

عنوان

الشرف والوفاء

في عالم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوانين

ألفه الشيخ

العلم العلامة وحيد مشرف وفريد مصري

إسماعيل بن أبي بكر المقرئ

حققه

مصادم العليم

عبدالله إبراهيم الأنصاري

دار الكتب









# عنوان

## الشرف الوافي

في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي

ألفه الشيخ  
العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره  
إسماعيل بن أبي بكر المقرئ

حققه  
خادم العلم  
عبدالله إبراهيم الأنصاري

عالم الكتب



## عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب: ٨٧٢٣ - ١١، بيروت - لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣

برقياً: نابعلبكي

فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٣٢٠٣

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O.BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

CABLE: NABAALBAKY

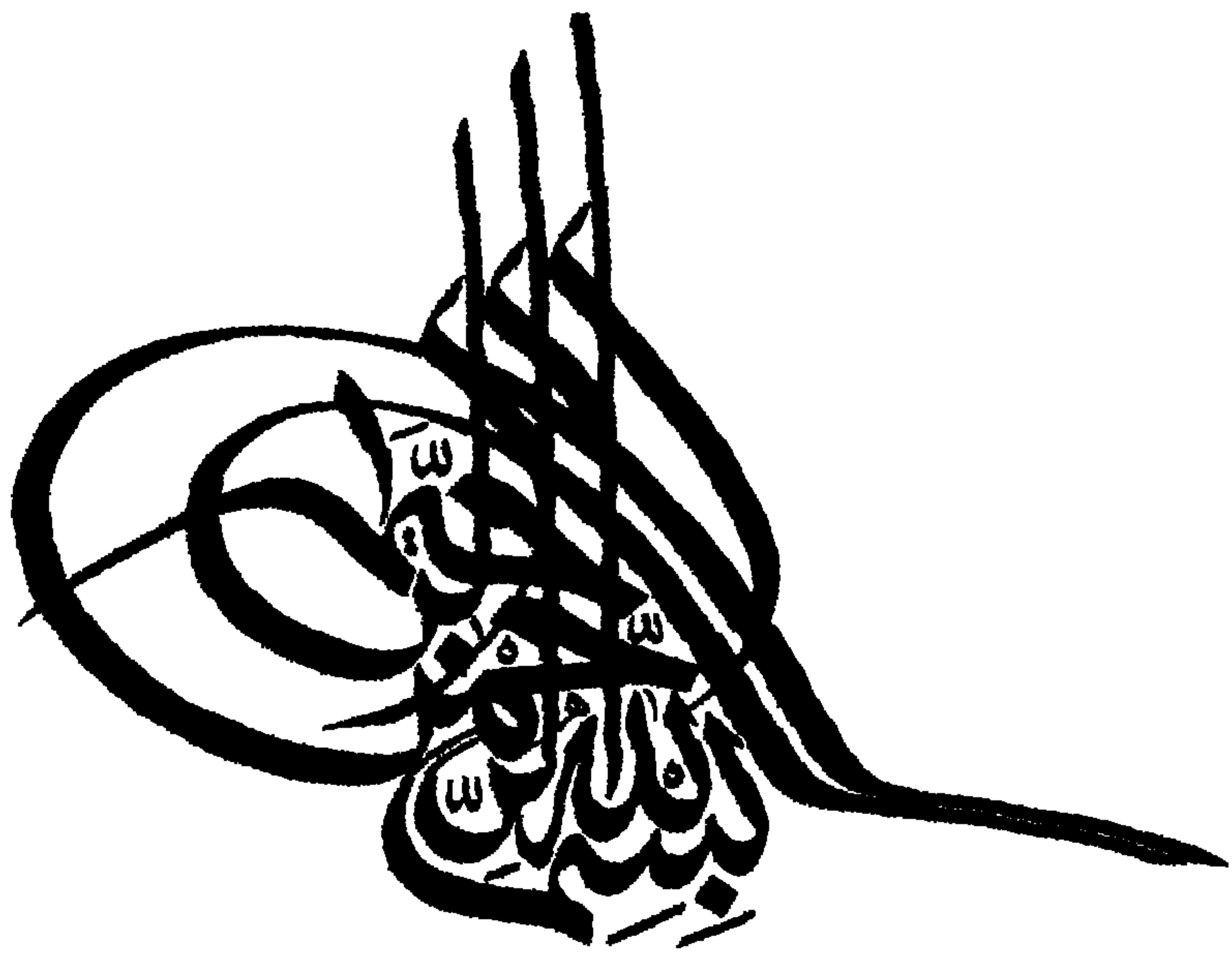
FAX: 00/961/1/603203

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للملّك

الطبعة الأولى

١٤١٧م - ١٩٩٦م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،  
كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى،  
أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية  
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،  
إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر على ذلك.







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك نعبد وإياك نستعين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، معلم الإنسان ما لم يعلم ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، أرسله ربه إلى الناس كافة ، بشيراً ونذيراً ، وقد أدى الأمانة وبلغ الرسالة ، وأظهر دين الله تعالى ، ونصر الحق ، وأخمد الباطل بأمر ربه ، فوافر صلوات ربي وعظيم تسليماته عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم البعث والنشور .

وبعد :

فكم في محافظ العلم من ملتقطات عجيبة ، وشوارد عالية لم تطلع عليها الأعين ، وقد أودع فيها من الخبايا العالية والحكم السامية ما تلذ بها الألباب ، وتطيب بها النفوس . وكان من الجدير أن تبرز تلك الملتقطات بين أيدي العالم المتعلم والراغب في الإدراك والمعرفة ، وها نحن نبحت عن شيء من تلك الشوارد النافعة لنشرها بين أيدي إخواننا ، وكان من الصدق الحسنة والمناسبة أن كنت في بعض أسفاري مع أخي السيد عبد الله بن عبد الغني ، وقد حللنا ضيوفاً لدى أخي الشيخ محمد علي سلطان العلماء في ( بندر لنجة ) وكان يتحفنا بغريب الأحاديث في جلساته ، فحدثنا عن وجود كتب قديمة ومخطوطات متعددة من تراث والده المرحوم الشيخ عبد الرحمن سلطان العلماء ، ولكنه - وهو الكريم على طبعه - شح علينا بالاطلاع على الكثير من تلك الخبايا النافعة ، ولا أدري هل كان ذلك لضيق الوقت أو احتفاظاً منه على مآثر والده - رحمه الله - وهو شيخ والدي . وكان والدي يعد عنه من المناقب الصالحة والمآثر السامية ما تضيق عنه هذه الصفحات . ولكن ما طبع عليه من السخاء دفعه لأن يطلعنا على بعض الكتب القديمة ومنها هذا الكتاب « عنوان الشرف الوافي » .

وعند مطالعتي تلك الصفحات مع وجودها في أوراق رثة قديمة وبطباعة غير متقنة ، كشفت نظم هذا الكتاب وعجبت من قدرة مؤلفه على ترتيب كلماته وحروفه ، فتمنيت أن يمكّني الله سبحانه وتعالى من القيام على إعادة طبعه والعناية بترتيبه ، فكان أول من لبي بذل النفقة لطبعه هو أخونا الفاضل عبد الله بن عبد الغني آل عبد الغني كما هي عادته ، وليست هذه أول بادرة يبادر بها في عمل الخير ، بل هذا عمل بعد نهل من أياديه البيضاء في أعمال الخير ، فبادرنا بطبعته الأولى عندنا في عام . ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

وكانت تلك الطبعة بصورة مستعجلة لم نستكمل فيها كثيراً مما كنا نتمناه مثل إيجاد ترجمة المؤلف ، وفصل الكتب المضافة بالجداول ، كل كتاب على حدة . ووزعت تلك الطبعة خلال سنوات . وبعد التأكد والتريث واستكمال ما ننوي إدخاله عليه من التعديل والتنسيق استعنا بالله تعالى لإعادة طبعه ثانياً بعد استكمال شوارده وفوائده .

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزل الثواب لمؤلفه ، ولمن قام بالعناية في طبعه ونشره ، ولكل من اهتم بمطالعتة وقراءته ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خادم العلم

عبد البرهيم الأنصاري

## التعريف

### بمؤلف كتاب «عنوان الشرف الوافي»

هو «شرف الدين أبو محمد (١) إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ ابن ابراهيم بن علي بن عطية الشيفدري (٢) ، الشاوري (٣) ، الشرجي (٤) اليماني الحسيني (٥) ، الشافعي ، الأسوي المعروف بابن المقرئ» .

قال الشمس السخاوي «ولد ابن المقرئ كما كتبه بخطه في منتصف جمادى الأولى سنة ٧٥٥ هـ ، وقال الحمال بن الخياط : إنه رجع عنه (٦) ، وصح له أن مولده كان في سنة ٧٥٤ هـ - ١٣٥٣ م وهو ما أخذنا به ، ونرجح أن ما ذكره ابن حجر في «أنبائه» بأنه ولد في خامس عشر جمادى الأولى سنة ٧٦٥ هـ - كذا كتبه بخطه - بأبيات حسين (٧) وقد وقع الالتباس فيه عليه .

نشأ ابن المقرئ في أبيات حسين - مسقط رأسه - في منطقة الشرجة من سواحل اليمن على البحر الأحمر بين قبيلته بني شاور فتلقى أوائل العلم عن بعض شيوخ قومه في الشرع والأدب ونظم القافية .

(١) وشلرات الذهب : ٧-٢٢٠ .

(٢) والضوء اللامع : ٢-٢٩٢ ، وهو لقب لعلي الأعلى .

(٣) نسبه إلى بني شاور وهي قبيلة يمانية تسكن جبال اليمن - شرقي المحالب .

انظر : الضوء اللامع : ٢-٢٩٢ .

(٤) نسبه إلى شرجة وهي من سواحل اليمن من أول أرضها وفي أول كورة غير مرصدا الاطلاع ٢-٧٩٠ .

(٥) نسبه إلى أبيات حسين في اليمن ، وليس إلى الحسين .

(٦) الضوء اللامع : ٢-٢٩٢ ، ويعني أنه رجع عن تاريخ ولادته عام ٧٥٥ هـ .

(٧) أبناء الغمر بأبناء العمر : ٣-٥١١ .

وبعد أن اشتد ساعده هاجر ابن المقرئ إلى الأبواب الأشرفية عام ٧٨٢ هـ -  
١٣٨٠ م ودخل زبيد ، فاشتغل بطلب الفقه على الإمام جمال الدين الريمي  
رحمه الله (١) .

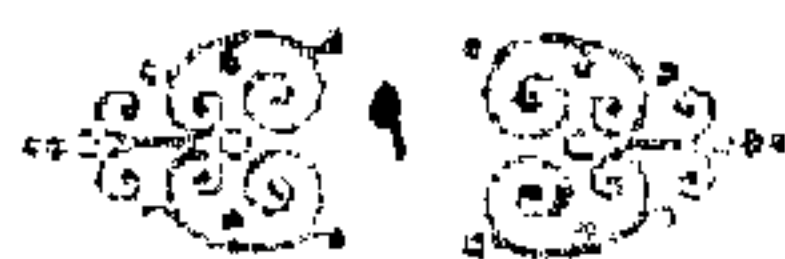
وقرأ العربية على محمد بن زكريا ، وعبد اللطيف الشرجي وغيرهما (٢)  
وأقبل ابن المقرئ على العلم فقرأ في عدة فنون وبرز في جميعها وفاق أهل  
عصره وطال صيته (٣) وصار إماماً في الفقه والعربية والمنطق والأصول  
وبرز في المنطوق والمفهوم وصارت له اليد الطولى في الأدب نظماً ونشراً (٤) .

وشهد له السخاوي بحسن الفهم والذكاء فقال : «قرأ عليّ ديوان المتنبي»  
فاستفدت بفهمه وذكائه أكثر مما استفاد مني ، وكنت أحبُّ أن لو أتمته ،  
لكن حصل له عائق (٥)

ويبلغ ابن المقرئ درجة صار فيها محط أنظار أبناء زمانه وموضع الاهتمام  
بين علماء عصره ومن تلاهم ، فأثنى عليه ابن حجر فقال : «عالم البلاد  
البينية» (٦)

وأعلى الخزرجي من شدة ذكائه فقال : «كان يتوقّد ذكائه» (٧) .

- 
- (١) عنوان الشرف الوافي - النحو : ١٠٥ .  
(٢) البدر الطالع ١-١٤٢ .  
(٣) البدر الطالع ١-١٤٢ .  
(٤) البدر الطالع ١-١٤٤ .  
(٥) الضوء اللامع ٢-٢٩٣ .  
(٦) أبناء القمر بأبناء العمر ٣-٥٢١ .  
(٧) العقود اللؤلؤية في تاريخ النولة الرسولية ٢-٢٦٤ .



ورفع الشوكاني من مكانته فقال : «إنَّ اليمن لم تنجب مثله» (١) وقال أيضاً : «كان منفرداً بالذكاء وقوة الفهم وجودة الفكر ، وله في هذا الشأن عجائب وغرائب لا يقدر عليها غيره ، ولم يبلغ رتبته في الذكاء واستخراج الدقائق أحدٌ من أبناء عصره بل ولا من غيرهم» (٢)

تلك هي المواهب التي نعت بها علماء زمانه ، وتلك هي المواهب الفكرية الغالية التي قدمها ابن المقرئ ووضعها في خدمة ملوك بني رسول في اليمن . فأقبل عليه ملوك اليمن فأدناه الملك الأشرف إسماعيل وقربه منه ، وفي ذلك تحدث ابن المقرئ فقال : «فأفاض عليَّ سحائب كرمه ، وملاً يدي بالكرامة والنعمة» (٣) وولاه الأشرف تدريس المجاهدية بتعز ، والنظامية بزبيد ، فأفاد واستفاد ، وانتشر ذكره في سائر البلاد» (٤) فأسند الأشرف إليه بعض الأعمال الإدارية والسياسية فولي أمر المحالب ، وعين للسفارة إلى الديار المصرية (٥) وقد تكلم ابن المقرئ عن الأفضال والنعمة التي أنعم عليه بها الأشرف الثاني إسماعيل ونشرها فقال : «وجعل لي جامكية كل شهر ثلاثمائة دينار ومائة أيضاً لِعِلْمَانٍ مُضَافَيْنِ ، وصرف إليَّ داراً كاملة المرافق ، فيها عينٌ جارية ، ونعم وافية ، فأقمت عنده - كرمه الله - في روضٍ أريضٍ ، وجودٍ فائضٍ عريضٍ» (٦)

(١) البدر الطالع ١-١٤٣ .

(٢) البدر الطالع ١-١٤٤ .

(٣) عنوان الشرف الوافي - النحو ١٠٦ .

(٤) الضوء اللامع ٢-٢٩٢ .

(٥) الضوء اللامع ٢-٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٦) عنوان الشرف الوافي - النحو ١٠٧ ، ١٠٨ .

واستمر ابن المقرئ وهذه حاله حتى وفاة الأشرف الثاني ونهوض ابنه الناصر أحمد بشأن الملك مكانه ، فنال من الحظوة لديه بما لا يقل عما ناله عند سلفه ، وفي ذلك قال : « ثم انتقل الأمر في الملك إلى أمير المؤمنين ولده الملك الناصر - مد الله في أيامه - فأعطاني ألف دينار وأجرى لي الجائزة والجامكية ، وقد جاءني منه وعودٌ صادقةٌ وأنا في رجائها وانتظارها» (١)

فماذا كان يرجو ابن المقرئ من الناصر ؟ وما الوعود التي كان ينتظر من الناصر الوفاء بها ؟

كان ابن المقرئ يود لو يعهد إليه الناصر بقضاء الأفضية وإسنادها إليه ، إلا أن هذه الأمنية التي كان ينتظرها ابن المقرئ والتي كان يعتقد في قرارة نفسه أنه أولى الناس بها لم يدركها ولم يتحقق له بلوغها ، وبالرغم من وفاة المجد الفيروزآبادي (٢) صاحب القاموس عنها ، وشغورها بوفاته إلا أن ابن المقرئ لم يتوصل إليها ولم ينلها ولم يعهد الناصر له بشيء من ذلك .

ومن الغرابة بمكان أن رجلا كابن المقرئ أتصف بالعبقرية الفذة والدكاء الوقاد والعقل الراجح والفكر الثاقب كان يوصف بالنسيان الشديد ، فمما قيل : إنه لا يذكر ما كان في أول يومه (٣) .

(١) عنوان الشرف الوافي ١٠٩ - ١١٢ .

(٢) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر ، أبو طاهر ، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧ هـ) - (١٣٢٩-١٤١٥ م) : من أئمة اللغة والأدب ولد بكازون ، من أعمال شيراز وانتقل إلى العراق ، وجال في مصر والشام ، ودخل بلاد الروم والهند ورحل إلى زبيد سنة ٥٧٩٦ هـ فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه ، فسكنها وولي قضاءها ، وانتشر اسمه في الآفاق ، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير ، وتوفي في زبيد ... وكان قوي الحافظة ، يحفظ منه سطر كل يوم قبل أن ينام . « الاعلام : ٨-١٩ » .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

ومن أعجب ما حكى عنه في نسيانه أنه نسي مرة ألف دينار بزنبيل  
ثم وقع عليه بعد مدة اتفاقاً ، فتذكره ، وحاله لا تقتضي نسيان ، دون هذا  
القدر ، فضلاً عنه (١) .

ومما عرف عن ابن المقرئ أنه مناظرٌ بارعٌ «ناظر اتباع ابن عربي  
فعميت عليهم الأبصار ، ودمغهم بأبلغ حجة في الأفكار ، وله فيهم غرر  
القصائد تشير إلى تنزيه الصمد الواحد» (٢)

قال العفيف الناشري - وهو ممن أخذ عنه - قال : «سمعت طلبته يذكرون  
عنه كثرة العبادة والذكر» (٣)

وقيل أنه حج سنة ٨٠٧ هـ

وما زال ابن المقرئ مكرماً إلى أن توفي بزبيد يوم الأحد آخر صفر  
سنة ٨٣٧ هـ (٤) - ١٤٣٣ م .

ابن المقرئ الشاعر :

تعاطى ابن المقرئ نظم الشعر فبرع فيه فكان يقول الشعر الحسن مع  
كراهته أن ينسب إليه . وقد ذكر عنه أنه قال :

بعين الشعر أبصرني أناسٌ فلما ساءني أخرجت عينه  
خروجاً بعد راء كان رأيي فصار الشعر مني الشرع نفسه (٥)

(١) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

(٢) الضوء اللامع : ٢-٢٩٤ .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٥ .

(٤) شلرات الذهب : ٧-٢٢٢ .

(٥) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

وشعر ابن المقرئ كثير التجنيس والبديع ، حسن الترتيب والترصيع حتى أن النفيس العلوي قال : «إنه سمع باليمن كلا من شيخنا وشعبان الآثاري يقول :

«مَا أَعْلَمُ أَعْلَمَ وَلَا أَفْصَحَ فِي الشَّعْرِ مِنْهُ ، وَهُوَ يَرْبُو عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي (١) .

وقال الخزرجي : «إِنْ نَظَّمْ أَعْجَبَ وَأَعْجَزَ ، وَإِنْ نَشَرَ أَجَادَ وَأَوْجَزَ ، فَهُوَ الْمَبْرُزُ عَلَى أَتْرَابِهِ ، وَالْمَقْدَمُ عَلَى أَقْرَانِهِ وَأَصْحَابِهِ» (٢)

وقال الخزرجي أيضاً : «وَيَتَعَانَى فِي غَالِبِ شَعْرِهِ بِالتَّجْنِيسِ ، وَاسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي الْغَرِيبَةِ ، بِحَيْثُ يَأْتِي بِمَا يَعْجِزُ عَنْهُ غَيْرُهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ فِي أَحْسَنِ وَضْعٍ وَأَسْهَلِ تَرْكِيْبٍ» (٣) .

ومما يذكر أنه سمع بعض الناس يذكر بيتي الحريري في المقامات الذين قال أنه قد أمن أن يعززا بثالث وهما :

سِمٌ سِمَةٌ تُحْمَدُ آثَارَهُمَا فَاشْكُرْ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سَمِسِمَةً  
وَالْمَكْرُ مَهْمَا اسْطَعَتْ لَا تَأْتُهُ لَتَقْتَفِي السُّؤْدُ وَالْمَكْرَمَهُ

فقال : إن تعزيزهما بثالث غير ممتنع ، فجحذ ذلك البعض وطال بينهما النزاع ، فرجع إلى بيته وعمل على هذا النمط توفية خمسين بيتاً ، وأرسل بها إلى مَنْ جادله ، وقال : صاروا خمسين .

(١) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

(٢) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .

(٣) الضوء اللامع : ٢-٢٩٣ .



وأول أبياته :

من كُلِّ مَهْدِي دَعَا أَحْتَمِدَا أُجِيبَ مَا أَسْعَدَ مَنْ كَلَّمَ (١)  
 وذكُر أن لابن المقرئ خمسة أبياتٍ من نظمه إن قرئت طرداً كانت  
 مدحاً أو عكساً كانت ذمّاً (٢) .

ومن شعر ابن المقرئ المفق في الصبغة والجناس قوله :

لم أستطع إنها التي انهلت من أدمعي بعد التي ولت  
 هوى وإغراض ولا صبر لي فع التي هي الأصل في عتي  
 ومقلة شهلاء مكحولة لله ما اشهى التي اشهلت !  
 فلا تلوموا في خضوع جرى فدى التي قد أوجبت ذلتي  
 لو أنصف العذال لاموا التي صدت ولم تهجر ولا ملت (٣)

وفي شعر ابن المقرئ هذا يظهر جلياً كدُّ الذهن والخاطر ، ولهات الشاعر  
 في جريه لتصيد الفكر للجمع بين الجناسات المتلاحقة .

وللشرف شعر آخر أنصع بياناً وأكثر إشراقاً ، ذلك الشعر الذي كان  
 يترنم به عندما يركن إلى مزاجه الشعري فيستلهم الشعر من مناهل الشعور  
 والعواطف ، وينعتق خاطره من دوامة الصنعة المقيتة حينذاك تجود قريحته ،  
 وتصفو نفسه وينبض شعره بالحياة .

(١) البدر الطالع : ١-١٤٤ .

(٢) كشف الظنون : ٢-١١٧٦ .

(٣) بغية الوعاة : ١-٤٤٤ .

انظر شعره وهو يمدح الناصر :

وَقَامَ بِأَمْرِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا عَفَتْ  
وَشَرُّ عَنْ سَاقِ أَمْرٍ هَمَّ الْعَلِي  
وَأَمِنْ مِنْ خَوْفٍ وَقُرْبٍ مَنْ نَوَى  
وَدَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَأَذَعْنَ أَهْلَهَا  
كَرِيمٌ أَهَانَ الْمَالَ بَدَلًا وَمَنْ يَهِنُ  
أَنَارَتْ بِهِ الْآفَاقُ وَالشَّمْسُ أَشْرَقَتْ

عالمه فينا وغارت كواكبُه  
يجاذب من أطرافه وتجاذبُه  
وساس البرايا وهو ما طُرَّ شاربه  
وأرضت صعبات الحادثات تجاربه  
لسائله أمواله عَزَّ جانبُه  
بطلعتُه - والليل تُجلى غياهمه (١)

وقد نظم ابن المقرئ في شتى فنون الشعر وأغراضه . ومن الموضوعات التي طرقها ابن المقرئ جرياً على ما كان سائداً في عصره «بديعته» التي نظمها على نمط بديعية العز الموصلي (٢) وبديعية الصفي الحلبي (٣) وغيرهما .

ومما يزيد بديعية ابن المقرئ أهمية عن غيرها من البديعيات التزام ابن المقرئ في بديعته أنه جعل في كل بيتٍ تورية مع التورية باسم النوع البديعي (٤) .

وقد قام ابن المقرئ بشرح بديعته ، فشرحها شرحاً حسناً .  
وحسبنا أن نبيين لابن المقرئ ديواناً مطبوعاً تم طبعه في الهند سنة ١٣٠٥ هـ (٥) .

(١) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية : ٢-٣١٩ - ٣٢٠

(٢) هو الشيخ عز الدين الموصلي علي بن الحسين بن علي الحنبلي نزيل دمشق المتوفى سنة ٧٨٩ هـ .  
انظر : «كشف الظنون» : ١-٢٣٤ .

(٣) وهو الشيخ الأديب صفي الدين عبد العزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم الشيمي المتوفى سنة ٧٥٠ هـ - ١٣٤٩ م ، شاعر عصره ومطلع بديعته .

إن جئت سلماً فسل عن جيرة العلم      واقر السلام على عرب بدي سلم  
انظر : «كشف الظنون» ١-٢٣٣ و «الأعلام» : ٤-١٤١ و «ديوان الحلبي» : ٤٩٦-٤٩٧ .

(٤) الضوء اللامع : ٢-٢٩٤ .

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية - زيدان : ٣-٢٤٩ .

## مؤلفات ابن المقرئ

لابن المقرئ مجموعةٌ حسنةٌ من المؤلفات عددها اسماعيل باشا البغدادي الباباني مجموعةً في كتابه (١) وذكرها حاجي خليفة في مظانها من كتابه (٢) وسنأتي على ذكرها جميعاً وسنفرد بالتعريف والوصف كتابه الشهير «عنوان الشرف الوافي» .

وهذا بيان بأسمائها مرتبة على حروف الهجاء .

- ١ - إخلاص الناوي من ارشاد الغاوي في مسالك الحاوي أعني «شرح الحاوي» للقزويني .
- الارشاد في اختصار الحاوي .
- ٣ - تاريخ شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ . في تاريخ اليمن .
- ٤ - ديوان شعره .
- ٥ - الروض في مختصر الروضة للنووي
- ٦ - الدريرة إلى نصر الشريعة .
- ٧ - عنوان الشرف الوافي في الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي وهو كتابنا هذا .
- ٨ - الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة على : بديعته .
- ٩ - القصيدة الثائية في التذكير .
- ١٠ - مرتبة الوجود ومنزلة الشهود .

(١) هدية العارفين : ٢١٦-١ .

(٢) كشف الظنون : ٦٩-١ ، ٢٣٤-١ ، ٣١٠-١ ، ٦٢٦-١ ، ٧٩٤-١ ، ٩١٩-١ ، ٩٣٠-١ ،

١١٧٥-٢ ، ١٣٣٦-٢ .

وحرى بنا الآن أن نأخذ كتاب ابن المقرئ الذي شهر به وهو كتاب :  
«عنوان الشرف الوافي في الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي»  
التعريف والوصف مما هو هذا الكتاب :

قال ابن العماد الحنبلي (١) يقول بعضهم :  
لَهَذَا كِتَابٌ لَا يُصَنَّفُ مِثْلَهُ لِصَاحِبِهِ الْجِزْءُ الْعَظِيمُ مِنَ الْحَفْظِ  
عَرُوضٌ وَتَارِيخٌ وَنَحْوٌ مُحَقَّقٌ وَعِلْمٌ الْقَوَافِي وَهُوَ فِقْهُ أَوَّلِي حِفْظِ  
فَأَعْجَبَ بِهِ حُسْنًا وَأَعْجَبَ أَنَّهُ بَاطِنٌ مِنَ الْمَعْنَى خَمِيصٌ مِنَ اللَّفْظِ  
وذكره حاجي خليفة فقال :

«عنوان الشرف» (٢) كتابٌ بديع الوصف في مجلد صغير أوله :  
«الْحَمْدُ لِلَّهِ وَبِالْحَمْدِ وَمُسْتَحَقَّةُ الْخ ... » وذكر السخاوي أن سبب تأليفه  
أنه كان يطعم في قضاء الأفضية بعد المجد الشيرازي - صاحب القاموس  
المحيط - ويتحامل عليه ، بحيث أن المجد عمل للسلطان الأشرف الثاني  
(إسماعيل بن العباس) صاحب اليمن - كتاباً أول كل سطر منه «ألف»  
فاستعظمه السلطان .

فعمل للأشرف كتابه هذا ، والتزم أن يخرج من أوله وآخره ووسطه علوماً  
غير الفقه الذي وضع الكتاب له ، لكنه لم يتم في حياة الأشرف ، فقدمه  
لولده الناصر ، فوقع عنده وعند سائر علماء عصره ببلده موقعاً عجيباً ،  
وهو مشتمل مع الفقه على عروض وتاريخ ونحو وقوافٍ .

(١) شلرات الذهب : ٧-٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) كشف الظنون : ٢-١١٧٥ .

وفي «المنهل» : لم يسبق إليه مثله ، يحتوي على فنون خمسة من العلوم .  
فأول السطور بالحمرة «عروض» وماهو بعده بالحمرة أيضاً : تاريخ  
دولة بني رسول ، وماهو بين التاريخ وأواخر السطور بالحمرة : «نحو» وأواخر  
السطور : «قوافي» (١)

وقد أوفى ابن المقرئ على الفراغ من مؤلفه في اليوم التالي من شهر المحرم  
أحد أشهر سنة أربع وثمانمائة في مدينة تعز المحروسة (٢) .  
ومن المبهج حقاً أن هذا الكتاب الذي تناقلته أيدي العلماء بالنسخ ،  
وتناوله الناسخون بالنشر وقد سلمت منه بعض النسخ فاستقر بعضها في دار  
الكتب المصرية ، وبعضها الآخر في متاحف «غوطا» و«باريس» و«برلين» (٣)  
وقد كان لهذا الكتاب شأن وأي شأن لدى الناشرين في عصر الطباعة  
فنشر أولاً - على الحجر - في كلكتة في الهند . ثم نشر ثانية - بالحروف -  
في المطبعة العزيزية بحلب سنة ١٢٩٢هـ (٤) وكانت آخر طبعاته تلك الطبعة  
الأنيقة التي صدرت عن مؤسسة دار العلوم بالدوحة في قطر سنة ١٣٩٦ هـ  
١٩٧٦ م ، وأعيدت طباعته بتحقيق واسع عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . في مؤسسة  
دار العلوم - الدوحة - قطر .

صنف ابن المقرئ كتابه «عنوان الشرف» على غير مثالٍ مثلاً له ،  
ليدلل على طول باعه بالعلم ، وعلو كعبه بين أقرانه في عصره فألف كتابه  
هذا ليلفت الأنظار إلى مواهبه العالية ، وعبقريته الفكرية السامقة ويدلل  
أيضاً على مقدرته على الابتكار والابداع .

(١) كشف الظنون : ١١٧٥-٢ .

(٢) عنوان الشرف الوافي : الرسالة في النحو : ١١٦ - ١١٧ .

(٣) ، (٤) تاريخ آداب اللغة العربية - زيدان : ٢٤٩-٣ .

فهل كان ابن المقرئ مبدعاً ومبتكراً في مصنفه ؟  
 قدم الأوائيل بعض الشروط في أسباب التأليف فقال بعضهم : « شرط  
 المؤلف أن يخترع معنى أو يبتكر مبنى » (١)

وقال آخر : « لا يؤلف أحد كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة ولا يمكن التأليف  
 في غيرها ، وهي إما أن يؤلف في شيء لم يُسبق إليه ويخترعه ، أو شيء  
 ناقص يتممه ، أو شيء مستغلق يشرحه ، أو طويل يختصره ، دون أن يخل  
 بشيء من معانيه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه بيئته ،  
 أو شيء مفرق يجمعه » (٢)

فأين يقع مصنف ابن المقرئ من هذه الأسباب ؟  
 للإجابة على ما سبق من تساؤل أرى أن من الأنسب الكشف عن مضمونات  
 الكتاب أولاً ، ثم نوضح أين كان ابن المقرئ مبدعاً ، وكيف كان مقلداً  
 ينطوي كتاب « عنوان الشرف » في مجموعه على مؤلف في الفقه على مذهب  
 الإمام الشافعي ، رتب مؤلفه على أبواب المذهب ، فاتبع المؤلف أسلوب  
 الفقهاء في تنظيم الأبواب ، واستخدم المصطلحات الفقهية الدقيقة فأدرك  
 مراميهِ وكشف على مدلولاته بأسلوب واضح العبارات وقد حمل ابن المقرئ  
 متن هذا المجموع الفقهي أربع رسائل .

**الأولى :** رسالة موجزة في علم العروض ، ومطلعها : ...

أمر بتأليف هذا الكتاب وجمعه مولانا السلطان الملك الأشرف إسماعيل  
 ابن العباس - أدام الله أيامه - الخ ...

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٤-٤١ .

(٢) « خلاصة الأثر للميجي : ٤١/٤ » .

وهذه الرسالة يتألف نصها من الحروف الأولى التي تبتدىء منها أوائل سطور المجموع ألفهبي ، ويحدد هذه الحروف ويجمعها جدول عمودي يميز بلون أخضر فاتح .

### الثانية : رسالة موجزة في التاريخ ، وأولها :

الحمد لله حق حمده ، وصلى الله على محمد وآله ، وبعد : فهذه نبذة جمعها وطرفه اخترعها مؤرخا دولة أئمة الزمن وعظماء ملوك الشام واليمن بني الرسول أفضل ملوك الأرض الخ ...

وقد تناول ابن المقرئ في رسالته بني رسول من ابتداء حكمهم سنة ٥٦٢٦ - ١٢٢٩ م حتى انتهائه من وضع الكتاب سنة ٨٨٠٤ - ١٤٠١ م .

وتستخرج هذه الرسالة من وسط السطور ويحددها جدول عمودي ملون بلون أصفر مواز لأوائل السطور ، وقوام كل سطر في هذا الجدول كلمة أو كلمتين أو بعض كلمة أو حرف ويجمع الكلام بعضه إلى بعض تنتظم الرسالة .

الثالثة : رسالة في النحو كثيرة الايجاز على نمط الخلاصات الدراسية وقد ذيل المؤلف هذه الرسالة بالترجمة عن نفسه ، والتحدث عما لاقاه من ملوك عصره وأعني الأشرف الثاني اسماعيل ، والناصر أحمد ، وأول هذه الرسالة :

بحمد الله استفتح ، والصلاة على رسوله محمد وبعد فأقول : الكلام ثلاثة أشياء وهي اسم وفعل وحرف الخ ...

وهذه الرسالة كسابقتها تستخرج من جدول عمودي ملون بلون برتقالي مواز لأواخر السطور .

**الرابعة :** رسالة موجزة في علوم القافية وهي تبتدىء بقوله :

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم وهدانا للتي هي أقوم من سنة  
محمد صلى الله عليه وسلم ، وبعد : الخ ...

ومبنى هذه الرسالة ينتظم من الحروف التي تقع في نهايات سطور المجموع  
القصبي ويجمعها جدول عمودي ملون بلون أصفر غامق يميزها عما سواها .  
كما وضعت أبواب وكتب وفصول علم الفقه داخل أقواس ليسهل على  
القارئ إيجاد ما ينشده من مواضع الفقه .

والآن نستطيع الإجابة بأن ابن المقرئ كان مبدعاً في المبني ومقلداً  
في مضمون الموضوعات .

فإبداع ابن المقرئ ينحصر في تلك الصياغة التي صاغ فيها مجموعه  
القصبي ليفرع عنه هذه الرسائل الأربع ، فلا ريب في أن عمله رياضة فكرية  
شاقة لا يطبقها إلا أولو العزم والمواهب وما أقل هؤلاء .

أما الموضوعات ذاتها فهي مطروقة في موضوعاتها ، ولا تحديد فيها ،  
فقد سار فيها على سنن من سبقه من العلماء .

والخلاصة فإن كتاب ابن المقرئ طرفة فريدة ، ودررة وضاعة في المكتبة  
العربية ، يُشهدُ به للمؤلف بالتقدم والفضل ، ونيله قصب السبق ، وقد أدرك  
ابن المقرئ أنه كان مُجَلِّياً في كتابه فقال : « إن سلوك هذه الطريق التي أخذت  
منها البكارة ، وشرعت لأهل العلم والفضل منهاجاً يقتفون مناره » .

وقد صحح حدس ابن المقرئ : فاقتفى أهل العلم والفضل في أثره وتباروا  
في مجاراته .



ذكر الرضي الحنبلي في تاريخه : «در الحجب في تاريخ أعيان حلب ١-١٩٢» في ترجمة الشهاب أحمد بن محمد بن محمد بن طنبل الشغري المتوفى سنة ٨٨١هـ أنه بلغ من فرط ذكائه أن وضع تأليفاً جمع فيه خمس رسائل في خمسة علوم وازى به كتاب : «عنوان الشرف الوافي» لابن المقرئ ، وهو الكتاب الذي زعم بعضهم قبل أن يوضع هذا الكتاب أنه لو حلف حالف أنه لم يؤلف مثله ، ولا يؤلف مثله فيما يأتي لم يحنث .

وأورد حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون : ٢-١١٧٦» بأن القاضي بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن كميل الدمياطي المتوفى سنة ٨٧٨هـ صنف كتاباً على نمط «عنوان الشرف» بزيادة علمين .

وأورد السيوطي في كتابه «بغية الوعاة : ١-٤٤٤» في ترجمة ابن المقرئ ما مؤداه : «وقد عملت كتاباً على هذا النمط - أي على مثال «عنوان الشرف» في كراسة ، في يوم واحد ، وأنا بمكة المشرفة وسميته «النفحة المسكية والتحفة المكية» جعلت مجموعته في النحو ، وفيه عروض ومعان وبديع وتاريخ» .

وانتقل أسلوب ابن المقرئ المبتكر في التأليف من خبر النشر إلى نطاق الشعر ، فذكر الرضي بن الحنبلي في كتابه «در الحجب : ١-٢ : ٧٨٨» في ترجمة عبد الرؤوف اليعمري المصري الأزهري الشاعر ، أنه وضع قصيدة على منوال «عنوان الشرف» .

وكفى بابن المقرئ شرفاً أن أضحي كتابه مثلاً يقتدى في النشر والنظم ، وأثراً يحتذى به في التأليف ، ولو لم يكن ابن المقرئ قد أخذ الناس بسحره ، وشده العلماء بتأليفه ، لما استهواهم بمجاراته وتقليده والسير على منواله .

وقد أتى ابن المقرئ في ذيل ترجمته التي ذيل بها رسالته في النحو بقوله :  
«وبعد هذا فمن وقف على هذا الكتاب ووجد فيه سهواً أو خطأ ولم يجد  
له تأويلاً فيه قد أذنت له أن يصلح ما وجد ، وكان عذري عنده مبسوطاً  
فإنني بلغت فيه من ملاقات العوارض المانعة حداً حصل معه الدهول عليّ» .  
لقد أطلق ابن المقرئ أيدي القراء بتصحيح ما في الكتاب من خطأ أو سهو  
قناعة منه بأنه بذل غاية جهوده في تصميم هذا الكتاب ، ووصل إلى غاية  
لم يستطع أن يجد له مخرجاً فاستسلم لاستخدام بعض الحروف المعجمة بديلاً  
مما يناظرها في المهمل أو أن يستعمل في المهمل بديلاً عما يناظرها من المعجم  
وفي حالات أخرى لجأ لإهمال بعض الحروف من أواخر بعض الكلمات  
مما يمكن إدراكه بالسليقة ولا يرتبك القارئ بإهماله .

لقد طمح ابن المقرئ أن يقدم كتابه هذا للأشرف الثاني إسماعيل ولكن  
لم يعط أمنيته فقد أدركت الأشرف الثاني المنية سنة ١٠٣ هـ قبل أن ينجز  
كتابه ولم يتمكن من إنجازه والانتهاه من تأليفه إلا في سنة ٨٠٤ هـ فقدمه  
لولده الناصر أحمد ثم توفي الناصر أحمد وتوفي ابن المقرئ وأسدل الستار ،  
فخلد ابن المقرئ بكتابه «عنوان الشرف» الأشرف الثاني إسماعيل والناصر  
أحمد ، ولولا هذا المؤلف لم يكن لأيهما ذكر وكانا نسياً منسياً ، وهذا  
ما يدعونا للاستشهاد بقوله تعالى : «فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذَبُ جَفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ  
النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ» «وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا» .

وسبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام على المرسلين .. والحمد لله رب العالمين .

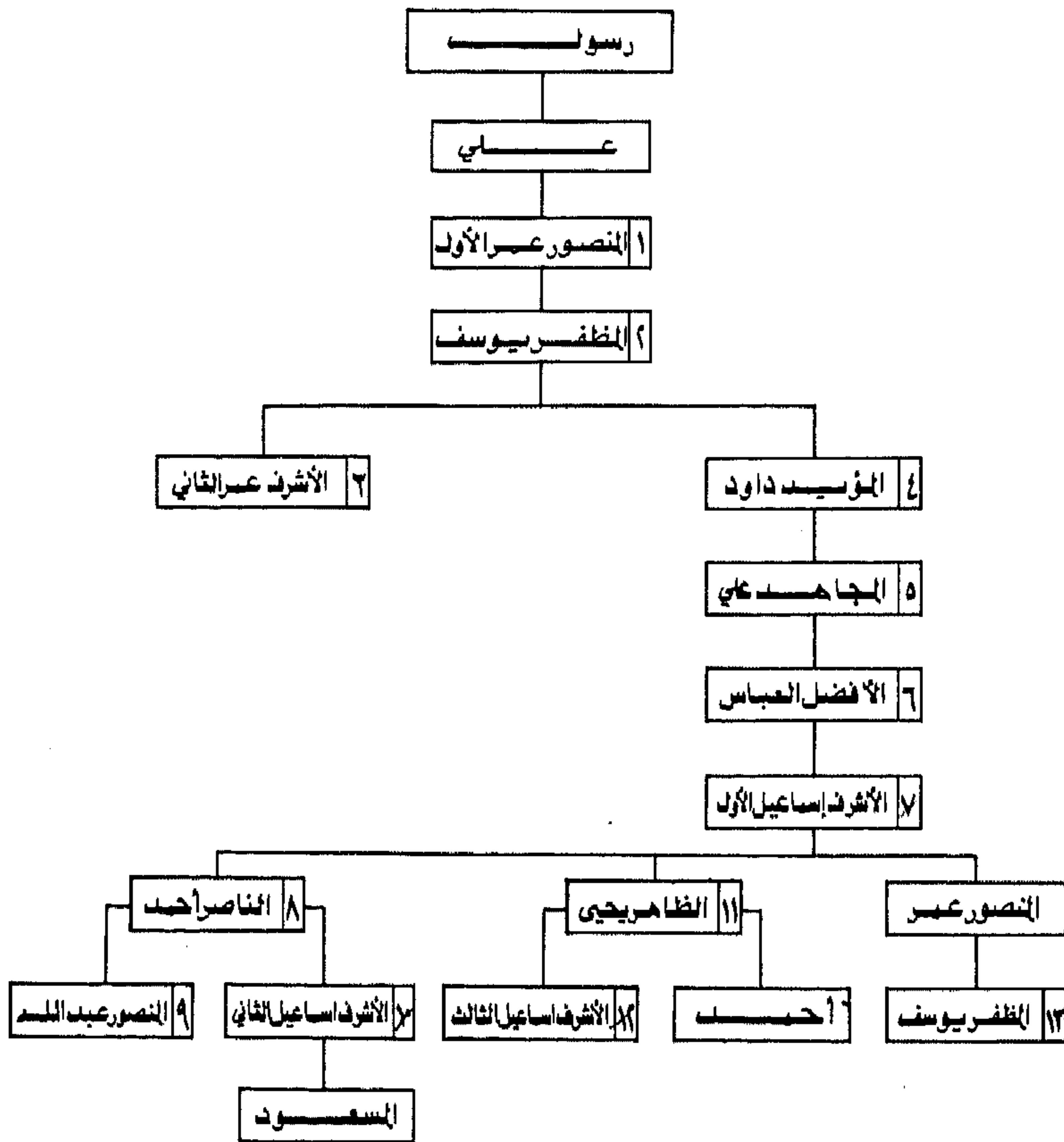
الدوحة في ١-٧-١٤١٠ هـ

عبد الله بن إبراهيم الأنصاري

شجرة نسب بني رسول اليمنية

٦٢٦ - ٨٥٨ م

١٢٢٩ - ١٤٥٤ م







## بنو رسول في اليمن

٦٢٦ - ٨٥٨ هـ ١٢٢٩ - ١٤٥٤ م

لما دخل توران شاه مؤسس أيوبية اليمن على اليمن سنة ٥٦٩هـ - ١١٧٣م كان في مَعِيَّتِهِ رجل يدعى محمد بن هارون ، وكان مع ابن هارون هذا ولده وأحفاده ، ولما كان الخليفة العباسي قد أرسل هارون مراتٍ كثيرة في بعض المهمات إلى مصر وإلى سورية ، فقد قيل له : «الرسول» . ثم صار هذا اللقب عَلَمًا على أسرته ، وَتَزَعُمُ هذه العائلة أنها تنحدر من جبلة بن الأيهم ، وبالتالي من ملوك سبأ ، ويقول بعض المؤرخين إنهم من الغساسنة ، ولكن بما أن جددهم اسمه رستم ، فلا بد أنهم فارسيو الأصل .

وكان شمس الدين علي بن محمد بن هارون عاقلاً وتقياً ، وقد عينه آخر الأيوبيين باليمن الملك المسعود قبيل وفاته والياً على مكة المكرمة ، وعيّن أولاده ولاية في أماكن مختلفة ، فلما تُوفي المسعود سنة ٦٢٦هـ - ١٢٢٩م أعلن المنصور نور الدين عمر بن علي استقلاله فأرسي بهذا أساس دولة بني رسول في اليمن وحضرموت حتى مكة المكرمة .

وهذا ثَبُتُ بملوك بني رسول :

١ - الملك المنصور نور الدين عمر بن علي

٥٦٦هـ - ١٢٢٩م

٢ - الملك المظفر شمس الدين يوسف الأول بن عمر

٦٤٧هـ - ١٢٤٩م

٣ - الملك الأشرف محمد الدين أبو الفتح عمر الثاني بن يوسف

رمضان ٦٩٤ هـ - ١٢٩٥ م

٤ - الملك المؤيد هزبر الدين داود بن يوسف

صفر ٦٩٦ هـ - ١٢٩٧ م

٥ - الملك المجاهد سيف الدين علي بن داود

ذو الحجة ٧٢١ هـ - ١٣٢١ م

٦ - الملك الأفضل ضرغام الدين العباس بن علي

جمادى الآخرة ٧٦٤ هـ - ١٣٦٣ م

٧ - الملك الأشرف محمد الدين إسماعيل الأول بن العباس

رمضان ٧٧٨ هـ - ١٣٧٦ م

٨ - الملك الناصر صلاح الدين أحمد بن إسماعيل

ربيع الثاني ٨٠٣ هـ - ١٢٠٠ م

٩ - الملك المنصور عبد الله بن أحمد

جمادى الأولى ٨٢٧ هـ - ١٤٢٤ م

١٠ - الملك الأشرف إسماعيل الثاني بن أحمد

جمادى الأولى ٨٣٠ هـ - ١٤٢٧ م

١١ - الملك الظاهر يحيى بن إسماعيل

جمادى الآخرة ٨٣١ هـ - ١٤١٨ م

١٢ - الملك الاشرف اسماعيل الثالث بن يحيى

شعبان ٥٨٤٢ - ١٤٣٨ م

١٣ - الملك المظفر يوسف الثاني بن عمر بن اسماعيل الأول

شوال ٥٨٤٥ - ٥٨٤٤ - ١٤٤١ م - ١٤٥٠ م

١٤ - الملك المسعود

٥٨٤٧ - ٥٨٥٨ - ١٤٤٣ م - ١٤٥٤ م





## صُورَةٌ مِنْ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرْفِ الْوَاقِي

### مِنَ الْمُطْبَعَةِ الْعَزِيزِيَّةِ بِحَلَبِ الشَّهْبَاءِ

اَيْضًا وَاللَّهُ اعْلَمُ عَمَّ		الْحَمْدُ لِلَّهِ كَبِيرًا	
ا	اقبل من الالف وند	ب	في ذلك وبصح اقراره ينسب منه ويشترط في
ل	لا يكذبه الشرح ككسبة	ن	بها اليك وقد عرفنا من خيرك انسابا
ح	حصل استطاق صغير ثبت و	المحروس	تقلا انه اذا بلغ وكذبه لم يعطل و
مد	مدخل له اليه الا بالينة و	و	استطاق الميت صحيح اذا اتى به على و
ل	لو قال لولد امته هذا و	المجد لله	ولسدى ولدته في ملكي ثبت النسب
له	لهم علقته به في ملكي وصل	و	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة
ك	كمنكر لان الولد للزوج و	يا	تق فيمن الحق النسب بغيره شرطان ملحقان
ث	ثم وهي ان يكسون رب	ب	النسب الملحق به ميتا وان يكون
ي	يوشذ انه وارث يحنوي على	ع	جميع البراث ويحوزه فان لم يجره لم يثبت في
ر	رجل وخلف عليا و	محمد	ا فاستلحق على وحده اظالم يثبت فان ما
ا	النسب وصلى الله على محمد وآله وسلم	وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار
ان	ان يصدقه الجس وايضا	ذلك	ان يصدقه الجس وايضا
وان	وان يصدقه المستلحق فلو و	خالصا	وان يصدقه المستلحق فلو و
استلحقه	استلحقه بالغا فكذبه فلا	لو	استلحقه بالغا فكذبه فلا
وشروطه	وشروطه ويرثه بسبل	جهه	وشروطه ويرثه بسبل
دون الاستيلاء	دون الاستيلاء فلو قال	الكرام	دون الاستيلاء فلو قال
بنسب ولد امته	بنسب ولد امته المزوجه	ومقر	بنسب ولد امته المزوجه
لشروط التي	لشروط التي ذكرناها	با	لشروط التي ذكرناها
يلحقه باليت	يلحقه باليت يمس	من	يلحقه باليت يمس
بالمقر ولا يشاركه	بالمقر ولا يشاركه ولو مات	جنا	بالمقر ولا يشاركه ولو مات
محمد وعلى حازرا	محمد وعلى حازرا ارثه لزم	ت	محمد وعلى حازرا ارثه لزم
النسب	النسب	التعيم	النسب

يقول مصححه المشار فيما يأتي اليه \* بعد حمد الله تعالى والشاه عليه \* قد نجز بالمطبعة العزيزية بمدينة الشهباء  
 المحمية من كل سوء وبلاء \* طبع هذه الصحائف \* الموشاة بطرائف اللطائف \* ولطائف الطرائف \*  
 التي لم يسمع احد قبلها بمثلها \* ولم يسمع ناسج صلي مشاها \* حيث جمع روضها \*  
 خسة نمار في غصنه الاخضر \* هذا وليس على الله بمستحكر \* فله در مصنفه \*  
 فلعمرى انه لا يبارى \* وفي مضمار هذا الشأن وحته لا يجارى \* قد حل بهذا \*  
 انصنيف ذرورة الحمد والفخر \* وابق له في الصالين صنيعا يذكر به سدى \*  
 السدر \* ولما اطلق الفاضل الاديب \* الكامل الاديب الحاج مصطفى \*  
 افندى الحلبي مؤلفنا \* والحنفي مذهبا \* والانطاكى شهرة نظره في ابيق \*  
 رضى \* ورأى سنا برقه يكاد يذهب بالابصار من ابماضه \* قال \*  
 فيه قول التجميل بطباعه \* الكائل له بصاعه \* ذاكرا \*  
 بعض اوصافه الجميله مؤرخا انتهاء طبعه وتكميله \* وذلك \*  
 في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم الحرام افتتاح \*  
 سنة اربعة وتسعين ومايتين بعد الالف \*  
 من هجرة من له العز والشرف \*  
 صلى الله عليه \*  
 وسلم \*



## صُورَةٌ مِنْ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرْفِ الْوَاقِي

### مِنَ الْمَطْبَعَةِ السَّنِّيَّةِ بِمِصْرَ



أَقْسَلُ مِنَ الْإِلْفِ وَنَسَبُهُ	يُنْهَى	فِي ذَلِكَ وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِنَسَبِهِ وَبِشَرَطَاتِهِ	ذَلِكَ	أَنْ يَصْدُقَهُ الْحَسَنُ وَأَيْضاً
لَا يَكْذِبُهُ الشَّرْعُ كُنْسَبَةِ	تَمُزُّ	بِهِ الْإِلْكُ وَتَقْدِيرُهُ فَمَا مِنْ غَيْرِكَ أَنْتَاباً	خَالِصاً	وَأَنْ يَصْدُقَهُ الْمُسْتَلْقُ فَلَوْ وَ
حَصَلَ اسْتِمْلَاقُ صَفِيرِ ثَبِتٍ وَ	الْمَحْرُوسِ	نَقْلَانَهُ إِذَا بَلَغَ وَكَذِبُهُ لَمْ يَبْطُلْ وَ	لَوْ	اسْتَلْقَهُ بِالْفَا فَكَذِبُهُ فَلَا
مَدْخُلٌ لَهُ إِلَيْهِ الْإِبَالِيْنَةُ وَ	و	اسْتَلْقَانِ الْمَيْتِ مَجْمَعٌ إِذَا أَتَى بِهِ عَلَى وَجْهِهِ	جَهْمُهُ	وَشُرُوطُهُ وَرِثَتُهُ بِلِ
لَوْ قَالَ لَوْلَدَ أُمَّتِهِ هَذَا	الْحَمْدُ لِلَّهِ	وَلَدِي وَوَلَدُهُ فِي مَلِكِي نَبَتْ النِّسْبِ الْكَرِيمِ	الْكَرِيمِ	دُونَ الْإِسْتِيلَادِ فَلَوْ قَالَ ل
لَمْ يَمُتْ عِلْقَتُهُ فِي مَلِكِي وَصَل	وَصَل	إِلَيْهَا حَكْمُ الْإِسْتِيلَادِ أَنْ لَمْ تَكُنْ مَرْجُوعَةً وَمَقْر	بِنَسَبِ	وَلَدِ أُمَّتِهِ الزَّوْجِ ه
كَذَلِكَ لَوْلَدُ الْوَالِدِ لِلزَّوْجِ وَ	يَا	قِي فِيمَنْ أُلْقِيَ النِّسْبُ بِغَيْرِهِ شَرْطَانِ مَلْطَقَانِ) بَا	بَا	لشُرُوطِ السُّنَنِ ذِكْرُهَا
ثُمَّ هِيَ أَنْ يَكُونَ	رَبِّ	النِّسْبِ الْمَلْطَقِ بِهِ مَيْتَانِ أَنْ يَكُونَ	مِنْ	يَلْحَقُهُ بِالْمَيْتِ بِعِلْمِ
يُورِثُ ذَاتَهُ وَارِثُ يَحْتَوِي	عَلَى	جَمِيعِ الْبِرَاثِ وَيَحْوِزُهُ فَإِنْ لَمْ يَحْوِزْهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي) جِنَا	بِجِنَا	بِالْمَقْرُوبِ لِإِبْرَارِهِ وَلَوْ مَاتَ
رَجُلٌ وَخَلِيفَتُهُ عَالِمًا	مُحَمَّدٌ	أَفَاسْتَلْقَى عَلَى وَجْهِهِ أَيْضاً لَمْ يَثْبُتْ فَإِنْ مَا	ت	مُحَمَّدٌ وَعَلَى حَاثِرِ ارْتِهَانِ
النِّسْبِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ	وَأَلِهِ وَسَلَّمَ	غَايَةَ التَّسْلِيمِ الْمَوْجِبِ لِلْكَرَامَةِ فِي دَارِ	النَّعِيمِ	ت

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل • بعد حمد الله سبحانه وتعالى والشكر الجزيل  
 قد تجوزنا بالمطبعة البهية الجليله • ذات البراعة في الصناعة والآلات الجليله • طبع وتجميع هذا الكتاب  
 عزيز المثال • الذي عزان ينسج له ناسج على منوال • المسمى بعنوان الشرف • أسكن الله ممنعه في  
 الجنات أعلى الغرف • فإذ أتى فيه بديع صنع لا يجارى • وحسن وضع في هذا الأسلوب لا يجارى  
 حيث احتوى روضه خمس ثمار في غصنه الأخضر • هذا وليس على الله بمستنكر • ولما  
 أطاق ملتزمه النظر في رياض محاسنه البهيه • سمع بالانفاق على طبعه بتلك المطبعة  
 السنيه • الكائنة بصحر المزيه • وقاه من الآفات رب البريه • الحالة  
 بجواره حوش قدم العامره • ادارة حضرة محمد افندي معطفي ذي  
 المآثر الباهره • وقد تم طبعه المنظم • في أوائل شهر  
 شعبان المعظم • سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة  
 وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى  
 الله عليه وسلم • وشرف  
 قدره الجليل  
 وكرم  
 ( )



على ذمة حضرة الشيخ  
 حسن أحمد الرشيدى





عنوان

الشرف الوافد

في عام الفقه والعروض والتأنيخ والنحو والقوافي

الحمد لله ولي الحمد	ومتحقه الذي لا يقـوم	بحمد	ه أحد من خلقه واشهد أن لا
معبود للخلق الا الله	ولا اله لهم سواه وصلى	الله	على سيد البشر رسول
ربنا مارفع منار حق	فلمع واضاء نور علم وسـطـع	ا	علم أن العلم مصباح
تنضيء به الامة قد	الله واثى عليه واشرف ما	استفتح	من العلوم علم
الفقه فمن صام وصل	فضرورته اليه ومن عامل ونكـح	و	طلق فهو كل عليه فلا بد
للعياد بما حفظ الله	به عليهم اركان الاسلام كالحج و	الصلاة	والصيام وهو متقول ومعقول
يبر تحصيله على	الانام الا بعلماء اعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل
فضل يروى عن سنة محمد	نبه المختار من البرية و	رسوله	المبعوث باكرم سجا
هذا نعمة وصفته وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	محمد	وسته اللهم اجعلنا
الك هادين لا ضالين و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كتبه لم أسبق بعد	اليه ألفته مختصرا في الفقه	فا	ن اعان الله وتم حيثنذ
امره على هذا فهذه	نعمة من الله لا يوفي شـكـرها	قول	ولا عمل رصعته بمعاني
بديعة بليغة منها نبرة	من تاريخ الدولة الرسولية وشيء من	الكلام	في معاني العربية بديع
واحرف معدودة اذا جمعها	من اوائل سطوره انتظمت عروضاً فهذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحصل
جمعه من اخر كل سطر وطرفة	في علم القوافي فانفتحت هذه	وهي	خمة علوم
من تأملها عجب اخترعتها	لاعلى منوال ورسمت لها مر	اسم	على غير مثال فجاء مفقها
وجاء مؤدبا وجاء مؤرخا	(كتاب الطهارة) الماء طهور وظاهر	و	نجس فاسم الطهور حاصل
لكل ماء باق على صفته دو	ن غيره ونعى بالطاهر ما استعمال في فعل		الطهارة أو خالط طاهرا
افحش تغيره وليس له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة تنجس وحر		م استعماله ولو كثر وان
ناله ولم يغيره فعند أئمة	العلماء نجس مادون القلتين والمعروف	ف	ان الشمس بكرة للانسان
الاستعمال له في جميع	وقيل في الصيف خاصة (باب الآنية)	والا	استعمال للطاهر منها ليس محرماً
سواء كانت خشباً أو	الامن التقدين ويكره التضييب بهما الا ير	سم	الحاجة اذا قل
لكنه وان كان ملو	ما فطهارته تصح وان تنجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما قدم

ط	طهارته ظنا (باب السوا	ك) يستحب السواك لكل من هـ	م	يدخل في الصلاة ولتغير في	ح
ا	القم بما يؤدى الشام	والجليس ويستاك عرضا و	الا	راك افضل اذا كان يابسا مع	ح
ن	نداوة وكل خشن و	مزبل يجزى (باب الوضوء) لا غشا	لف	في استحباب التسمية قبل	ل
ال	الوضوء لما فيها من اليمن	والبركة ثم ينوي رفع الحدث	واللا	زم ان تقارن اول جرم م	م
م	مغول من وجهه ولو نبي	على نية قارنت المضمضة فلا تدو	م	حتى الى غسل الوجه ولو و	و
ل	لازمها الى فراغ غسل الر	جلين فهو حسن ويسن غسل الكف	والا	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة	م
ك	كرهت للصائم اقتداء بر	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستئثار اليهما والجمع قد	د
ا	افتوا انه بثلاث غرفات افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلى ا	ا
ل	لو كان في منابت اللحية ملو	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	من الشعر وبابين ن	ن
ا	الوجه وحدوده فكذا ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	بان الماء على الاعضا ا	ا
ش	شعرا وبشرا واجب الا	الرأس ففرضه المسح ولو شعرا	ه	ويسن مسح ككل ل	ل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	عن حد منبت الشعر ثم رجليه مع كفيه	والافعال	هذه ترتيب العمى ل	ل
ف	فيها كلها فر	وتسن الموالة وعدم الاستماعة فيما منه	بد	والثلث وتخليل المائات	ت
ا	اما التشيف فقيه وجوه الاول	يكراه ، وقيل : لا ، وقيل : يكره بعدد	خول	الحمر لا البرد وفي حى	حى
س	سبيل الله قتل السلطان	لتارك الوضوء (باب مسح الخف) مدته	التا	مة للمقيم يوم وليلة ومدته	ه
م	مسافرا ثلاثة ولا يشترط الملك	بل يجزىء خف مقصوب ولا يجزىء الا	السا	تر للقدم ولا يجزى حى	حى
ع	على المخروق في القول المنصور	حجته ولا يلبس الا بعد تمام الطهارة لا	كنه	لا تحب المدة حتى ا	ا
ح	محدث ولو مسح مسافرا ثم نو	ى الاقامة أو مسح مقيما ولم	ولم	يقم بل سافر لم يبق في	في
ل	له الامدة مقيم وظهو ر	الرجل من الخف ومباشرتها النجاسة	وكونه	انقضت مدته أو اجنب او و	و
ب	بدا بالمرأة الماسحة الد	م من حيض أو نفاس كل ذلك امر	امر	يوجب الفل ثم م	م
ن	ندب مسحه خطوطا واين	مامسح من أعلى الخف أجزاءه و	ا	ن قل ويسن مسح اعلى قدم م	م
ال	الخف واسفله وتقليل الماء أ	له فليتمده (باب ما يتفص الوضوء) وهو	وهو	الخارج من السبلين وان لم يكن ن	ن
ع	عادة وتلامس رجل وامرأة لا بن	وام ومثلها سائر الاحكام	قا	لها وزوال العقل الامن جالس حى	حى

ب	بمحل الحدث على	الارض نام ممكنا مقعدته ولو زا	ل	احدى اليته عن المكان	ن
ا	انتفض ومس فرج الر	جل والمرأة يطن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيسه	ه
س	سواء الصغير والكبير و سو	اه القبيل والدبر من الحى والميت	والامر	فيمن يقن طهراً أو حدثاً ثم	م
ا	استراب وشك أنه يرجع الى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
ه	دفة المصحف بلا حائل وحمله وهو	سواء حمله في كيس أو صندوق واذ	اكتب	في مثل الدراهم	م
ا	ايح للمحدث حملها	(باب الاستطابة) يقدم داخل الخلا يساره	وما	صحابه من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى خير	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عدهما	حرام وهذا فضل خص	ص
الله	الله به هذه الجهة و فتحه	لنا وان استقبال القمرين أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تغوط وفرغ فليحمد الله	ولا يبول في ثقب وسرب ومهب ريح و	حرف	من الامكنة قسوى	ي
ي	يرش عليه البول ولا على	طريق وناد ومساقط الشمس	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله به على اهل	قباه جمعوا في الاستنجاء بين الماء والحجر وا	سم	الاستنجاء يقمع بكل	ل
م	منهما والماء أفضل و الا	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم و	نكره	له الاستنجاء باليمين وليستعمل	ل
ه	هنا يساره والاشجار	وكل جامد قالع له حكم الحجر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فمن اراده	ه
و	واكتفى بالحجر فالفرض	الإنقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الالبسة أو	البول ولم يجاوز القطع الخلقى	صح فيه	الحجر وان زاد عليه ليه	به
ح	عاد الى الماء ولم يجزه الحجر	(باب ما يوجب الغسل) يجب بالانز	ال	وبايلاج حشفة فرجا ولو و	و
د	دبراً ثم الانزال و الا	بلاج يوجه على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره ويحيض ونفاس	س
ف	فاو نام وحده ووجد	لة في مرقده تشبه المنى وتشبه المذى	فهو	غير بينهما وما وجب من الافعال	ل
ه	هجره على المحدث فهو حرا	على الجنب مع المكث في المسجد وقراءة القران و	نكره	له عبور مسجد الا اذا رام	م
ذ	ذلك لغرض ولو ذكر النعم	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر (باب	و	صف الغسل) وهو و	و
ا	امر شرطه النية فيجب	مريده نية الغسل أو استباحة واحد من	حملة	ملا يستباح الا بعد بعد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الامن	المسلمين فيعيده الكافر اذا اسلم والمغتسل يتعهد	المعا	طف فينبغى فينبغى	ينبغى
ل	لكل أن يتوضأ قبل	غتسال ثم يغسل جسده ويتبع الثابت واطا	رف	الشعر ويخلل لل	لل



أقصر عن التعب

٣٧

فقلت يا ذا الغم

ك	كثيها بفعله ثلاث	كرا	ث والقرض غسلة واحدة وستنه	خمس	غسل الاذى ان	ن
ت	تلتخ به والخثر أما	م	الغسل على الرأس والتليث والتيامن وتخليل	المضمر	من الشعر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء تدا	خلا	والحيض والجنابة يتداخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يغضى النظر	ظ
ب	بدخول الاخر الا اذا عر	فته	معه بالنية (باب التيمم)	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالخص والدقيق	و	أن يكون بضربتين للجميع	ع
ف	فصاعدا ناقلا له الى	سنة	وجهه ويديه والنقل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة أول	ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النقل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربتان فصاعدا	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت الموالاة أيضا	ا
في	في قول ومبيحاته	عشر	عدم الماء أو كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لمعطر محترم أو تحصيل	ل
ال	النفقة أو قضاء الد	ين	بيعه أو وجده ولم يجد	ما	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غي أو كان قد	و	جده بأكثر من ثمن المثل أو خشي عدوا لو	دخل	اليه أو خشي منه عدوى	وا
ر	رعدة أو مرض ربما قا	ست	نفسه منه التلف أو بردا بخشي	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجه صحيح ومضج	مائه	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فز	ال	العذر بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فمن	ن
ا	اراد التيمم لصلاة لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطلب ولا يصلى	الإنسان	به أكثر من فريضة ويصلى	ي
و	وراءها وقبلها من النور	ا	فل ماشاء والكسير يمسح الجبيرة بالماء ويتيمم	والرجل	الجريح يغسل ماعرف	عرف
له	له من الصحيح ويتيمم في ا	لو	جه واليدين للجريح (باب الحيض)	واسم	الحيض يقع على الدم المقيد	المقيد
ب	بصفات نذكرها	قا	لوا وأول سنة تسع وأقله يوم وليلة و	الا	كثيرة عشر كالطهر وهو	و
ح	حد اقله وما لأكثره حد شا	ثع	فان عبر الاكثر فلندم الحيض ا	شارة	تميزه فلترجع اذا	ا
ر	رحمتها اليها والصحيح	المشهور	ان التمييز مقدم على العادة فـ	ذا	فقدته ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	أما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى اقل الحيض	وهذه	تسمى في مطلق	مطلق
ل	لفظهم المبتدأ	والآثار	المعول عليها لمدة الحيض ووقته	ونحوهما	التمييز اذا نسبتها ثم	ثم
ط	طلبت الخصاص	ا	حناطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	للزوج أن يطأها	ا

وي	ويحرم وطؤها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيز ما يحرم بالجنابة و	أضيف ذلك عدم التحليل	ل
ل	لعبورها في المسجد ولما	تحت الأزار وللصوم وإذا انقطع حل لها	واحد منها وهو الصوم	م
و	وبقي سائرهما حتى تغتسل و	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيز من هذه	وأقله بجمه والاكثـر	ر
هو	هو ستون وغالبه	ربعون فإن عبر فهو كالحيز في الرد إلى هذه	المعارف من العادة والتمييز والرد	د
ف	في من كانت	مبتدأة إلى الأقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمر وفاتها تنحفظ وتطهر ولا تقف	ف
ع	عن الصلاة مبادرة لصوته	(باب النجاسة) وهي الكلاب	والخنازير وما تولد منها	منها
و	والدم والمذي والودي و	جميع والبول والقيح والخمر والميت	وهو فيما عدا الملك والجراد ثم	فهم
ل	لا ينجس الآدمي لكرامته	لوا ولا يظهر من النجاسة بالاستحالة إلا	شيئان جلود الميتة إذا	ا
ن	نقت بالدباغ إلا الكلاب	والخنازير ثم الخمر إذا تحللت فان طرح ما يقع	الاسم عليه فيها مما يخل	ل
م	منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها إلا الغسل	المتكف بها احداهن بالرغام	م
فا	فاما مساواها فاذا اتقا	الغسل عينها ولو بواحدة كفى	والفعل هذا حرم وليس هو	و
ع	على بول غلام ما اعتادت	معدته الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للغسل وليس	من
ي	يجزى في بول الجارية بل لا بد له	من الغسل (باب الصلاة) وما	يوجبها) والصلاة ليس	من
ل	لها موجب سوى الا	سلام والبلوغ من عاقل طاهر	عدا المرتد والسكران ولو	و
ن	نام لم تسقط عنه وا	الاعذار هذه لا تصح منهم الصلاة	لا الصبي فانه يؤمر بها	ا
ن	ثم وقت الظهور من	الزوال إلى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك سوى ظل الاستواء ولو	لو
ا	ازداد أدنى زيادة حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل	حل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب مو	قته بقدر وضوء وأذنين وخمس ركعات و	مبنى هذا على ما يروى	وا
ع	يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب تسميها العتمة وثلاث الليل	ل
م	هو آخر الاختيار والجواز الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والغداة وخروج	خروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع درجة وتقضى الفائتة ثم	ثم
ج	جملة القول انه ان عصي الله	بتأخيرها وجب فوراً والا فعلى التراخي و	يستحب ترتيب القضاء اذا خال	ال
ن	زمن الحاضرة متعاً فان اشتد	ضيقه بدأ بها (بساب الأذان) نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف	حروف

شيئا ولم يجرب

والضم شخص ما درى

و	لا يؤذن المرأة وتقيم ولو	و	للحاضرة والاولى من القوائت ويقم للباقي	و	الاذان شرط وبين ذلك
ا	ت السنة بترتيله وادراجها	ج	الاصح افضل من الامامة وثبوتها وتفرد الاقامة و	ع	استعمل نفسه فيه فهو على
ل	العلماء باشرط ذكر عاقل	و	الصوت الجمهوري الحسن اولى	م	مع ثنية لفظ الاقامة و
ح	الرفع للصوت به ولا يصيح	ه	ومسجده جماعة ومنفرداً و يستحب	ق	قائل بالاسلام ويؤذن في
ر	بالضم لائتين اليهما لم يفسر	ك	كبير نذب للمسجد مؤذنان فان لم يستغن الا	ب	بالاقامة فان كان في
ك	له بصيرا فان ترك	و	بل تستحب فيه الحرية والمساواة	و	ولا يكون المؤذن تحت
ا	ويؤذن متطهرا جاعلا	ب	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	ض	ضريرا جازا لكن
ت	في الجملة بلضت	و	بديه لم يضر ويؤذن مستقبلا	ا	اصبعيه في صماخيه فان ابى
و	لصبح بعد زوال	ا	تمامه . ويشترط الوقت ويصح في	ل	اليمين والشمال ولا يتكلم
و	يان رزق المؤذن ويجعل جعل	ج	اذا عدم المتطوعين تصلى الامام	ع	عماد الليل وهو نصفه و
ل	عن نظرها بل	ب	(باب ستر العورة) لياخذ طرفه	ر	رزقه اجرة وقيل ذلك من
ف	يرجوه الا في موقف	و	وعلاية وقيل لا تجب في الخلو	و	واجب عليه سترها سرا
ال	ثياب الحرير ويغنى عن الحروف	ب	في الى الصلاة في قميص ورداء ويؤمر	ض	ضرورة اصح ويسن ان
ت	ة ماعدا الوجه والكفين وليست	ح	لبه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	و	والاطراف منه وللمرأ
ه	وسر غيره فان اعوزه	ك	وجد خرقة ستر قبله ثم دبره وليس له تر	ح	عورة الأمة إلا كالرجل
ا	عليه) نطل صلاة المصل اذا	و	(باب طهارة البدن وما يهمل فيه	و	رياش صل عريانا ولاعادة
ل	في نزع الا اذا حصل	ب	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس الابتزاعوان	و	وقعت عليه نجاسة و
و	الاصح، وكره فيما يروى	ج	دم البراغيث والقصد والثرات وكذا كبر من	ض	ضرر متلف ويعفى عن قليل
و	ويصح في جميع الاحوال	د	ح ابل لاغتم ويحرم في المغسوب والحرير الاعلى	و	هنا الصلاة في طريق وحمام ومسا
ر	البيت لازم للمصل ولا يغتسل	ه	زله الاجتهاد (باب الاستقبال) استقبال	و	والانسان اذا تنجس أحد ثوبيه
د	طويلا أو قصيرا أو استبعد	و	تركه في نافلة سفر سواء كان سفر	ج	جزما الا بشدة الخوف ويباح
ف	الماشي ومن ينعطف	مثل	ن سهل الاستقبال على المنتقل المسافر	و	الاخير الاخير في وجبه

رمي عذولي بالسّلام

بدا فحيا بالسّلام

د	ذأى عنها لزمه ذلك بالظن و	اهل مكة يلزمهم ذلك يقين	وا	لبعيد اذا أخبره عالم وقال ال
ن	نهج القبلة هنا قبل	وان أخبره مجتهد فلا ومن صلى	بر	سط الكعبة أو عليها صحت
ص	صلاته اذا صلى والى	بين يديه ستره متصله فان لم يكن هنا	ك	ستره فلا ومن بان له الخطا
ف	في استقباله اعاد	و الله اعلم (باب صفة الصلاة)	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس
ا	الزوا النطق ويعين الرتبة	الما	ف	اللبس ويسوازي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب	رفع	ك	يضعهما تحت صدره ولا بأس
س	بوضع اليمين على اليسار بل	ذلك	و	يتعوذ ويقرأ الفاتحة وهو
ي	يرتل وقراءتها فرض والحيرة	اليه	حمو	نه في الجهرية على قراءتها واما
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا	جد	ك	اجب فان عجز عنها أبدل
و	والبدل أن يقرأ قدرها من	سائر	فو	قوفا بقدرها وعليه أن يردد
ج	جزءاً حفظه ثم يركع	الى ان	ك	هو الفرض وما عداه دخيل خيل
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	و	يقول سبحان ربي العظيم وهو
خ	خير ويكرره ثلاثا فاذا	نى	ذ	لك فرض والوصول
ل	له بالتحميد والذكر المعروف	الى	و	على جانب كره ولو
ك	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى	و الر	رفعها	عن الفخذ والنساء
ب	بعكس ذلك ثم	يا	بالو	لد والدخول للبلد والخروج
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	اونصبها	وافتراش اليسرى ولا يخفى
ت	تلك الهيئة فلو	أ	بالا	ذكار ثم يسجد ثانية وهل
ي	يجلس للاستراحة وجهان	و المص	لف	ان الثانية في جميع ما روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	يو	و جر	ت السنة أن يتشهد وهو
م	مقبوض اصابع يمانه	دون	ها	هنا بالمسبحة عند الحرف الذى
ع	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	با	لصلاة على النبى وهى
ا	ان يرد عليها وقيل هى	دخلها	ليأ	ت فيه بالصلاة على الآل ويستحب

له أن يدعو آخرها ولا يزال	محرمًا	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين	والأيتان	سنة وفي وجه لنا نا
ضعيف يجب الأول	وفرق	بين الركعات باختصاص الأولين بالسورة و	الرفع	للصوت زيادة على على
ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال وإذا نزلت	بالا	نام نازلة استقبلوها ها
بالقنوت سواء أصابت	اموالا	أو أديانا (باب صلاة التطوع) لا تخاف	لف	في أن الصلاة من أفضل ل
وجوه القرب وإنها	عظيمة	الثواب والتهجد وسط الليل أفضل	والنصب	بقيام كل الليل اطلق ق
الكل القول بكرهته	وطلب	التنفل في غفلات الناس واخفاؤه	والخفض	به أفضل ومنه ما خصص من
قيامه وشرع في	جماعة	وأفضله العيدان ثم الكسوفان ثم الاستسقاء والأفضل	منهما	كسوف الشمس والتأكيد يد
بعد هذه للرواتب فيأتي	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهذه ه
ضايق في اثباتها بعض	ا	لعلماء وبركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	لياً	ت بالوتر وادنى الكمال هو و
أن يأتي بثلاث وأقل	لامرا	ن يصلية ركعة وأكثره إحدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال ال
سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والضحى وهو من	ركعتين	الى ثمان ونحية من ورد رد
قادمًا المسجد ركعتان	ما	لم يجلس (باب سجدة التلاوة) وهي أربع عشرة	سجدتان	منها في الحج وص يعرف ف
طالبها أنها للشكر فـ	ن	سجد أحرم مكبرا رافعا يديه بسجدة لا	سجدتين	وفي القول الراجح ح
لا يشهد بل يسلم	ومنهم	من قال يتشهد ومن سجدها في الصلاة كبر للهوي	والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر ر
خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة أو اندفع عنه ضرر أو عدو سجدة	للجميع	شكرا ويشترط فيها ما سلف ف
من الطهارة وجميع	الامر	لمشروط في الصلاة (باب ما يفسد	ا	لصلاة) حدث الساهي والعامد مد
سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرقة النجاسة فان وقعت بإسبغها فوراً فكما	لسالم	منها وتبطل بكشف العورة فلو و
ازالتها ريح فستر البـ	رز	على الفور لم تبطل وتقطع النية و	بالو	عسد يقطعها الى لي
لقيا غائب وبالخروج من	الدين	فلو ترك فرضا من فروضها عامدا	او	زاد ركنا فعليا من ن
سائرهما أو تكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وفتحة	تاء أنعمت اذا ضمها في مي
الصلاة أو تنحى مختارا فا	بر	زحرفين وتبطل بضحك استدعاه	وجره	لا بما غلبه ولو يكون كون
كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتعمد الاكـ	و	لفعل الكثير غير المفرق ق
نعم سهوه كعمده ولا بأ	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياً	تيا وهو فارغ القلب ب

ث	ثابت الخشوع فيها	ن	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	ل	ل مثل من حضره الطعام فاقبل
م	مصليا قبل الأكل	و	ونفسه تشبهه أو يدافع الاخشين كرهه	ا	ا الماشون امامه ان رأوا
ل	الثره بين يديه	و	ورتكبوها أثموا والا فلا إثم على	ل	ل الماشين واذا نصب عصا أو جعل
م	ما بين يديه خطا كفى و	كر	ه نظره الى السماء (باب سجود السهو)	ر	ر ونو جب اعتماد اليقين ولا عنذر
د	دونه فمن شك في عدد لزمه	أ	الاخذ بالاقبل ان كان فيها ونسب أ	و	و ن يسجد لله ولو
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	ي	ي وان نهض ساهيا الى
د	دون القيام ثم عاد و	لم	لم يسجد وفي المسألة قول لكن حجته	م	م مكسورة انه يسجد ولا شيء
ف	فاعلم على من سها بعد	ا	الامام واذا سها امامه سجد لهوه	و	و ونو جب الفرقة بينهما
ا	ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض و	ن	ن كان عامدا ثم ثم
ن	تنفح القول الصحيح من	ال	المذهب ان محله قبل السلام عند	ا	ا وخالف بعض الاقوال ال
ف	فاعلم بان ان كان هناك	ز	زيادة وارادت السجود لها	ج	ج محله بعد السلام ومتى تا
ث	ثبت السجود فسيب احد	و	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	با در قبل طول الفصل وليس من
م	معرفة طوله وقصره با	ل	دير بل بالعرف (باب اوقات نهي عن	ل	ل لفتح لباب الصلاة فيها وهي
ا	أول الاستواء الى السز	و	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	ا	ا واذا صلى العصر حتى تغرب وليس من
ن	نعم بالنهي جميع صلوا	ه	بل لا يكره شيء منها بمكة ولا ما	أ	أ اضعف الى سب كفاية وجنازة ولو و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	و	الشمس لم يكره (باب صلاة الجماعة)	وا	وا واجتماع فرض كفاية وقيل هو هو
ه	هنا سنة واقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	حد ه وتستحب للإمام واجرها ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الا بعد	من	من هما أكثر جمعا الا اذا تألف ل
ج	جماعة به ومتى ار	ار	اد فراقهم بطلت وكره لغير الامام اقامتها بمسجد	س	س سقطت بالمطر والريح وليس من
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	سا	ه وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	و	و رفع الى ظالم واكل ما يتأذى ا
ا	الجليس به كالبصل و	عد	منه الفجل بلشائه ويخفف الامام	ا	ا الصلوة والاذكار ولك ك
س	استعمال ذلك مع من يرضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	ا	ا خاصة ينتظر فيهما ان ن
ل	لم يطل انتظار الامام	له	ومن ادركه راعيا ادرك الركعة	و	و يحرم أن يكون بينه وبين

م	من باتم به ركنان في	المسابقة سابقا كان أو مسوقا	الجميع	حرام وتحصل لمن ادرك منها
ح	جزء الفضيلة ولو ادرك ما	قبل السلام (باب صفة الأئمة) الأولى	با	لتقدم ذو الكمال
وا	وإذا اجتمعوا فالوالمى يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثم الاقرب ثم الاقربا وروى روى
و	وجه أن الاقرب والاقربا يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب ا	ن	الاورع بعدهما ثم يرجع ج
ال	الاسن على النبي وما احد	يتقدم بفضيلة مع القسوق وذلك	مثل	أن يكون القاسق اعرف ر
م	من العدل بالنقح فترى	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو
ج	جمع فضلا أن يتقدم و	يصلى اماما يقوم واكثرهم لسه	يكرهون	ولانصح امامة المحدث وكذلك ذلك
ز	زائل العقل وغير هذين عشر	ة كافر واخرس وارت والنع وامى ومستحاضة و		الخنثى في حق الرجال ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	والمتنجس ولخان يغير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجر في حرف حرف
ال	الكاف من اياك وا	د المؤتم بهم لا بالمحدث وفي الامى وجه	والجزم يحدث	التردد في
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	م يحدث نفسه ام لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	بين الامام والآخرون تبع ج
ى	يقف على يساره	وانتقل كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضع الحكم اذا حضر ر
د	ذكور وغيرهم فالاقرب الى	الامام صف الرجال ثم صف الصييا	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف ف
هـ	هؤلاء بموضع مقار	ب للامام ففى الصحراء يجب ان لا يكون بينهم	و	بينه فوق ثلثمائة ذراع والقرب ب
ب	بالمسجد غير لازم ضا	ق ام اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما ا
من	منع الاستطراق نظرت ا	ن كانا أو أحدهما في غير المسجد لم يجوزاً	ما	المسجد فكل بناء وكل ل
ع	عرصة منه في حكم الله	موضع للجماعة وان بعد ومن القس	ض	أن لا يتقدم المأموم وورد د
و	وجه انه لا يضر وتقف ا	مة النساء وسطهن (باب صلاة المربص) و	ر	من عجز عن القيام او توخى حى
ض	ضرا منه جاز	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	متقبل	القبلة ويومىء ولو آل لوال
هـ	هذا به الى ان عجز ان	مىء برامه أو ما بطرفه ويومىء بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو و
و	وسط الصلاة ق	م وأتم صلاته (باب صلاة المسافر) وا	لماضى	في حاجته له الترخص ص
ض	ضرورة للسفر	م وهو ستة واربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الآبين والمشغول ل
ب	بهذا السفر الشا	لغير غرض فاذا فارق ببيان البلد	صلى	الظهر والمصر والعشاء كلها ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام او عكه أ	وثك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	زاحم مصليا غير	في	سفر اولاً يعلم حاله فصلي خلفه أ	و	لم ينو القصر أتم ولو نوى وا
ح	ناو وهو مسافر القعدة	في	بلد أربعة ايام صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها اذا لم ينو و
ث	ثم اقامة يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	الى ثمانى عشرة ليلة هذا ا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجبه وللمسافر الجمع	وبقدم	بين ظهر وعصر كما روى وى
ب	بوقت احدهما ومغرب و	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما ا
س	سابقة وان ينوى ما	ار	اده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مر	يده في وقت الثانية لا ا
د	يلزمه الا ان يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	اتها والتقديم للنازل اولى ولو و
ط	طرات وهو سائر اخرو	شهيد	فا بذلك الـ (باب صلاة الخوف) حتى انوا	ع	فاذا كان القتال ال
م	من القبلة وحارب علوا	اقتله	مباح رتبهم الامام صفيين وصل بهم	ثم	اذا سجد في ركعة بصف ف
س	سجد في الثانية بالآخر و	حرم	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العـ ولو لم يك بك
ت	تجاه القبلة أحرم و	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقته وأتمت و	احر	مت بعده الاخرى ثم يقومون ون
ث	ثي تشهد فيخرجون	حما	بقى عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقـ و	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ج	على الصحيح بالاولين وبال	لك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع ع
د	لنا قول يوجبه فيها و	له	مستند من الكتاب اما اذا التحم	ا	لقتال واشتد د
ذ	فاعلم انهم يصلون رجلا	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و	صب	جرحه دما عفى عنها ا
ر	نعم لو تلطخ بها شيء و	كانت	كانت عن القاه (باب صلاة الجمعة) ووجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ز	ثم الذكورة وأن لا يكون	هم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار و
ح	الجماعة ويكون العلور	عسنا	اذا صلاها وهو مخبر ومن خالفه	الامر	فصلي الظهر وهو و
ث	نقى من الاعذار وفسى	ظنه	ان الجمعة لم تفته لم يصح في قول	مجزوم	بصحته بل يحرم عليه في ي
ج	يومها السفر حتى تفوت ويصل	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكلفا حرا	و	متوطنا تاركا للظعن والحروج والخروج
د	هذا الذي نعتاده أر	با	ب البادية وأن لا يكون معها ولا قبلها جمعة و	الفاعل	لها يخطب قبلها ا
ذ	ان كان اماما خطيبين	شا	ملتين للحمد والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بنلك صوته ويقرأ في أحد حـ



ح	بها طهارة وسر ولا تصح	ابدا و	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ر	جزأها آية والاشسا
ا	بين الخطبتين شرط بحروف ووقف	المفعول	في الجمعة ومن قيام والقعود	جا	الخطبه الا بالعدد الذي
استعمل	منبر وان يقبل على الرجال ال	نصب	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	هل	استعملتها العرب و
م	ويقصرهما والمد	ابدا	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	قد	مسلمما ويجلس للاذان و
خ	الصبح الا القنوت ويصلى هو و	مثل	بإظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	س	خير في الصلاة ولا بأ
ب	الجسم لها حال ال	غسل	أعلم (باب هيئة الجمعة) بين	الله	بالجمعة والمتناقبين و
و	بسواك ونحوه ويزيل ل	الرجل	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	رو	وجهته للخروج ويجزىء بعد
ن	ويكر ويمشي عى	ثيابه	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس أحسن	حه	ننسا ويتطيب عند روا
ال	فيها الدعوات ويصلين ن	رفعت	يومها ويكثر من الدعاء فيها ساعة	في	اليها بسكينة وبقرا الكهف
ح	والامام بخطب فلا يكون يكونه	الرجل	والمغفرة واذا حضر	الجنة	على النبي فيه ويسأل
ر	بشوش القلب ب	لانه	ليخففها ويستمع اويذكران بعد ولا يتكلم	ثم	ركوعه الاتحية المسجد
و	لذلك ظهراً وفي وجهه شاع	الفاعل	به واتمها جمعة واعتدالها اتمها	لحقوا	ولو أدرك جماعة ركوع الثانية
ض	ان لم يقع له فقد	و	بين العلماء صحته انه يحرم بالجمعة لأنه	فشا	ضعفه يحرم بالظهر والذي
و	شعارا للاسلام يحضرها ا	نصبت	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	ل	وافق امامه في الحسا
ال	ووقتها اذا تكامل ل	الثياب	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	وبا	الرجال والنساء والصبيان
س	مزاحمة للاضحية وصل	لانها	د ممتدا الى الزوال ويستحب تقديم الاضحى	يعو	ضوء النهار بطلوع الشمس ثم
ر	في الاضحى فاذا	مفعول	لضحى واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	ا ا	ركعتي الفطر وقت اد
ب	سبع تكبيرات ت	بها	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بابكر	بان الصبح لمن اراد اجرا وتقر
و	يتبعها بخطبتين كالجمعة بحرك	و	يرفع اليد ويصلى بقاف واقتربت	و	وفي الثانية يكبر خمسا
ال	عيدها واما واما	ضر	عاه الى التوبة وبإخراج الفطرة ان كان الحما	لد	الخواطر فيها با
ب	في الثانية سبع وكذا ا	ب	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	أ	بالاضحية في عيدها وندب
ن	حسام والحركات	الز	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	خيه	ندب التكبير ليلي العيدين ومتو
ا	يم التليية فهي	يد	الحسن الصحيح والحاج لا يكبر ليلة الاضحى بل	الحسن	الى الاحرام بصلاة العيد في القول

من	سيله الى ظهر النحر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ين	آخر التشريق ماصلى	ا
في	قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سراء ويقضى صلاته و	المر	كله وقت للقضاء قابل	ل
اطال	أطاله الله في مـ	ز	مة طاعته (باب الكسوف) والافضل ان	ان	تصلى جماعة وهي في الظاهر	ر
ث	ثانية يحرم بها ركعتين	يد	أنه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان	ان يقرأ في القيام الاول بعد ذلك	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني قد	قدر	رآل عمران والثالث النساء وهو و	و
ي	يكون أول الثانية ثم	ثم	في الرابع قدر المائة والركوع كما قد	مت	أربعة يسبح في الاول منها ا	ا
ال	الى قدر مائة ا	ا	ية وقدر ثمانين في الثاني وسبعون وخمسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س	سنة الكسوف ان	ان	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة و	اخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الملك	اكثر الدعاء والتصدق من الملك	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلى الكسوف فانت	ت	وان غرب احدهما فحيث	ذ
ن	تقول فانت صلاة الكسوف ا	ا	ماصلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو و	و
ث	ثارت اوقات صلوات معاها	لظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتا فان استوافتجا	عل	الجنائز قبل الكسوف هو و	و
م	مصيب وان اجتمع الوتر والكسوف	قدم	الكسوف (باب صلاة الاستسقاء) و	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا	الاودية والانهار	من	الناس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة و	نما	تكمل الفضيلة بالتوجه	لوجه
ل	لم الى المصلى بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قل	صائمين بتخشع وشكو و	و
وا	والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل اللمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ويخرجون البهائم فاذا	ا
فر	فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلوما ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا	لا
م	ما كان من التكبير فيده	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور ولم نقل	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	شباع
فت	في الدعاء بسط الرحمة في اقطا	ا	والارض ويستقبل في الخطبة ويحول زداءه والحما	ضر	ون يحولون ثم يركعوا و	وا
ا	أرديتهم لا يحدثون لما نزع	عا	الا مع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجرى لمجرى	لمجرى
ع	عين الماء وأول المطر و	و	يفتل فيه (باب صلاة الجنائز) و	لا	ولي لكل أن يستعدوا و	وا
ل	للموت ويردون مظا	لما	ويجددون توبة وذلك للمريض أهم فـ	ان	حضرتة الوفاة والمستحب ان يحول	ل
ت	تلقاء القبلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن	نزع روحه وهدا	وعلموا	موته غمض عيناه وشد لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى	فا

س	سجاء وفعل مايرى به	من ديونه وشرع في تجهيزه ويد	قدم في غسله وحيتل
ت	ترتب الولاية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنه	ترتيب الولاية كالنكاح ولا يخفى
هـ	هذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	وإذا كانت امرأة جملة
ا	الفل للنساء الاقارب وترتبه	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تاخر الزوج بعدهن وتاخر
ج	جنس المحارم بعده	وعند عدم المذكورين يسم الميت ثم يستر الميت و	ثني طرفه ويده عن النظر والمس
ز	زوجا كان ام لا وغسله و سر	ح شعره بماء مسر شقه الايمن ثم الايسر	وجمع بينهما بغسلة ومسح
ا	احشائه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسلة كما في	الابتداء فان لم يطهر
ت	استدعى بالماء واذا	م غسله حتى يطهر ويكون وترا ويجعل في	كل غسلة كانوا وذلك
ع	عمل مستحب اعنى التكرار	ونحوه والواجب منه مايقع عليه	اسم الفل وهو يحصل بغسله
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يجب غسلها ولا يقرب	ا لبيت طيبا اذا مات محرما
ق	قط واذا انهر الميت حتى	شق غسله بهم (باب الكفن) يجب الا	بتدا بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	لزم زوجها والفقير تجهزه اذا	ت من تلزمه نفقته وان كان رجلا
ف	فلافضل ثلاثة اثواب فمن ابا	الا خمسة جاز والثلاثة لفائف وان زاد	به قميص وعمامة والافضل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت أو ثيبا ازار وخمار أو قميص ولفافتين	ولم يخاروا الا البياض وطيب
ل	لان الخسوط والكافور وقا	ية تقوى البدن فيدره فيها و	يعمل حنوطا في قنطرة ويضعها
ع	على المناثذ والمواضع التي	مواضع سجوده والقرض ثوب واحد	فيه (باب ذكر صلاة الجنائز) ليس
ر	رجل اولى بالصلاة عليه من ابيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا دل رجل رجلا في
و	وجوه القرب و	تنازعا فالاسن اولى ويقدم الى الامام الكا	مل فضلا هذا في مجلس
س	ضم جنازرا وقلموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ويصل	من بعدها على النبي وآله ثم يكبر ويدعو
و	والمأثور اولى فان اخل	به لم يضرب ثم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمه وا	هو د الى الثانية سنة اما
د	الذي هو فيها لا	م فالتية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا النبي وادنى الدعاء للبيت والسلام يصلح
ل	لما كل موضع من	او مسجد وغيرها والمسبوق الذي لم يتكا	مل له ادراك التكبيرات بحلو
ض	ضرورة حلو امامه	اذا سلم اتي بما بقى متواليا ومن فاتت	ه وهو ممن يلزمه فرضها ابيح

ب	بان يصلى عليه ابدا في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع وجهاز ولم يجز تركه ركة
و	وصل عليه ودفن و سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	مع النجاشي مشهور وحكم م
ال	المقط الذي لم يتحرك له مائة و ثمان	نية عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم يبلغها	كفن ودفن والشهد اذا ا
ق	قضى في الحرب وما افرق الفريقان	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجزوا	بقي حتى انقضت لم يبق ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط بعين	موتى المسلمين كفارا ولم يميزوا	المصلى ينوى بالقلب ب
ث	فرض الصلاة على من حط	قبله ان كان مسلما (باب الدفن)	ذا حملت الجنابة فالافضل ل
ج	المشي امامها والدفن فرض على	الكفاية والرجال اولى به والتقديم على ترتيب أ	ثمهم في الغسل كما ا
س	سبق والتعميق سنة لانه ا حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه	يضجع على يمينه مستقبلا ويجعل ل
ق	قال ابن تحت راسه فلا تمز	ر هناك بل يباشر بخدمه الارض ويدفنون و	واحد ولا يردف ردف
ك	اثنان الا لضرورة ويقدم في	اللحد أفضلهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	ينبش ما لم يتغير والتوجيه والتوجيه
ط	طريق القبلة واجب والمختار	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر و	ارتفاع عن الارض بشبر ولا يباح ح
م	مظلة ولا بناء وتترا بيع	ولا يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب من	الرجال ويستحب لغير الذكور ر
ت	تركها ويسلم عليهم و الاو	لى أن يأتي بالمأثور وتستحب التعزية و	بعد ثلاث والجلوس لذلك ك
ج	حتى يقصده السرجا ل	يكراه والتعزية هي الحمل على الصبر و ا	فيها الدعاء للميت وله ه
ز	رعاية للميت وخبر الهدا و	يعزى المسلم بقريه الكافر والكافر بالمسلم و	للدعاء للمسلم وجوزوا ما ما
ح	كان من البكاء بلزع استولى	عليه لكن يحزم الندب واللطم	يدى وغيرها وسواء قبل قبل
س	يموت الميت أو بعده و عليه	ان يحتمس ويستحب لغير اهل الميت في ا	حزنهم أن يصنعوا ا
د	نوع طعام لهم يكفيهم في	يومهم وليتهم (باب الزكاة)	ركان الاسلام من قال ل
ر	منكرا وجوبها كفرا جما	عا ولا تجب الا على مسلم حر لا العبد	لا يستقل بملك ولا الكافر ر
ز	الا المرند فيجب أن يؤدى	زكاته اذا ابقنا ملكه وفيه خلاف و	واحد كماه تروى وى
ح	في باب وفي المنسوب و الا	جرة قبل استبقائها قولان	تجب في المواشى والنبات وفي في
ط	الناض وعروض التجارة و ولى	الصبي والمجنون يخرجها من مالهما و	م منعها وتجب ايضا ا
س	صدقة المعدن والركاز ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	من النصاب فمن كمل ل

م	لمواشي) لا تجب الا في النعم	الحول الثاني ولم يزد لم يازمه شيء - (باب صدقة	لم نصاب ولم يخرج ثم دخل
ي	في حول الامهات وقبلوا	اذا تم الحول عليها ولا حول للسخال الا لجر	السائمة التي لا تصنع صنعا
ل	اول نصاب الابسل	لك يبلوغ النصاب فلا تجب في الخمس وهي	صورة الوجوب في ذ
ا	الايبل اربع شياه فاذا	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	غير شاة وفي عشر شاتان و
س	ست وثلاثين بنت لبون واشباع	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	رضى بأن يخرج بعيراً من
هـ	ست وأربعين حقة	بنت مخاض وبنت السنين بنت لبون وعلى	القول فيه ان بنت
و	احدى وستين فجذعة وهي	سميت حقة لاستحفاها الضراب فاذا بلغت الى	وهي ما لها ثلاث سنين و
ح	مائة واحدى وعشرين يصح	ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان	تكون سنها اربع سنين وفي
ر	في كل خمسين يحضر	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه
ك	ثني فيها اربع حقات ومعك	النصاب واتفق فيه فرضان كالمائتين الكا	حقة والوقص عفو وان ا
هـ	في ثلاثين بقشرة	دت اخراج احدهما تعين الاغبط ويصرف	رؤوس خمس من بنات اللبون وأر
ا	في يكون فيه آخذاً	مئة لتبيع سنة وللمئة ستان والبا	كاملة نبيع وفي أر
ل	في أقسام نصابه أربعة اول	امنة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم وتا	نبيعا في كل ثلاثين و
د	الثالث مائتان وواحد	هـ قسم وهو مائة واحدى وعشرون في شاتان و	عدد اربعين وفيها شاة و
ح	اكبر ولا معيب دخيل في	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومد	هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك
س	ان كانت كلها صفارا	في الواجب بأن كانت كلها معيبة أو ذكور اقبل و	سليمة فان حصل ال
ا	دخول الحول ان المال	نصاب أو لم يشتركا الا أنهم	اخذت صغيرة واذا اشتركا في
ك	زم هما حكم ملك مطلق	لمسرح والمشرب والفحل والراعى والمحب	كله مشترك في المراح و
ن	الخلطة لا يحدث	لو كان مبتدأ ملكهما ثم خلطاه في صفر فاحكام	نكمل نصاب أحدهما بالآخر و
ث	المال لا يلزمه تسليم	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذه الساعى ورب	ثبوتها الا في العام الثاني وفي
م	الزروع ما دخر منها وحصل	ج كريمة قلت (باب زكاة النبات) هذه	من خيار ماله فان سمح و
ل	سواء في الحكم	فيه اذا كان مما ينبت الأديميون و	الاقنيات به وجبت الزكا
ح	في هذا الحكم ويخرج	ألقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب أن تجر	كالخلطة والشعير ونحوهما و قد

بافتح للحجارة

والكسر للحرارة

م	منها الزكاة لكن لانزل	م	الا في الرطب والعب فقط ولا يجب في الجبس	ما	لم يبلغ نصابا والتقدير
ل	له بعد تنقية الحب	عما	يخالطه وجفاف الثمار خسة أوسق و	بعدها	ذا يبخس في
و	وعائه وقشره ككالارز ونحوه	ه	فنصابه عشرة ويكمل النصاب بشمرة عام وزرعه فيما	تقول	العلماء انه الاصح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظهر	لتحصيل السقي أثر
و	ومؤنة مثل السقي	يو	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان سقى	من	هذا وهذا اخرج ذلك
م	مقسطاً على ماسقى بكر	بكر	أو غـيـره (باب زكاة اللد	الد	راهم والدنانير والذهب والفضة)
ت	تجب فيها الزكاة و	و	ذلك اذا بلغ نصاباً فزاد فاذا	ار	الحول وفي ملكه اما
ق	فضة مائتا درهما	ا	وذهب عشرون مثقالاً لزمه ربع العشر ولا يلجأ	الى	تكميل أحدهما بالآخر بل
ا	الردىء من الانواع يكمل با	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح (باب زكاة العر	العر	وض) من اشترى للتجر
ع	عرضاً بنصاب	من	الأثمان بني حوله على حول الثمن وهذا خا	صة	في الأثمان وروى
ل	للصطخرى وجـه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب سائمة بني علي	و	لو كان معه عرض للقنية أو
ن	تقد دون النصاب	فا	ن حـوله ينعقد من وقت الشراء و	كذلك	لو رد الى النقد في اثناء
س	سته وهو دون النصاب	فا	ه للتجارة واشترى به استأنف الحول و	سائرهما	يقوم برأس المال ان حصل
ت	تملكه بنقد والا فينقد	ا	بلد والربح تابع للاصل مالم ينـفـض	واذا	ملك ماله أو باع مـنـ
ه	هذه السائمة نصاباً وقصدا	لحيلة	كـره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أضيف	الى التجارة اصنافاً
ا	أخرى لما لم ينقطع الحول	و	الله أعلم (باب زكاة	ا	لمعدن والركاز) من أخذ
ج	جزءاً من التقدين وكان ما	قبض	نصاباً من معدن في أرض يملكها او لم يقع	ا	الملك عليها لا حد فالاصح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	على	القول الآخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ي العمل لغير عذر لم يضم وان كان ذ	ا	ك لعذر ضم فانه لم يترك
ب	بعد ومثله الركاز وتساو	يهما	في اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به و	ا	الركاز يقع على ما دفعه
ه	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطعة	فا	ن كان جاهلياً وأحي
ل	الرجل الارض ملكها	ود	خل الركاز في ملكه فان باعها لم يملكه	لثاني	وواجبه الخمس وهذا القول
ج	جزم العلماء به بلا دفن	ع	ومصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	مجر	ي وجوبها على من هو

مس	مسلم حر فضل عن قوت الكل	ممن تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن نجب نفقته	ور	أس المال التصوص	من
ت	نقضى أنه يساع	القطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم	بالاضافة	للوجوب قبل	ل
ف	في الفطرة على المؤ	عنه ثم يتحملة المؤدى ثم ان	نقول	الصحيح انه ل	و
ع	عجز ولم يقدر	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل	لا يلزم زوجة معسر والكل نا	لها أن تخرج عن نفسها وأما فطرة الناشئة	فلا	نحب على الزوج مع	ع
ن	نشوزها ثم وقت الوجوب وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل ا	ن	يأمر باخراجها ويجعل	ل
س	سابقاً للصلاة ويجوز	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطر ثم	ودار	لك الأمر بالقضاء والواجب صاع ثم	م
ت	تقديره بالوزن أ	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وثمانون قفلة و	زيد	خمسة ابياع قفلة وكان	ان
هـ	هذا من قوت البلد فان	زوتعذر فعدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الزكاة أجزاء	ا
ا	اخراجها ويجزىء الاقط واللبن	ضبطاً بانه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاته من قوت فعدل	ل
ج	جودا الى أعلى منه جاز وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا	خذ صاعا من جنين وان	ن
ز	زاد أحدهما بمحا	على الواجب (باب قسم الصدقات) من منعها ثم	وريدا	دبا في قول منغلظ	ظ
ا	اخذها ونصف ماله فمن	ديناراً يؤخذ خمسة وعشرون ونصف وتمن زكاة واد	بالا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم	ثم ان ادعى عدم	جوبها عليه وذكر لذلك سببا وا	اضافة	الى ما يخالف الظاهر لزم	م
ا	اخلافه في وجهه وان تأ	نفسه بالسلف وأخرجها دعاه بالبركة	و	ان مات قدمت على الدين مطلقا	طلق
ل	لتعلقها بالعين والإ	م اذا أتلفها من غير مسألة ضمنها و	الحر	ج عليه ان لم يفرم ولو	و
ع	هزه الفقراء للعا	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعاً سألوا منه	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي	عجلها الا اذا اتفق	ق
و	وجود استحقاق الفقير حال	خول في الخول فان مات قبل الخول أو	تنصب	واستغنى عنها بشيء	ي
ع	هو من غيرها فالعلماء فيما أ	ه يقولون لا تجزئه وله أن يسترجع منهم	الا	اذا لم يبين عند	د
م	ماسلم انها زكا	معجلة وصرفها الى الإمام أفضل اذا انتشر	سما	عا عنه فعل المعروف	ف
فا	فان كان جائرا فالافضل في	ذلك أن يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة ببلد المال ولا	ا
ع	عذر له من النية و	خبر للنية عن وقت الدفع لا يجزىء وان اردت ان	ترفع	وكيلا وتويت ولهم	لم

س	بنو هو جاز وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزىء الا الحر الفقيه	ق	بين ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق
ل	له واحدا كان أو عشر	ع	ة على قدر الحاجة وله اجرة عمله واختلفت الا	خ	خيار في الفقير ومذهبا في ي
ن	نعتة انه من ليس له من	ن	المال والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	د	يعطى كفايته والمسكين عند
س	سائر اصحابنا من لم يقعه العجزي القعلد	س	لمرة بل يجد بعض كفايته	و	وان ادعى عيالا فقد يكون
ت	تقول والبينة ممكنة فنلزمه و	ت	نو ادعى انه غير كسب	و	وكان قويا قبل منه بمجرد
ه	هذه الدعوى بلا يمين فيها	ه	ثم المؤلفه وهم كل مسلم ضعيف النية اذا ا	و	وليت اليه خيرا حسن إسلامه أو
ا	أصيل في الشرف يرجى اسلام اخوته	ا	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	م	ولعل في الاصحاب من هو مردف
ج	جزاهم بأهل المصالح وفي	ج	الصحيح أنهم يعطون من الزكاة	ل	ولكن قال الشافعي هذا
ا	الصنف جمع بين سنة	ا	الغزاة والمؤلفة فيعطى بهما وبعضهم	و	المراد أن القوم
س	ساووا الطائفتين فيتخير في احدى	س	العطيتين اما مع الغزاة او المؤلفنة	س	شاء ثم المكاتبون وليس
ت	تقبل الدعوى من و	ت	احد للكتابة الا بيينة أو اقرار سيده ولا يعطى	س	على ما يؤدي فلو أمسى
ع	عليه مائة ووجد خمسين	ع	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	س	في كل من عليه دين ثم
م	من غرم مالا أصلح به أو ادم	م	بين الناس أعطى مع الغنى لان المصلحة التي	م	لها لغيره والغرم المجرى
ن	لمصلحة نفسه لايزاد فيه على	ن	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة وأ	ل	هم وصفا بأنهم الذين لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى ا	م	لغنى وغيره واين السبيل المسافر فمن أراد	س	يسافر لغير المعاصي
ج	جاز أن يعطى مع الفقراء سد	ج	اد حاجته ذهابا وايابا اذا ثبتت حاجته	ل	ورفعت بها البينة ولا تحمل
ز	زكاة لمخالف في الدين	ز	ولا هاشمي ومطلبي (باب صد	ز	ات التطوع) الصدقة لا تجوز
و	وهو محتاج اليها مثل ابن	و	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	م	رس الصبر على الازمة
ا	ثم أثم إذا أتى على ماله و عمه	ا	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	م	لازم فان فضل من
ا	الكفاية شيء فالوجه الحسن	ا	ان يتصدق به (باب الصيام) قد ثبت في	ا	كون صوم رمضان ركنا
ل	لازما من اركان الاسلام ور	ل	ؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرط	ل	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل
ر	راه فان قامت عند القا ضى	ر	بينة في يوم الشك أمكوا وقضوا	ح	في الامساك مفطر راح
م	مسافرا إلى بلد بعيد عنه	م	في سفينة فوجد أهله صياما ويتحرى الاسير	ر	يصادفه الشهر أو شهر



مذ غبت يا معذني

٥٣

وما هنائي حُلْمٌ

عرفه وعاشوراء كذلك	وإذا	منه مستحبة والأيام البيض وستة من شوال ومن	اصبح	متطوعا بصوم أو بركعات	كانت
وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	فريضة	والصوم أو الصلاة حرم القطع عليه و	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ضعيف ومن دخل في تطوع الحج	الحج	والعمرة لزمه اتمامهما والصوم في يوم فطرو	اصحى	وأيام تشريق لا يحل في	في
ثم ان صامها لم يصحح و	و	يكفر ستم السنة وعده (باب الاعتكاف) هو من المنع وبات	وبات	ويستحب كل وقت الا	ا
انه في العشر الاو	خر	من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر ومازال	ومازال	الشافعي يرى انها	ا
ليلة الحادى والعشرين لا يخرج	ج	منها ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه التبة وما	وما	كان منه بصوم فهو أفضل ل	ل
سواء كان في تطوع أو	في	نذر ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه أن يثا	بر	عليها فان أوجبت	ت
رواحه عن المعتكف	شوا	غسل كالمرض والاكل والشرب والسروا	ح	الى البراز وخسرج وهو و	و
يجب عليه الخروج لميضر لا يمكن زوا	ل	الاعتكاف عنه أوعدة او اداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
عليه ولا بطلان وان خرج	في	أمر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التتابع وبطل فيه به	به
ولو خرج من المسجد الى	البر	أو جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضر وذلك	ك
هو المئارة الخارجية والمرأ	والمرأ	في على بابها ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قول	قول
مولى وزوج وللمكاتب أن يركب	كب	ذلك بلا اذن (باب الحج) هو فرض و	و	الصحيح أن العمرة كذلك	ك
سبيلها الوجوب وهي تسايه	تسايه	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يات بما	ا
توجه عليه أداؤه	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل ل	ل
في الحكم بل ينصرف ا	ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الا على	من	هو مسلم بالغ حر مستطيع	ج
عاقل ويجب فيه ركوب ا	لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا و	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
لازم للمرتد ويأتى الصبي بما	بما	يستطيعه وينوب الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلوليه أن يحرم	م
نيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحضر بصرف	ف
من مال الولي ثم	ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
سائر ما يحتاج اليه من زوا	د	ونحوه ذهابا وايابا بثمن المثل فان	رفعت	قيمته عن ثمن المثل	ل
تعذر الوجوب ولا مد	خل	للووجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
فعلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لأنه	يشق عليه المشى والقيم	م

ن	نشرط له الراحة وان كان	في	طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطرق آمنة من غسبر
م	متخفر والنوع الثاني شيخ	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و
ف	قبر له ولد لو أمره ما	كره	فيجب عليه أيضا ويجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ
ع	عمرة ومسن كان	محرم	بالحج في غير اشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر شوال قالوا وا
و	والقعدة وعشر الحجة ومن أحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انعقد عمرة والافضل	قا	لوا الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاقي فاحرم بعمرة في اشهر الحج ولم	بما	طل بل حج من عامه ولم يرح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	عا	د الى الميقات وأحرم به أو كان حاضر الم يلزمه	لانه	لم يوجه شيء غسبر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خير	وأن حاضريه من كان بمكة
س	ساكتا وكذلك قسرى	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	ككة فان لم يجد صام قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واستكا	ن حتى	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة
ه	هذه في القضاء وبين ما	انى	به من السبعة (باب المواقيت)	سائر	أهل مكة مكة وميقات
ا	المدني ذو الحليفة والثامى	با	لحجفة والمصرى مثله واليمى بللم ولنجد وما والا	ها	قرن ولل عراق ذات عرق ولو و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحاذاة ابعدها ومن دون الميقات اوفى	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج
ز	زائرا للبيت فاسكا فجا	و	زالميقات وأحرم دونه لزمه دم والمر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	أم	وقيل من دويرة اهله (باب الاحرام) ومن سنه	التي	تقدمه الفسل ثم يحرم وهو
مكشوف	مكشوف الرأس بعمرة أو	حجه	ويستحب ان يكون احرامه حـ	تنصب	به راحلته للارتحال
ال	الى قصده بعد أن يتطيب	ثم	بعد ان يلبس إزاراً ورداء ابيضين و	الا	ول ان يصل ركعتين والاحرام بمقيد
ع	عرف أولى وهو الاحسر	ا	م بمعين وان احرم مطلقا صرّفه الى ماشاء من ا	فعال	الحج والعمرة ولو نوى
و	ومن احرامه حجاً وعمرة	جمع	له ذلك وتنصب الطيبة للاحرام وان يكثر منها عند	المضا	يقة وتغاير الاحوال
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	يرفع بها صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم
م	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يلبي في الطواف ويحرم عليه	ان	لبس المخيط مالم يضطر
و	ويحرم لبس الخسف	و	ستر الرأس وتجب بذلك القدية للنساء ان يتنا	ولن	ذلك الا القفازين للبيد
ه	هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليها سـ الوجه ثم الطيب	وا	ستمساله في بدن وفي
ا	ملبوس حرام على	الرجال والنساء	وكذا دهن شعر الرأس واللحية لاشراً	ذن	وبدن والقدية فيه تلزم

وقطع الشعر وتصفه من المنا	بت وتقليم الظفر حرام موجب للقدية والجماع	مقدماته والترويح وقبوله ه
ويبطل ان عقده والناسك	يحرم عليه الصيد البري مادام محرما الا ما ذك	لغيره ولم يغن الذابح ح
فيه بشيء فان اصطاد أو ودخل	عليه ببيع لم يملكه ولزمه تحليته فان اتلفه أ	ت في يده لزمه الجزاوان اضطر و
الى اللبس أو الطيب أو ا	لخلق أو الى ذبح صيد بلجوع وعدم قدر	ة على غيره جاز فان كان
ضرى الصيد فقتله دفعا أو سار لبيت	أو غيره فاقترش الجراد في طريقه فوطئه فيه	جاز ولا كفارة ومن تأذى ا
بنيات شعر في عينه وحمل	نفسه على نتفه جاز ولا كفارة و ان	ليس وتطيب وهو ناس أو جاهل ل
منعه لم يازمه كفارة بخلاف القر	ض للشعر والتقليم للظفر والقتل للصيد فان	فيه وجوب الكفارة بمجرد رد
طريان الفعل سواء كان عالما به	ام لا وللرأ: ليس المغيظ رستر الرأس لا الوجه فان	دت السر ادلت بشوب متجانف ف
ولا يقع شيء منه على	بشرة الوجه (باب كفارة الاحرام) اعلم ان	من يباشر دون الفرج بشهوة أو و
يدهن راسه أو يقلم من يديه	أو رجله ثلاثة اظفار او يخلق ثلاث شعرات او	او لبس فعليه دم ومع هذا ا
هو مخير بين القدم وا	ن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع و	يصوم ثلاثة أيام ومن جامع قبل ل
وجود التحلل الاول فا	ن نكحه يفسد ويلزمه اتمامه ومع	يجب القضاء من حيث احرم روى روى
الائمة ان القضاء يفترض	على الفور واذا قضى والمرأة معه لن	يجوز ان يجتنب مرضع الرطه من ومن
كان جماعه قبل التحلل المأ	تي به أولا فكفارته بدنة ومسا	بعد التحلل الاول فكفارته عندنا ا
شاة ولا يفسد الحج و في	الصيد المثل اذا قتل مثله من النعم و	تجب القيمة فيما ليس له مثل ل
فجزاء النعامة بدنسة و جو	با وفي الغزال عترو الارنب عناق والربوع جفرة وما	كان من صغير أو كبير أو صحيح ح
أو مكسور أو ذكر أو ا	ثني وجب مثل صفته وهو مخير بين ان يخرج ما	أوقيته طعاما أو يصوم بقدر ر
عددا مده وفي الحمامة شاة و به	العلماء على العلة وهي العب والمدير وقالوا الحر	مة نعم كل ما شارك ك
الحمامة فيها وسائر الطيور غا	ية ما فيها القيمة فان كسر بيض صيد فالمر	فيه وجوب قيمته وسواء ا
مأكولا كان الصيد أو متنا	من مأكول وغيره ويحرم الصيد الجا	للحرم وكل ما ذكرنا من واجبات ت
سابقة في المحرم فهي له	ويحرم قطع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة لا	وفي الصغيرة شاة ومتى ا
عقر غصنا منها وقطعه تقر	ر عليه ضمان ما تقص وحشيش الحرم ليس للا	نان قطعه فان تناول ل
متناول منه ضمن قيمته ويحرم با	لمدبنة الصيد ولا يضمن ومن قصر في الا	ولزمه دم فمحل الذبح ح

حرم الله ووجب صرفه الى	فقراء الحرم (باب صفة الحج) اذا ا	لم	المحرم بمكة اغتسل حينئذ ذ
كفيل الاحرام وحمد الله	ثم دخل من اعلاها وفق الخروج يخرج من اسفلها	و	اذا راي البيت ومثل ومثل
ثم يازائه اضطبع وكسا	عائقه الا يسر بطرفي ردائه وطاف من الحجر ا	لا	سود واستلمه وقبله وحاذى ا
الحجر وجمع البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلا	م	له سنة فيطوف سبعا يرمي ل
منها في الثلاثة الاولى ثم	يمشي في الاربعة وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقبيل والاستلام م
نحو ما كان ويأق بالسد	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمي المرأة	ولا	تضطبع واذا فارق ق
سرة أو طهارة أو طاف	اثرا على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر أو	في	وسطه لم يجز ثم يصل بالمقام ام
ركعتين ثم يخرج	ثرا إلى الصفا من بابه ويسمى فيبدأ به وورد	النهى	عن البداية بالاروة ولا ا
حساب للمبتدى بها بالشوط ا	قى به أولا حتى يأتي الصفا فيبدأ به	و	الاول أن يرق عليه الرجل ل
وهو سنة مأثورة و	به ما يرمى قامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع الس	حر	ك دابته وسمى ثم يرمى سعي
مشيه الى المسروة وا	يسمى الرجل وتسمى المرأة ثم يتعب الذكر المر	وف	في السعي ويسمى بينهما ا
سبعا وفي سابع الحج	قت الظهر يخاطب الامام بمكة وبأمر المسافرو	المجا	ور بالغلو الى منى ثم م
تقدم اليها في الثامن و	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و	زا	د في اللبث كما قالوا وا
فاذا رأى على ثبير	دى ضوء الشمس سار الى الموقف وأقام بنمر	ة	واغتسل فاذا دخل ل
عليه الظهر خطب وخفف أ	ن الخطيبين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام م
نزوله عند الصخرات وكذا غيره	واقفا من عرفة كفى	لم يذهب	أحد الى انه يتقيد بقيد
منها بمكان واستقبل القبلة	عرفة الى الغروب داعيا معاننا	با	لتهليل ويقول اذا ا
فرغ من التهليل لله الملك	وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
عاقلا وقيل فجر النحر فانه	أدرك الحج والا فقد فاته ومن دفع دو	ن	الغروب استحسب له اراقة دم م
ويبيت بالمزدلفة ويأخذ للجما	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصل	البا	تت بها الصبح مغسلا ثم يغدو و
لتزح فيقفه ويذكر الله تقد	أسماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسر فلا بأس من
ان يسرع رمية حجر	لاسراع هذا سنة ثم يرمى جمرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس من
تلبية بعد ذلك ورمى الجما	الحجر شرط فلا يجزىه غيره ثم يخلق أو يقصر ولا أقل	في ا	الخلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه يلزمه

ما فوقها ثم يفيض الناس	عاماً إلى مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز أن يؤ	حر	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	حر
سواء رمى أم لا فـ	قد سمي بعد طواف القدوم كناه ذلك	الفعل	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
تحلل أول وهي الرمي و	الحلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث فلا يبقى	حر	أما بعد التحلل الأول الاخصلتان	تان
فعل النكاح وعقده فـ	التحريم فيهما ثابت إلى التحلل الثاني ثم ينصر	ف	إلى متى للرمي والمبيت وهو ثلاث	ثلاث
نأمره أن يرمي فيها الجمرات و	هن ثلاث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس لفا	عله	فعله قبله ويجوز رميها	هـ
سائر اليوم ويخرج وقته لد	ى الغروب وأما النفر في اليوم الثاني	فجز	م العلماء بجوازه لرائح	ح
تجعله بعد رمي نهار	وقبل الغروب والالم يجز وترتيب الرمي يلز	مه	قيداً بالاولى وهي تعرف	رف
هنالك ثم الوسطى و	خيرة جمره العقبة ومن ترك الرمي ولو	باسقاط	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ان ترك حصاة مدأ وأ شرف	الاماكن البيت فيتحب أن يكون	آخر	عهدك النظر اليه اذا	ا
جزمت الخروج وذلك سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع اذاؤ	هـ	واجب ويجبر بالدم ان اهل	لى
أما الحائض فلا يجب	لوداع عليها فاذا طفت فلا تؤخر الخروج ولا	نقول	بمنه مطلقاً بل لو تحركت	حركات
أو وقفت في ريع	مكة لطلب زاد ونحوه من اسباب السفر	لم	يضروا ان كان لغيره أعدت فما	ا
سوى أسبابه فلا تقفن وتسمين	في تحصيله (باب العمرة) اذا ارادها لم	يكف	أن يحرم من الحرم بل من	ن
تلقاء الحل وأفضله الجمرات و	الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسمى ويحلق	ولم يبق	عليه شيء والمكى اذا	ا
عملها في مكة قـ	لم يخرج لزمه دم (فصل) اركان الحج ستة	و	هى الوقوف والاحرام قيل	ل
مع الطواف والسمي والحلق أ	السادس فالترتيب والواجبات من الميقات والرمي و	كذلك	يجب في الاظهر	ر
طواف الوداع وفي امسا	بالزلفة الى نصف الليل والمبيت ليل سى قولان	جزم	الاكثر ان يوجبه وليسوا	سوا
يعدون ما بعد هذا	المناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يفعلا	حصل الاثم لكن يحصل	لى
الجبر في الواجب بالدم والا	ع منعقد ان الركن لا بد من	ن	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
ضرراً لا يجب عليه ان يؤ	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و	يتحلل ببيع شاة حيث احصر ويجب	ب
بدل الشاة ان عدت وهو	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يفعلون	عن كل مسد يوماً	ا
ثم العبد اذا أحرم بلا اذن	لمولاه تحليله وللزوج تحليل امراته وحكموا	باسقاط	القضاء عن محصر متطوع	ع
اما القرض فيجب ان تقضيه	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	ا	لسمي والحلق كما قالوا	وا

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً في	الاصح ودم ايضاً (باب الاضحية) حتى سنة و	لنو	ضح وقتها ففتى لاح لاح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ركعتين ونحطبتين دخل وقتها ويبقى الى ا	ن	تخرج ايام التشريق وتجب بالنذر
ف	فان فسات وقتها و	قضى المنذورة دون التطوع فان قضاها كان	المفعول	غير اضحية وليكف ف
ي	يده عن ازالة شعر وظفرا ن	أراد أن يضحى من أول العشر ثم	الذي	يجزى ان كان ضأناً ا
ف	فالجذع وان كان	الابل والبقر والمعز فالثمنى و	لم	يجزوا دونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزى عن سبعة في السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	بذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت ت
من	هو اذا كانت البدنة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز أما المعية	فا	ن كان عيباً ينقص لحمها ا
فا	فانها لا تجزى وليأكل	ر ثلثها ويتصدق بثلث ويهدى ثلثاً ففا	عله	يصيب السنة وليس من
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بأ	بشرب فاضل لمن المنذورة ولا	يرفع	من لحمها شيء ي
ا	الى غير الفقراء و	اعلم (باب الصيد والذبايح) لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا من و
ن	تناول السمك والجراد لما	ي في الخبث ويشترط كون الذبايح ممن	يقول	بالاسلام أو كتابياً تحلل ل
م	مناكحته بكل محدديك بجرأ	الا الظفر والسن والعظم ولسو	ضرب	الصيد بمثقل فمات لم يحل وقد د
س	سن في ذبح المقسد و	ر عليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالخيل خيل
ن	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر ا	اع النعم الا الابل فانها تعقل ثم ينحرها الر	جل	قائمة والسدى أوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ي الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما تقسل ل
ن	نعده سنة وان ا	ي جارحة بصيد فقتله نظسرت	اول	الامر في الجارحة هل تكرر
ن	في طلب الصيد سعيها را	وغادية حتى تعلمت بحيث تؤمر ففعل وتنهى عن	الفعل	فتترك الفعل ولو
ا	أذركه جائعاً لم يأكل	يمسكه فاذا ارسله من تحمل ذكاته فقتله	وكسر	ما يمنع به كجناح وقوايم يم
خ	عددنا القتل ذكاة وثبت	له في المكوران قتله بظفر أو ناب ا	ما	بالمثقل ففيه قولان ولو قتل ثل
ل	له صيد فرماه حل	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	ان يموت في موت عاجل عاجل
ا	اما مثل أن يقع على	فيتردى منه أو في نار لم يحل ولو شاركته جارحة	اخر	ي لمجوسى أو أكل الجارحة أو و
ن	تنسى التعلم أو استرسل في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكل	ه فان	جرحه جرحاً غير قاتل قاتل
ت	تفلت معه وغاب في	هارباً فوجده ميتاً بعد ذلك	كان	أكله حراماً وأما

ه	هذه الجوارح والمرامى كما	ق	إذا أرسلت على غير صيد أو قصدت في	ا	القفل بارسالها غرضا فصادفت صيدا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو يظنه غرضا أو رمى صيدا فجاوزه	ل	متعديا إلى غيره فقتل
ج	جاز أكله ولو نصب سكيننا	لما	ر من الصيد فوقع عليها فمات لم يحل (باب	ا	لأطعمة) لا يحل من الأهلية لحم
ز	زائد على لحم النعم فيما أ	علم	الا لحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البفا	ن	والارانب مطلقا
ث	ثم الربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	ا	ماكولين فهو مأكول وفيما كان
م	من السنن	المو	لدة في البراري خلاف وكذا في ابن	ا	والصحيح التحريم ويحل كما سبق
س	ضب وقتل ولا	يد	خل منه الولد ويحل ابن عرس وكذا الولد عند ا	س	م ويحل بقدر وحش وحساره وليس
ا	الحشرات مأكولة وا	بو	انجيل أكل ما يتقوى بناه كالسباع	م	ما الطيور فيؤكل منها لحم
ر	رأل ودجاج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرمان الطيور	ح	ذوات المخالب وما يقع على
ع	عروض الجيف يأكلها ويكر	ه	اكل الخلالة ويحل من حيوان البحر السمك بلا مدا	س	وكذا غيره في الأصح وليس
ب	مباحا منه السرطان	والد	واب التي تعيش برا وبحرا ويحل طيره الا الثقل و	ا	لى بالحر الا انها
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	ه	كالجمامة ونحوها وكل طاهر ولا يضر حلا	ل	سواء كان ذلك من ضرب
ي	يؤكل في المادة أم	انتم على	أكله اختراعا ولا يحل نجس	ا	بيع للمضطر ما كان محرما
ح	عليه كالبنية واذا	عد	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخمر ولو	م	لمرض أو عطش ورام
م	منا أن نبيح له أ	ن	يتداوى بالخمر لم تفعل (باب النذر)	ا	القربة لا يصح نذره اما
ن	فيها فيصح سواء لمجازاة أ	واخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	ه	فلا يصح النذر بمجرد
ا	النية وحدها	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك أن	ا	على كذا أو
ح	عمل كذا يلزمني ونذور اللجاج	هي	كقولك ان كلمت فلانا فله علي ان	م	اكذا فهذه لم
ي	يوجبها بعينها بل خبر	واين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	ا	كان مباحا فاللزام
ل	له اذا حلف كفارة يمين	وفي	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	م	نفسه الخروج
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما بجمع أو	ا	ة ولو نذر قصده ماشيا
ن	فالمشي يلزمه فان عين مشى	خمس	مراحل مثلا ماشيا وان اطلق مشى من د	ر	يرة أهله ولو نذر الحج ماشيا أو
ح	على مركوب لزمه	و	فاه نذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	ا	شاءته ومسجد المدينة والاخصى يلزم

ر	لو نذر النحر بمكة ولم يذكر	و	لزيرة مسجد غيرهما معتقدا وجوبه بالنذر	تسعين	الوفاء بنذر زيارتهما ولا
د	سوى مكة لزمه وان افرد	ما	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	لزم	تفرقة اللحم بهما
ف	من اطراف	ابنهك	لتفرقة لم يلزمه النحر ثم لينحر بمكي وما	ا	نذر النحر عن
او	لزمه الجذع من الضأن أو	النعث	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وسكت عن	ملك	مفاوز الحرم ا
م	فيه حكم الوصف والمعبى بحكم	يتبع	صوف من الهدى المنذور للحرم	المو	الثنى من الايل والبقر و
ل	صحة البيع الا من عاقل	منعوا	فع الى فقراء الحرم (كتاب البيوع) و	يد	عليه بوجوب ثقله ثم
ا	قلت بعثك أو ملكتك مخاطبا	ته	الايجاب والقبول شرطا فاذا ارد	وجعل	يكون غير محجور عليه
زم	المجلس فاذا تفرقا لزم	في	القبول اشترت او ابتعت ويثبت الخيار	في	للمشترى ويقبول
ل	العقد عن الخيار بطول	اعرا	المجلس لهما فان تبايعا وشرطا	حبس	نعم لو اختاراه لزم مع
ل	يحرم الربوا وأول	به	بمدة ثلاثة أيام فما دونها الا فيما	حصن	وأجازوا الخيار فيه اذا
ر	ضوا للحكم بالملك في بدته والظاهر	ونعم	ى اليه المدة الا من التفرق	تفر	زمن الخيار العقد وقيل لا
د	تختار انتقاله بالعقد	يفه	حد فالملك له وان كان لهما فموقوف وطا	وا	انه ان اختص بالخيار
ف	لو تلف وكان المثلف	ر	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	قام	وطائفة تختار بقاءه وان أ
او	اما المشتري أو	غيره	اليه وانفسخ العقد وان اتلفه	الملك	هو البائع قبل القبض عاد
ا	م على المثلف أو بفسخ واذا	يقو	جانب نظرت فان تلف بفعل اجنبي خير بين ان	الا	سواء من سائر
ل	كالعقار بالتخلية والخروج	ل	اؤه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	شر	تلف بفعل المشتري استقر
ا	لوا واما نجس العين فلا	قا	(باب) لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	ف	هنا هو القبض المبرور
وم	بيع كل معلوم	م	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا يتنفع به ويحرم	في	سبل الى جوازه فيه ولا
وس	بيع الجاني المؤسس	ز	لموقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ا	تعلق به حق آدمي مثل
ا	فان أوجبت مالا شاغلا	يد	رقبه على القبول الا ظهر الجدد	ملك	من جنابته مال شاغل
و	الامن طريق ولاية أو	البائع	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	اشهرا	للعتة جاز وكذا قصاص في
م	وليس البيع للمعلوم	ر	قول قديم فجوز بيع الفضولى اذا قر	بعد	من طريق نيابة وا
لا	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	فعت	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	سنة	جائزا والثابت ان



ز	ز	ثم	ز
ولا يجوز بثمن مجهول	بيع المجهول قدرأ وصفة لا يجوز	ز	وكذا بيع ما لم يره لا يجوز
أن يعلق العقد في الميما	قلده أو صفته وان باع شاة الا	ما	ها أو الاحملها لم يجوز وعمر
والصحيح من مذهب الشافعي	على شرط ولو باع عبده وعبد الغير	ت	بطلناه فيهما على قول
رجل عقد البيع	انه يصح في عبده بقطه وان جمع	رحمه الله	واحدة بين يعين مثل
وأولادهن بالبيع والأ	سلته بعشرة نقداً أو عشرين نسيئة لم يجوز	في	لا يجوز بيع التفريق بين الآدميات
قبل الآخر ويبطل على المختا	أنه إذا بلغ الولد سبع سنين	شهر	محرمة وجاز بيع أحدهما
فيه وذلك مثل الخيار و	مسلم لكافر وشرط فيه مصلحة للعقد بنفع	ربيع	أو المشتري لا باس
بجائز الامتناع من عتقه و	جل والرهن والضمين وان شرط في العبد	الأ	عناق صح العقد وليس
ينافي مقتضى العقد ولا بنا	للبياع مطالبته بالعتق ولا شك	و	إذا شرط شرطاً وهو
يجوز للمتباع قبضه	العاقدة فيه مصلحة لا يجوز واذا	ل	العقد بالبطلان فلا
ان يردده بقيمة هي أ	العلماء على انه إذا قبضه فالرد لازم	وأجمع	ويضمنه ان هلك قبل
من المطالبة بالقبض	لقيم من يوم القبض إلى التلف	كبرا	كان مثله أجرة فلا خروج
في موتها من خروج الو	ن كانت جارية فوطئها وحملت فالولد	ا	يلزمه المهر وقيمته يوم الولادة ثم
ان التحريم في التقدين	جوب قيمتها عليه (باب الربا) خص بالصر	للدو	والمأكول والمشروب ولا يخفى
علة واحدة وهي الطعم	علة واحدة وهو انها قيم الأشياء وفي	له	للمأكول والمشروب محرم لأجل
يسرى انه لاربا	الصحيح وفي هذا قول قديم يوجب	على	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا
لنا التفاضل والنساء وا	لا في مطعوم يكال أو يوزن واذا بعنا الجنس	ا	حد منهما بمثله لم يحل
وجود الربا فيهما لعلة و	الابدان عن مجلس الخيار قبل التقابض	خارج	ان كان بغير جنسه نظرت فان حرم
التمن والمثمن من العلة	حدة كالذهب والفضة جاز التفاضل وحرم النسا	ا	لنفرق قبل التقابض وان تجرد
نوعين أو أنواع	جبة للتحريم كالذهب والشعير والفضة وا	لمو	لو ذبح جاز الجميع وأي
نوعيهما اسم التمر	خل الجميع منها تحت اسم خاص يجمعها فهي جنس	يد	احد كالمقل والبرني يلزم
والكبد فهما جنان	ان لم يجمعهما اسم خاص كالحنطة والشعير	و	اللحم والشحم والالية
	العرف اللغة والصحيح أن اللحوم	تقليد	لابان أجناس ولا يصح

والكسر سهم زيميا

بافتح حر قويا

م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	ملا يكال ولا يوزن كسر
را	رائج وسفرجل فلا يصح	الملك	فيه بيع بعضه يعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الا جانبا
ت	قبل تغيره فلم يجز	و	ايح دقيق بدقيق ولا يجب ولا رطب برطب	و	لا يبايس الا العرابا وكان
ه	هذا رخصة لا شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشيء من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهما وهما
ب	بقيمة مختلفة او مضقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مد عجوة	و	درهم بمدى عجوة ومما
ي	يمثل به للتوعين أن يبيع	لا	لك دينار قاسانيا أو ساوريا بقاسانين	ا	وساوريين ربيع لحم بعيوان لا يجل
ن	نعم كان أو غيره والله	ولي	التوفيق (باب بيع الأصول و	ما	يتبعها) دا باع ارضا وفيها شجر
ا	أو بناء دخلا في	الملك	تبعنا للارض والحمل ان كان يؤبر كالنخل أ	و	نورا يتفتح كالورد وظهر فهو
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شيء	جعل	للمشترى وأما مثل العنب والتين فماد	ام	حمله لم يؤبر فهو للمشترى
ح	حمله فان برز منه شيء كان	الو	جه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو
د	رام يبيع الارض وهي	زار	عة فان كانت تجز مرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلمها
ي	في الحال وان كانت تجزمر	ة	بعد مرة كانت الاصول للمشترى	ولكن	الجزء الاول للبائع ولو
ن	نسى البائع ثممرته	الى	ان حدثت ثمرة اخرى للمشترى واختلطت	هذه	بتلك فلا يظهر المنصوص
ان	انه ان سمح أحدهما بمحقه أجبر	القاضي	الآخر على قبوله وان تشاحا فسح وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل
ي	يبدو صلاحها الا اذا أزر	مو	ه القطع ويبدو الصلاح اذا احمر	حرف	الحبة او اصفر أو
سقط	سقط أول الخلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز بيعه و	بصير	كأنه قد بدا صلاح
ا	الجميع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لاخضر الا بشرط القطع فان كانت له ارض و	بها	زرع لرجل آخر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	نحوه مع الاصل (باب الخيار	الثا	بث بالعيب) من دخل في ملكه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في أصح الوجهين وفي الثا	في	يمتد الى ثلاث فلو
ه	هم بردها فليكن راد	الصا	ع تمر معها بدل اللبن وأما الاثان والجارية فما	كا	ن لبرد مع واحدة
م	منهما شيئا بدل اللبن ولصا	حب	اللبن الخيار بين أخذ اللب	وا	خذ للبدل ولو أنه
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	أسود ثم بان انها سبطة الشعر أ	و	بيضاؤه ثبت الخيار للمشترى
ويثبت	لله اذا بان	سار	قة أو زانية أو آبقة أو نحوها أو تبر	ال	في الفراش ويثبت أيضا

ال	الخيار بالجراح والعض في	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا	ل	العرف يفوت به غرض كامل
ا	إذا غلب في عامه	الا	ذلك الجنس عنده سواء كان ذلك	م	مر مقارنا للعقد أم
ح	خرج به أعيب ذلك	عر	بعد العقد وقبل القبض ومــــ	ج	ف العيب وأخر الودحني خرج
و	وقته بلا عذر فليس له	ا	الرد سبيل ووقته على الفور فلو علم ليلا	ر	وفي الصلاة أو الأكل فاخر
ل	للصبح أو الفراغ من المأكول والمشر	ب	وبلم يضر ثم يردده عليه أو يرفع إلى الحاكم فان غا	ي	فليرفع الأمر إلى
ا	الحاكم واعلم أن الحقو	ق	في الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	ك	انه إذا فسخ الملك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ن اشترى عبيدين فوجد باحدهما عيبا أ	ه	وخده وفي قول
سقط	سقط عند الاكثرين الا	ز	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ه	داد فحقه من الرد يقطه
ه	هذا وله الارش وان كان	يد	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كتدو	ا	البطيخة لا يعرف الا
م	من تقويره لم يضرا	و	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	ن	شرط البراءة من
ا	العيوب فاظهر الاقوال	غيره	انه يرا من كل عيب باطن في الحيوان جهه البائع دون	ا	(باب) اذا
م	ملك شيئا بموضع ثم	ر	أراد بيعه مرابحة جاز اذا بين	ا	أس المال وقدر الربح واذا
ح	عمل أو استأجر من عمل في	فعت	المبيع اخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	ع	أجرة كذا أو عملت مع
ا	التمن بكذا ولا يغير بان	ز	مة ذلك تمن وان أخذ شيئا من لبنه و	ل	وائده الموجودة حال
و	وقوع العقد وجب الا علا	يد	به وان اشترى عبيدين صفقة جاز نفر	م	هما في المرابحة بالقسط ثم
ل	لو قال أولا الثمن	الا	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	ف	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف
ا	ان المشتري بالخيار و	نه	ان قال اشتريت بمائة أو قيمة ثم ا	ا	أورد بعد ذلك شهودا
سقط	يشتون شراؤه بمائة و	فاعل	لم تسمع دعواه ولا يتتــــه و	لم	التجش آثم فاعلم
ه	هذا وهو أن يكون الثمن	و	مثلا فيسوم مالكها فيها بأكثر	ي	غرضه أن يرى
م	من يطلبه ذلك فيفترو	غيره	الأمر وأثم من يبيع على يــــع	م	وهو أن يقول لا مريء
ا	اشتر شيئا بشرط ا	لا	الخيار الفسخ البيع وأبيحك ارضخص منه و	و	يدخل على سوم اخيه وهو
م	من يجيء الى مساوم ما	نه	ي السلعة بل قد انعم له فيزيد عليه فا	ي	يأثم وبيع الحاضر للبادي
ع	عندنا حرام وهو أن يقدم	معطو	لبدوى بسلعة يحتاج اليها والناس	و	ه الثمن فيقول الحاضر هو

أ	إلى وأمره بالوفوف	أ	ليبيع له قليلا قليلا والبسوى لا يحرم الوقوف	أ	ويحرم ان يتلقى
ب	الركبان ويغيرهم بكساد ما جا	ب	وذا به ويشترى منهم فلو قدموا	ب	بان لهم العين تلو
ج	مقدمهم فانه يجوز ان	ج	يفسخوا (باب) اذا اختلف المتبايعان في	ج	الاجل وقربه أو بعده أو بعده
د	قدر الثمن وصفته نظرت فا	د	ن لم يكن لها بينة تحالفا فيحلف	د	على نفى اصل
هـ	تلك الدعوى التي أتا	هـ	بها صاحبه وعلى اثبات قوله وأ	هـ	الآخر فيحلف أيضا
و	ضد يمين صاحبه مره	و	واحدة ثم لا يفسخ العقد حتى يفسخ و	و	اختلفا في عين المبيع فلا نقول
ز	بالتحالف وان اختلفا في ا	ز	مر مفد للعقد كالشرط الفاسد وما أ	ز	صدق من يدعى مطلق
ح	الصحة على الصحيح عند أهل العلم	ح	فان قال البائع لا أسلمه الا بعد	ح	فية وقال المشتري ما أنا
ط	موفيك حتى أقبض المبيع فا	ط	نه يغير البائع ثم يغير المشتري ويحجر عليه تو	ط	(باب السلم) السلم لم
ي	بيع يثبت فيه خيبا ر	ي	المجلس ولا يثبت فيه خيبا ر الشرط	ي	يشترط فيه أمور
ك	تقد المال في المجلس فان أر	ك	العقد في النعمة وتفسر قاق قبل قبض ر	ك	س المال لم يحز وقد د
ل	ينقد البعض فيبطل فيما تقد	ل	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما أ	ل	ذ بالوصف فلو أسلف ف
م	على مثل الدنانير والدرهم	م	والحبوب والادقة والعطر وأصنافا	م	والحيوان واللحم حاز ويلزمه
ن	في السلم أن يأتي بجميع الا	ن	وصاف التي تميز المقصود وما كان	ن	من اجناس كنضوح
هـ	اعمل من اطياب وندو تر	هـ	باق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	هـ	بالصنعة كالجواهر
و	ولا ماداخله النار مثل ا	و	لخبز والشواء يجوز في الجبن واخل التمر والزبيب	و	مختلط يضبط كحوب كتان
ز	تكون لحمته ابريسم أو كذا ك	ز	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	ز	الامور التي تضبط بها
ح	مقادير الاشياء اربعة الكيل وا	ح	وزن والعد والذرع ويصح في الكيل وزنا	ح	لموزون كيلا ولا يصلح
ط	سلم مؤجلا في موضع لا	ط	يصلح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	ط	مثله أو كان لو طلب يومئذ
ي	تعذر تحصيله فلا	ي	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	ي	انقطع عند المحل فهو
ك	فيه الخيار بين الصبر الى	ك	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ك	وصف أو أجود وهو
ل	عين جنه لزمه القبول و ا	ل	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	ل	من قبضه ضرر وان قال
م	له بعد قبضه منه	م	اجبات غلظت على لم يقبل فيما قبضه	م	مفسد

نقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزافا (باب القرض)	نقول	انه مندوب اليه بجرى	جرى
بجرى القرب ونجوز	هـ	في كل ما كان السلم فيـه	جا	ثرا الا في شيء وهو	و
سلف جاربة للمقرض	فا	نه لا يجوز ويملكه بالقبض على الصحيح وفي الثا	في	بالنصرف فما كان له مثل	تل
توجه على المقرض ا	ذ	اطولب تسليم مثله وان كان متقوما جا	ز	رد مثله في الصورة والبلحة	تة
في الاصح ولا يحرم فيه	م	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرمفعة فلو	يد	فنه المقرض زائدا	ا
على ما اقترض لم يحرم عليهم	ح	ذلك هذا اذا دفعه المقرض مـن	نفسه	ولم يشترط ولو انحرف	حرف
نحو غير بلد الاقراض	وا	تاه هناك وطالبه نظرة فان كان لا	يرفع	الا بثؤونة فـلا	ا
سبيل الى مطالبته بالالا	د	ايبل يطالبه بقيمته في بلد الاقراض ويجوز	ز	مطالبته بما لا مؤنة في النقل	ل
وتلحقه اذا نقله	وا	فنه اعلم (باب الرهن) من جاز ان يقرض و	يد	اين صح رهنه ولا يرد	رد
هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للازم كئمن الميع أو يسؤل الى ا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف	ف
انه لا يصح	لطا	ليه الا بالايجاب والقبول ولا يعـدو	نه	لازما الا بالقبض ولو	و
جرى العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	فاعل	ذلك وامـا	ا
زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل بيعه بطـل	ل
الرهن فيه ولا يصح	في	الميع قبل القبض وان رهنه بشئ لم يجوز ولو	ير	من النخل وهو غير مؤبر	و
استأثر به الراهن	في	احد القولين وادخال الشرط الثاني فيه ير	فع	صحته ويبطل في القول القوي	وي
عقد الميع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو	و
ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	لا	باس باستعماله فيما لا	ا
تحصل منه مضرة في ا	لعا	دة كالركوب والاستخدام وبيعه ويؤجره الا	نه	يشترط في اجـل	ل
هذه الاجارة ان لا تلو	م	الى بعد حلول الدين ولورهنه من المرتهن بدین آخر	تو	ثقة له لم يجوز ولو	و
اعتقه وهو موسر عتق و	الشر	ع يلزمه قيمته وتعمل رهنا ويده عليها	كيد	ه على الرهن هذا خاص	ص
لعتق الموسر وفي قول مز	يف	ينفذ عتق العسر ولو جنى اقتص منه	وكذلك	لو اتلف مال	ل
رجل او جنى جنابة توجب	ا	لمال بيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	ك
بطريق الارش رهنا وا	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	لرد فالقول قول	قول

من ينكر ما	نما	اليه منه (باب التلبس) لا	شبهه	ان المؤجل ليست المطالبة به	هـ
جائزة حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفر وان كان حالا	و	امكنه الوفاء لزمه الوفا	ا
ومن الامكان والتفريغ منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	اليد	اية فان لم يقبل	يل
وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له ما	ل	جس حتى يثبت بفراغ	غ
اليد من الملك ولا يقبل في	في	ذلك الاخير وان لم يعرف حلف ولم	بتبع	وظفر بالسلامة	سلامة
من الحيس وقد جرت السنة	السنة	بالحجر على المديون اذا كان	ما	له يعجز عما	ا
طوب به وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى ان	ن
يتفك عنه الحجرا	لنا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر	الصبر
الى أن يحضر ان كان له	نية	في الحضور أو وكيله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساده قدم	م
عرضه للبيع و	امر	بقمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ	غ
ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل
ضعيف يدوم ثلاثا ثم	يبنى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون اخذه وضار	ب	بالباقى ولو	و
وجده وبه زيادة تميز كالطلع	المؤ	بر يرجع فيه دون الزيادة اما غير المؤبر	و	الحمل فاكثر الاصحاب	ب
اجازوا رجوعه فيه وانه	يد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء ان يخلفوا	وا
ليثبتوا للمفلس دينا يؤد	به	والله اعلم (باب الحجر) لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال	ل
ضرورة ولا غيرها ويتصرف في	في	مالهما الاب ثم الجد ثم الوصي وقا	ل	بعضهم ان الام	م
بعد الجد والصحيح انه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصباب ويتصرف الولي بما هو	معر	وف المصلحة ويفعل بالاغبط	ط
ويبنى له بالآجر	و	ن اللبن ولا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	فة	او غبطة ظاهرة وبحمل	ل
رهن ماله اذا اقترض له	في	حاجته وله بيع ماله للمصلحة نسيئة وبرهن	من	المشترى توثقا	قا
ويشهد عليه ويزكى كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بلغ را	نكر	دعواه الاتفاق الذي	لدى
قدره وقال انفقتم مثلا	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان ابا أو جدا صدقنا	هـ	بيمينه واما غيرها فذهب	ب
بعضهم إلى انه يصدق و	تو	خذ يمينه وقيل لا يصدق وبلوغ الصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج	مخرج
فيه من الحجر والبلوغ	في	الغلام بالاحتلام او تمام خمس عشرة سنة و	معرفة	بلوغ الجارية بما في	ي

ب	بلوغ الصبي وبالحيض ا	و	الحيل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهل	ل
ي	يختبر قبل بلوغ السر	لد	او بعده وجهان التصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بأن يساوم ويلزم	زم
ن	نمط الرشد ولا يقع بمقد	ه الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسها	طلاقه وخلعه	ه
ف	فانها يصححان وبادن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول	انه يصح (باب الصلح)	ح
م	من جنح إلى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع واحكامه احكامه فـ	ان	لصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين وانفق في علة	ر	بو	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلو ارا	د	ان يصلح عنه اجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينها صح وثبت	ت
و	وان كان عينها	فرو	جب ان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصاخرتك فلو كان	ان
لا	لانسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فاشرع اليه جنـ	احا	و	و
ت	تمر نخته المحامل	في	ظهور الجمال جاز وليس ذلك	جا	ثرا في غير النافذة من حيث	ث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الدرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشيء لم يحل	ل
ر	ويجوز الصلح	المو	ضوع على وضع الخدوع على جداره سواء كان	خو	طرا أو غيره والغصن اذا كان بحيث	ث
ا	انه يقع على ملكه او	يد	خل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في اخره	ية	الدرب فاراد تقديمه إلى أوله جاز وان ا	ر	اد أن يؤخره فلا	ا
ه	هذا لمن كان لبيته	مد	خل في الدرب فان كان ظهر بيت	ر	جله	ح
ا	اليه بابا للـ	ر	فيه لم يجز (باب الحوالة) المحيل والمحتال	صا	حبا الحق فلا يفتر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهما تصح بكل دين وعلى كل دين صا	لح	لبيع وبالثمن الموقوف	ف
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالنجوم ولا يحال بها عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غير معرون	ف
ج	جائزة وقيل تصح في ايل	الد	يقوان كانت مجهولة ولا يجوز ان يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدرا وصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصبر الخسوق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احالة بشئته متحقا بطلت الحوالة وكذ	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
ه	هذا اذا أحال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل ا	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك

فلم ادر عن شرب

ذلفت نحو الشرب

ت	من صحت منه تصرفات	كل	للمحيل والقول قوله (باب الضمان)	للك	وقال المحتال بل احلني فاما
ا	لمحجور بالفلس فلا	ا	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	المو	ماله صح ضمانه و
ب	الحجر وضمان العبد لسنا	سم	المضمون مطالبته لم يجز ما دام في ر	يد	بطلان في ضمانه فلو يبر
ن	وفي المضمون عنه لم	نكرة	ضاه المضمون له لكن نشترط ان لا يكون	ر	بميزه بلا إذن ولا نشترط
ج	ز والضمان اذا جرى	جا	او سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جلا	يشترط ذلك بل لو رأى ر
و	الى اللزوم وهو	بعد	لثمن والارش ودين العام او يؤول	كا	على دين لازم
ال	لمجهول لا يصح بحال	ا	ثم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به وضمان	ملا	مثل الثمن في الخيار جاز ومن ا
ن	الحاجة ولا يثبت في الضمان	سم	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوز وضمان الدر لشر	و	سوى ضمان ابل الصدقة
فا	مال قدرا او وصفا	معرفة	ل وله غرض الق متاعك في البحر وعلى ضمانه ولا يشترط	اقا	تخاير وكذلك يضمن اذ
ذ	صحت الضمانة بمجرد حيثنذ	قد	وعلى مائة فاعتقه لزمته واذا	م	فعل هذا لو قال اعتق الغلام
وا	وبريء الكفيل كما قالوا	تم الكلام	المال من الضمان مع المضمون عنه فان ابرأ الاصيل	في	ففع المطالبة
لا	دفع ان ضمن باذنه والا فلا	د	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	الملك	فان ابرأ الكفيل بقي له
ح	ان قضاءه وتسامح	و	ثوبا قيمته عشرون رجوع بعشرين	من خمس وعشرين	عليه رجوع فان دفع
رف	اذا تكفل بيدن مقترف	نه	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا ا	عا	اليه بزيادة لم يعد بها و
ا	بصحتها واذا	يقول	الكفالة بيدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	ما	تعين عليه حد الله تعالى لم يجزوا
ل	غير اذنه فقد قيل	من	لا تعين مكان الكفالة فان كفل به	وا	به على مكان التسليم تعين
ر	وان غاب امهل قدر	ذلك	خلافه فان سلم نفسه عنها برىء الكفيل عند	شهر	فيه انه يصح والا
وى	ز ولا يشترط التساوى	جاء	نقطع خبره لم يطالب (باب الشركة) وهي	ا	المضى والاياب وان مات او
وا	الاقتصار فيما عقدوا	ز	الصفة دون القدر وتصح في كل مثل ولا يجوز	و	عندنا الا في الجسس
ل	خلان في حكمها قبل	يد	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	كانت	لفظ الشركة
و	الاذن بينهما ولو	ر	ضاباع احدهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر واذا	و	الخلط فان كان المال عر
صل	وقالوا الربح الحاصل	جلا	لربح على قدر المالكين فلو وعد الشركاء منهم ر	فا	تاويا او تفاضلا
وا	لكل واحد أجرته قالوا	نصبت	وبطل العقد ان شرط فيه فلك و	ته	نعطيك اكثره لم تجز عد



وَلَمْ يَخَافُوا غَضَبِي  
 وَمَنْ يَخَافْ غَضَبِي  
 يَكْفُرْ بِمَا كَفَرَ

فَانْقَلَبُوا بِالشَّرْبِ  
 فَانْقَلَبُوا بِالشَّرْبِ  
 فَانْقَلَبُوا بِالشَّرْبِ

ل	كفة الوجوه ومتى عزل	ر	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشا	بدا	والربح يقسم على المال والا
ع	وادعى عليه خروج	جلا	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك ر	ر	احدهما صاحبه انزل و
م	المال (باب الوكالة) اعلم	على	ان يقيم بينة فان الشريك امــــين	ه	جزء من المال بتفريطه امرنا
ث	وذلك مشــــل	الحال	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	في	ان الوكالة تصح
ق	تملك المباحات في قول	ومثله	والخصومات والعقود والفسوخ	الشجر	وكالته في المعاملات و
هـ	منها شيء النبا بسـه	اقبل	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	ة	هو الصحيح وتوكيل المرأ
و	الا بايجاب وقبول فلو	ز	الجواز كاللحج والزكاة واستيفاء الحدود ولا يجوز	في	سلك مسلك غيره
ع	ها ان يعلقها بشرط ومع	يد	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	قباله	تأخر القبول لم يضر بل ا
ق	ه واذنه ولو نجزها وعلق	ضا	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه لر	تعز	هذا لو عقدهما بشرط
ك	مه إلى غيره ان فعل ذلك	حكا	م ان يوكله في امر يتولاه مثله فيجعل ا	المحر	استعماله فيها لم يضر ومن
ج	للكبير اما الصغير فلا يتوجه	وهذا	كله في البيع جاز ان يبيع من ابيه وابنه	و	لفــــير عذر وان
ل	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا	ا	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	س	وجه صحته كنفسه ولا بأ
ذ	بيع باكثر ولو قال نكدا	بو	لبلد الا باذن ولا يبيع بثن المثل وقد	ا	هكذا قالوا ولا بغير نقد
ما	او كان له غرض ومتى ما	ك	خلا جاز الا ان نهاه عن ذا	ول	مؤجلا فباعه بما حا
و	ولو أمره بالبيع لشخص وهو	مطلقا	معينة أو مكان معين تعــــين	ليلة	جرى الاذن بالبيع في
ث	الشراء بعينه فتصرفه باطل وحيث	وفي	عمرو لم يجز ومتى خالف في بيع ماله ا	من	زيد مثلا فباع
ق	ينار شاة ووصفها حق	الد	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتر بهذا	ذى	وجد الشراء في الذمة مع
ت	لا فالعقد غير ثابت	ا	الا اذا سويت احدهما دينارا و	الحجة	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع
ب	صحيحاً ولا فاسدا والمعيب	ر	في البيوع الفاسدة لم يجز ان يصد	سنة	ثم لو امره أن يطلق ر
من	للكيل في البيع قبض الثمن	ز	ولم يعلم جاز له ولموكله الرد ويجزو	احد	اذا اشتراه لموكله
ليس	فعه في ثمنه والوكيل ليس	يد	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	ى	لموكله وان وكله ان يشتر
ى	ل بعته بالثمن الذى	قا	ى الجناية الا بينة والقول قوله ولو	و	تقبل عليه دعوا
ومن	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن	بما	وقال اذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	عشرين	قد اذنت فيــــه

الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	لكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	م
رب المال اليه مثلا	سبعائة	ليقضى دينه فقضاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لأمنه من غدره	نغدره
وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل ام لا ولو فعل ذا	ك	بخضرتة لم يضمن ومن نأخو	و
هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	التسليم بخضرتك فانكرو وحلف قبل انكاره ولو ادعى	عمرو	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
مع شريكه فصدقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	عزيزد وانكر والوكيل مطلق مطلق	مطلق
برأيه يزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك	لسا	عة فالتصرف السدى الذى	الذى
نقذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن احدهما	وقس عليه	كل شىء	ى
يخرجهما عند اهل العلوم	العلوم	عن اهلية التصرف (باب الوديعة)	واعلم	انه لا يحبل لرجل	ل
عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استحباب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجسوز	ز
له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا إذا سلمه	مه
بومثا الى وليه ويجب ان	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة امانة فاذا	ا
فرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حرزا فجعلها في	على	منه او مثله فان حصل	ل
عليها التلف بسبب اقدامه	مه	على المخالفة ضمن والافلا مثاله لو اودعه	و	قال لا ترقد عليها فكابر	ر
ورقد فان تكسرت فالتلف	طا	ربتفريطه وان سرقت لم يضمن لأنه حفظها من	جهين	وان اراد سفرا تصدق	دف
لمالكها فان لم يكن ظا	هر	اسم لتحاكم ثم الأمين والترتيب واجب ولو نقر ختم	طرف	الوديعة وهو	و
نار أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلف الدابة الوديعة في	زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم ان نهاه عن علقها و	كفاية	امرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بماله بحيث لا يحصل خروج	ل خروج
احدهما من الاخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت و	طرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	يلزمه
نيابة للمالك كما يفعل	اللتحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا حدما فسخها واذا	ا
هالك احدهما أو جن	ا	اغمى عليه انفسخت الوديعة وان ادعى ردها	فا	لقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
انه سلمها لرسوله فقطع في	التنبية	انه تازمه البيعة وان ادعى تلفها صدق و	لز	منه اليمين ان لم يكن السبب	ب
جليا وان ذكر	في	هلاكها سببا ظاهرا كالحريق والنهب و	ما	اشبهها لم يسمع	ع
زعمه الا بيعة موا	فقه	لدعواه والجحود بعد الطلب مضمن فان قال	نى	ما حدثها بل انسيها	ها

او	او غلظت لم يبرأ	الا	ان يصدقه المالك (باب العارية) مى	مثل	غيرها لانصح الامن بصح	ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقائه عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر	ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلما من كافر ولا صيدا من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف	ف
ر	رائبها فتنة فالاشبه بمذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار لشيء فله فعله	و	فعل مثله ودونه فلو	و
ج	جرت العادة للغراس فغرسا	و	زرع جاز الا ان ينهائه ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فليث	ث
ب	برهة ثم رجع قبيل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا	لا
ع	عليه تركه الى أن يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اعولا يجوز الرجوع في الحد	ث
ش	ضرورة والدفن حد	يث	حتى يبلغ الميت وان اعاره البناء والغراس مد	ة	احدث بعدها بناء ابيع	ح
هـ	هدمه واما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط انه يقلع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار	ر
م	مستعيرها القلع قلع	ا	لا انه يلزمه تسوية الارض وان لم يختر	و	اختاره المالك	ك
م	منه قلنا له اختر	شيا	من اثنين امانا ببقية باجرة او يقلع وتضمن النقص	هذا الا شهر	وقبل او يسلم قيمة البناء	ا
ن	نعم لو تشاحا فشيو	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختارا شيئا	و	للمعبر دخولها وبيت	ت
ا	اذا شاءها سواء	رضى	المستعير ام لا والمستعير قيل انه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف	ف
لم	لنفعه كالسقى ونحوه و	الله	اعلم ويجوز ان يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا	ا
ت	تلفت أو بيعت	عنه	ضمنها بالقيمة والا ظهر انه كالضامن فيجب	وقت	العارية ان لا يجهل	ل
ق	قدر الدين وصفته	و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتين لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجح بما	ا
ا	اتباع به ولو	كان	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجح	قبل	الاهدام جاز على الاصح	ح
و	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	لكن يخير بين أن يقلع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار	ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد امانة وان استعارها فسار	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	امانة ولو اختلفا فقال المالك اجرتك	وما	اعرتك وقال راجبها	ا
ن	نعم اعرتني صدق صاحب	الملك	على المذهب ولو قال غصبتى صدق	ا	لمالك ايضا ولا خلاف في الرد	لرد
س	سبيله أن يصدق	ا	لمالك (باب الغصب) الا	شبه	فيمسا وصفوا	فوا
ا	ان حده على الحقيقة لا	لمجا	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب متحقا لم يحل	ل

ر	نزعته ان لم يكن ان	لك	فيه مالكة وان خاط جرح مخترم بمغصوب كان	هد	إسماكه الا اذا ز
و	المكان لجة البحر فهو	والمكان	سفينة لوحا مغصوبا وفيها مخترم	في	خروجه ممرضا ولو ادخل
ي	لم يتزع وما بقى	في	وان يبى بساج مغصوب فعفن في المبا	قلعه	يمنع حيثشذ من
وا	ضمنه بمثله فلو علموا	مثل	ى اليه وان تلف المغصوب او اتلفه وله	تعر	سوى تسليم اكثر قيمة
ن	غصب ما ليس له مثل	حيث	يرض صاحبه بمن المثل ضمنه بأكثر قيمة إلى التدار	ولم	مثله او وجوده
و	التلف واذا وصل	و	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	يترك	يضمنه بقيمته ولا
و	عاد اليه ترادا ولو	اما	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	و	المالك وطالبه
ا	احدهما فصار قيمة ما	م	يه ضمن الارش ولو غصب غفين قيمتهما عشرة نقد	لد	خرج به عيب
ل	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	و	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عيب	ا	تبقى درهمين لزمه
خر	ذلك الى تلف الاخر	فوق	ء غصبه ام لا وان احدث نقصاً يسرى	سوا	رقبه او ارش النقص و
و	خلط الماء بالزيت ولو	و	الضمان كما اذا بل الخططسة ا	ه	عددناه تالفاً والزمنسا
ج	يده ولو اولج	تحت	لأجرة لازمة له مدة اقامته	فا	وقع مع الغاصب ماله اجرة
و	بعضهم يجب ولو	وعند	عليه المهر وان طاوعته لم يجب	ستقر	الغاصب في الجارية كرها ا
ا	قيل لا ولو خلط برا	و	منه لزمه بدله وملكه على الصحيح	له	خلط المغصوب بما لا تميز
ل	هزبلا ضمن السمين وقيل	حول	التمييز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	الا	بنوة لم يقبل منه
ح	اشبهه وامكن ان يتزع	وما	ين منهما وان احدث فيه عيباً كالصبيغ	مر	بل يضمن اكثر الا
ر	ن نقصت قيمته جبر	ا	فصله ولم تزد قيمة الثوب فلا شيء له و	بعد	ويفصل اجبر عليه وان
ك	فلا حق له في ذلك	شبه ذلك	يشتركان فيها وان قصره او صقله وما ا	ه	رعاية له وان زادت فالزياد
ا	نقد الدراهم المغصوبة فلا	و	خشياً فعمله بابا وان اشترى في الذمة	وكان	كما اذا صاغ الفضة ا
ت	يعلم وتلفت	هو	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب و	فيه	ضمان في الربح والواجب
ا	ملتزما ضمانه بالبيع فلا	يكون	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	من	العين عنده فهو ضما
ل	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	منصو	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	ا	خلاف انه لا يرجع به
ج	شرفنفته كالمهر فالصحيح	با	جوع وما لم يلتزم ضمانه بالبيع وقد	لر	يكون منه والصحيح ليس لها

لا يرجع به ايضا فان لم	يا	ته فيه نفع لقيمة الولد رجع بسبه و	اذا اتى	الغاصب بالطعام المأخوذ ذ
واكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا لو قر	به	لـالـكـه فأكله ولو و
هيج طائرا بعد ان حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يبيجه ولكن فتح عنه	ظرفا	او قفصا فان ثوى وا
ووقف قليلا لم يضمن و	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال ل
فيها أو منصوبا فسقط بالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط مـنـ	موضعه	بعارض آخر فلا ثم م
الحرق لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوقاهـا و	نقول	ان يجري الصليب ويجرى جرى
عود اللهو وكل ما لا	لا	يحل الانتفاع به واحد لا ارش على	من	يكسره (باب الشفعة) والنفاذ
لها مخصوص لا يكون	لا	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك ك
ناجز قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والبناء الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول قول
ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اما ما انتقل	عنده	بوصية أو هبة ه
التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بشمن المبيع ع
نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مثل اخذه بقبضة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو ان فنى فت
يشترى شقصاً مؤجلاً فالأ	شهر	من الخلاف انه يجزى بين ان يجعل الثمن الذى	نصب	ويأخذ في الحال ل
منه او يصبر لحلول السد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طلبها	عند	البيع ولم يجسد د
ربها ثمناً فله امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل او في حمام أو صلا	ه	اهل الى ي
اتمامه ولو ادعى انه	نزل	به الخبر ولم يصدق عنده الا ان كان الرا	و	ى ثقة وان كان الاخبار ار
ان الثمن الف و كان	د	ونه لم يسقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع او ضمن الثمن ثم م
سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يحصل حل
تركه واجبر على القبض كما	ر	ها حتى يأخذه الشفع واعلم ان الشرع حا	ظر	اخذ بعض الشقص تبعيضه ه
عليه يضر به و	الشجرة	اذا اثمرت بعد الشراء الموصـوـر	ف فعند	ما يؤخذ ينظر ثمرها ا
ما كان بارزاً لم يدخل	و	مالم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعاء جماعة فكيف ف
لهم الأخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما نا	ظر	الى الأنصبة فيقسم م
ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الرؤوس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من اقـتـام قام

خ	خير بين أن يكون اخذاً للكل أو	تا	ر كاله من غير تبويض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فللشفيع طلا	بك	بها وتقلع ما غرسه مجاناً لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقتها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء ا	ا
ن	نقض بيعك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	الثمن صدق قبول	ل
ا	المشتري ولو انكر الشراء فا	د	عاه البائع اخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري اوفاه يومئذ	يومئذ	فهل يأخذه القاضى ويحفظه معه	للمكان	الذى يعترف فيه ام يطلق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان اصحهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	المؤسس
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	اث الشفعة يثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	يلزم
ا	الطالب منهم ان يقطع الا	شجا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض) و	و	لا يصح العقد فيسه	هـ
ب	بغير التبرين بلا نزاع	ع	الا انه لا يصح في مغشوش ولا مجهول وو	تعت	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ج	حصل عليه القراض (الد	الد	ين) للمقد ويشترط لما الاختصاص والاشراك في الربح	اما	لو قال على انه يصير	ر
و	ربحه لك او ربح ما بيع بد	ين	لكك فهو قراض فاسد اذا تصرف فيه لز	م	تصرفه واجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل فان باع بما لا يتفا	بن	الناس بمثله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الا على جزء معلوم كربيه	عه
ش	شطره وفي وجه صحيح منصو	منصو	ص لو قال والربح بيننا صح وحكمنا بانه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
م	عرف انه يعم ولا يتند	ر	وجوده ولا على معاملة شخص بعينه و	و	تعلقه بشرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال فا	فا	ذا خرجت لا تبع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشترصح وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يو	مر بالاحتياط وهو	و
س	سلامة البيع من الغبن وسواه	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو ييسر	م الا	باذن وله شراء المعيب حيث	ث
و	رأى في شرائه غبطة حتى	حتى	ان المعيب الذي فيه غبطة لا يجوز لا	حد	هما رده حتى يتفقا اولاً	لا
د	هما على رده ومما	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان اذن	وسا	فر جاز وحيث	ث
ا	اتفق العامل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
نم	ثم نصيب العامل فيما ز	عمه	بعضهم بملكه من حين يظهر السر	بع	والاصح انه لا يملكه بغير	ر
ا	القصة والصحيح أن الملك	الملك	في ثمر شجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ك

ف	تاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	من يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في	هذا	المال وكان قبل تصرفات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقص ا	وسر	ق منه بعد التصرف
ن	نجسره من الربح وا	وا	ن اشترى لقراض في الذمة ومك المال وفا	ت	قبل ان يسلم العامل ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العاسل وفي الربطي يلزم المساك و	فبر	ق بعضهم وقال اراد ان تلف قبل
ال	الشراء فالعامل يطالب به	به	اما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	سخين	له مني ارادا واحدهما ومنى ا
ر	زال عقل احدهما أو مرض الى	الى	ان اغنى عليه انفسخ العقد	واذا	ختلفا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال عد	عد	نا إلى تسول العاسل بيينه وكذا إذا حصل	غر	م فيما اشتراه وانكر ر
ا	المال كونه للقراض فان	ن	القول قول العامل وكذا اذا قال اد	يت	البك المال ولم يعترف ف
ف	فان عينا جزءاً للعامل وجرت	ف	المنازعة في قدره تحالفاً ولا يحكم له	بشيء	بغير الاجرة (باب) البه إذا كان مأثراً ا
في	في التجارة فما يلزمه من	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة او	او	من كسبه فان لم يف امهل ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في هذا	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما اذن له وان	حذر	ه من شيء اجتنبه ومنى تا
ر	رسم له التجارة لم يجز له الا	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت	ولا يتصدق على الناس من
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له مير	مير	اث من ميت وان ملك مالا لم يملك منه	منه	شيئا وان خرج شيء ي
ف	فيما باعه مستحقاً طوب ا	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد فا	فا	ليج باطل وليس من
م	هنا الا استرجاعه ولا يلزم مو	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبه لان سيده ما	نصبه	لذلك نعم يطالب لو و
ف	فارق الرق وصا ر	ر	حر (باب المساقاة) تعتقد بلفظ المساقاة و	و	بما يؤدي معناها وموردها ا
ال	النخل والكرم لا غير	غير	وان ساقاه على ودى الى مساقاة و	المر	ف يقضى بأنه لا يحصل ل
ح	حمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	تعارفة لم يصح ويشترط كون الردي والاعتنا	ب	مفروسة وان يكون قد د
ر	رسم مدة يعلم الناس	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا يجوز ا	لا	على جزء معلوم من ثمره غيب ونخيل نخيل
ف	في نفسه معلوم كالثالث و	و	لو عين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	تفر	ير أو تلزم بالعقد والزموا وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقى الذ	ي	يحتاج واصلاح المسائل لروى لروى
ا	الشجر كالسواقي وما بين	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا	صل مثل الحيطان والدلو و
و	والرشا وحفر النهر و المنصو	و المنصو	ص انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة	او اقل او اكثر ارقا ا

ل	لرب المال جاز و	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو	لو
ح	يثبت انه خائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسة استأجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر بسبه و	يو	عند الأجرة من العامل وكذا اذا هرب أو غا	ف	ففسر يستأجر عامل ولو	و
خ	خرج فقيرا اتفق ر	ب	المال بإذن الحاكم فإن اتفق بلا إذن فمفرط	وهى	لا تلزم العامل فاذا	ا
ل	لم يجد من يقرضه فله	ا	ن يفسخ وللعامل الاجرة إلا إذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتحصل	ل
هـ	هناك الشركة مع اتقا	خ	العقد فيبيع المالك أو يشتري نصيب ذا	ك	أوبصبروان مات وسمع	ح
ال	الوارث باتمامه فليس لصاحب	الملك	منعه والا استأجر عليه من مال	و	تملك العامل حصته من ثمر	ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها (باب المزارعة)	ر	اذا اعطيت ارضك	ك
د	رجلا ليزرعها و	يد	خل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على ارض فيها	ا
ع	مغارس نخل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزارعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت	ت
و	واتيت بالمزارعة تبعا جاز	ا	ذا كان البذر منك (باب الإجارة)	نك	تحكم حين تتأمل احوال	ال
هـ	هذه الاجارة بأنها بيع	لمالك	هى المنافع وتتعقد بلفظها وبمعناه	كقولك	اجرتك واكرمتك الفرس	رس
و	ونحوه سنة بكذا و	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمر ونحو	و
ح	حمولة خمر وختزير و	الامر	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زيدا	للحج او الدابة لاركبها	ا
د	ذكروا فيه الجواز ولا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لها ذمة وتشغلها بتحصيل	ل
ف	فارس يركب أو سلة	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر ارضا لاجل	ز	راعة فليكن ساقيه اولها	ا
هـ	هناك ماء عند واذا و	و	تعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التي ير	يد	ها لركوب او حمل ريش	ش
و	والخبير بوصفها لا يكفي و	الزمو	معرفة قدر المنفعة وهى تقدر	ا	ما بالعمل كحج وركوب	ب
ز	زلفة واما بالزمان مثل	ا	لسكنى فان تعذر بهما معا كالبناء قدر	با	حدهما والاصح أنه إذا أجرها	ا
ح	مدة تبقى فيها صح وا	الملك	في المنفعة يبقى للمستأجر ولا يثبت با	لا	جارة الخيار وإن كانت كالبيع	ع
د	وانما هى بيع بحكم	المجا	زوال الجهل بمعرفة جنس الاجرة والقدر والصفة	غر	ر فلا بد لهما من اتوال	وال
هـ	هذه المعرفة فلو ش	هد	مالا جزافا وعقد به جاز وتعليقها على	ا	لشرط لا يجوز ويجرى	مجري
و	وجوب الاجرة مجرى الثمن	في	البيع يجب بالعقد ويستقر بالاستيفاء	ا	فاذا سلمها اليك	ك



ب	به وعليه الفتيان و	من	عقدها على عمل في النعمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس	س
ر	راتب نفقة له و	صر	حوا يمنح تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	بدان عقدها للمستأجر لابس	س
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده اقل	الا	مزين من اجرة او	و
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا يفسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لمشترها ثم علم	م
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجها ان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل	ل
و	رد العين المتأجرة و	وا	جب على المتأجر وان اختلفا في الرد فان انقضى	ونقول	ان القول مطلقا	لما
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سما ان المتأجر امين وكذا الاجير اذا	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا	وا
ا	ان كان ثقة جملة ا	لمنصو	ب عليها ينفقها والا نصب ثقة و	اي	العاقدين مات فنظم	م
هـ	هنالك للقاضي ينفقها	ا	ما من مال الجمال او يقترض له او يدفع بعضها	بشرا	الى المكترى ويسأل	سأل
ث	ثبت له اجرة عمله و	امر	نا المستأجر ان يستأنف من يبيع عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالنظر	ر
ل	له شيء او بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وأراق دمالما بقي وان احرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة	ده
ث	ثبت له اجرة قبل ان يقبضه و	تعز	ى اليه واذا مات الاجير في الحج ا	و	احصر قبل الاحرام لم يحصل	ل
و	وقعت العين المتأجرة في	حصن	غاصب منها حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	بكر	كما لا يكون ملتزما	ا
ا	الباقية دون السالفة وان ا	دخلوه	ن لم يحضر ضمن الكل ومضى تلف ما استأجرته لم يلزم	مثله	يل بفسخ في الايام	الايام
ن	نص اخر يجب النصف و	وا	مثلا فحملها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي	ي
ي	يفجأوزه لزمه المسمى و	عشرين	اجر المثل للزائد ولو حملها فوق المشروط و	ا	مالك حاضر فهلكت قيل	ل
ح	حركته قوية وان اكترى على و	احدا وثنتين	جاز ان يركبا مثلها ودونها لامن يز	يد	عليهما وان اكترى الى موضع	ع
هـ	هذا المكترى ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحط واعانة النا	ز	ل والراكب ويبرك لمن ليس	س
د	دخوله يتقيها المالك وفي الا	غرى	اذا ملأهما المتأجر فانه يسؤ	خذ	بتفريغه على الاصح وعلى	ي
ا	اما ما يحتاج لكمال	الا	نتفاع كالمحمل والفظاء فعل المتأجر	و	الحش والبالوعة في اول	ول
ي	يجب على المكترى أن يؤ	دى	ما يحتاج للتمكين كفتح الدار وزمام	ا	لحمل وحزامه وقتبسه	هـ
ز	زمان الاجارة استحق بال	جما	ع اجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	اجرة المثل وتقول	قول

ع	على الصحيح وان	عد	مت المينة في اجارة اللمة او غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها ا	ن	هرب اكثرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالذى الذى	ب
ف	في شهوته ان شاء فسح ا	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباء فقال ا	ياك	امرت ان تخيطه فبميصافكذب	ج
ق	قوله وقال امرتى ان ا	قدر	ه قباء فالظاهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة (باب الجمالة) وخروج خروج	د
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الآبقين او بنى لى حائطا او حا	مل	غلمانى بالمتاع فله كذا فيلزمه يلزمه	هـ
و	وانما يلزمه اذا عمل و	اشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا بد أن	يريد	عملا مجهولا ولو اشترك خمسة خمسة	و
م	مثلا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في العمل وشرط العمل	ا	ن يكون معلوما ا	ز
ا	الا انهما اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفا ولو امره بغسل ثوبه و	حد	ف ذكر الاجرة لم يصح ح	ح
ا	ان يطالبه باجرة والله ا	علم	(باب المسابقة) وهى بعوض كالاجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف رف	د
ل	لازمة بالعقد وقيل مر	سلة	لا تلزم بالعقد كالجمالة والاصح	الا	ول ويجوز على الرمي بنبل او و	هـ
ح	حراب وعلى آلة الحرب كلها	بين	خييل وابل ويغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا ا	و
و	ربه آيس من ان يسبق	احد	ا منهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب	ز
ف	في الابتداء والانتهاى وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرهما	ان	يخرج العرض فيدفع ع	ح
ال	المال على ان يكون	المالك	فيه للسابق ويجوز من احدهما فان اخرج	كل	منهما اشترط لتصح ح	د
ا	ثالث فرسه كفرسيهما في	المجا	راة ولا يخرج شيئا فان سبقاه او جاؤا معا فلا	شيء	له وان سبق هو او الآخر ر	هـ
ن	نقطه السبق وان	هد	اهم الامام الى المسابقة واخرج عن بيت المال جاز فان	ذكر	ان المسبوق شريك ك	و
ي	ياخذ مثل السابق فسدا	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا ا	ز
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت احد المركوبين يبطل العقد دون	بما	ت الراكبين فان كانت ت	ح
ي	يومئذ المسابقة على	ا	لرمي فلا بد من تعيين الرمسة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف ف	د
ج	جعلنا عرضه وبسادرنا	لقلمه	وسقط من الحرب الاخر واحد ويثبت	ا	الخيار للرماة لاجلها ا	هـ
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نواعا	من الرمي فليبين اولاً لا	و
ز	زعيمهم ان الرمي الذى	دخلوا	عليه محاطة او مبادرة او مناظرة	ثم	يشترط على الاصح ح	ز
ي	فيهم بيان البساده	ليلا	يقع التشاجر والرمي قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف رف	ح

هناك انه قسرع ا	و	خرق أو خسف أو مرق أو حرم ولا	نكره	احدا منهم الا	ا
اذا شرط شرطاً و	لم	يف به فان شرط في الاصابة الخسف و	كان	بالشن حصاة ردت التبل	ل
لما خرقة سقط حب لانه يعلم	ب	انه لولا الحصاة لخسف ولو عرض ما يعلم	المميز	انه علم كريح هبت	ت
خطأته أو نقلت الغرض المنصور	ب	او تلف القوس او الوتر فاختطاً غرضاً	منصوباً	لم بحسب مخطئا	ا
بنوه نعم لو اصاب صا ر	ر	محسوباً بل لو اصاب موضع المنقول بالريح فانا	نقول	بحسب لسه وليس	س
وقوعه بصلمة نضره حتى	ح	لو اصاب الارض فازدلف فاصاب	من	ذلك حسب ولو أن أهل الرمي	ي
هؤلاء الذين عقدوا و	خطوا	ماتوا بطل ولم يبق الوارث ولا يضر انكسار القوس في	ذلك	(باب الموات) لا بأس	س
والارض ميتة ان تحيا ولزم	و	ان من احيا مواتاً لا يجب عليه اخراج	خمس	ة والكافر لا يجزي ما هو	و
حوز المسلمين حرموه عليه و	و	له ان يجزي في دار الشرك وكذا للمسلم وان	عشره	م المسلمون أو كان لا	ا
ذاب عنها من المشركين واذا ظهر	ظ	اثر العمارة في دار الاسلام عليها لم تملك او في	دارا	لشرك الاصيل	ل
فالاظهر انه يثبت فيه الملك	م	بالاحياء والاحياء يختلف فإن طلب الزراعة حرثها و	نصب	التراب حولها وان اراد	د
الخصيرة حوط ونصب على المجاز	ز	الباب او داراً قبان يبنى ويسقف	الدار	اوستانا غرس الشجر أو النخيل	خيل
ثم المعمورة للزراعة اذا كانت يتعمد	هد	ها المطر لم ينجح إلى تهيئة الماء وبالاحياء يملكها	على	ما فيها من المرافق نحو	و
المعادن والشجر وغيرها ونفذ أمره	و	وتصرفه فيها ويجب بدل فضل الماء للدو	ا	ب لا للزرع واذا	ا
نزل بموات وتحجره وكان	و	قد شرع في احياؤه أو أعلم عليه استحقاق	لتمييز	به وينتقل إلى وارث أو رجل	ل
يؤثره به لـكن الظاهر	ظ	ان المتحجر لا يملك البيع لما يحجره	وكذلك	لا يؤخره فلو انخر	ر
العمارة وطالت المدة و	و	لم يعمر قبل له اما ان تحيي او تتركه	عند	ذلك يجهل لسحو	و
سأل مهلة قليلة ا لد	د	وام والاقطاع كالتحجر ثم الشوارع والناد	ي	والرحاب ومأوى	ي
كراع وايل والامساكن المنصور	م	به للمنافع لا تحيي ومن سبق إلى شيء منها و	ار	اد الجلوس لمعاملة او	و
نوم فهو احق بالقرا رفي	ر	ما سبق اليه إن لم يضر بالمارة وان	طال	مقامه فلو شاء الانتقال	ال
وتقل متاعه جـاز الد	د	نحول مكانه إن لم يرد رجوعاً ولو	ز	عم انه يعود وما وصل	وصل
يجب امهاله حتى ينقطع معا ملوه	م	عنه ومن حفر معدناً باطناً وهو مالا	يتا	ي الوصول الى ما هو	و
وسطه الا بالمعمل فا	فا	لصحيح انه لا يملكه الا اذا احيا ارضه وا	ستو	ل عليها ولا تزول من ملكه إلا إذا	ا

ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد ان يشتري من المـمدن دو	مر	زالت الارض فلو ان ا
خروج	ثمة منه سهلة الخروج	الف	لاول اصح والمدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه انه يصح
و	الكحل فمن اخذ شيئاً منها فهو	و	والياقوت والنفط والموميـا	لد	إذا طلبت كالبـلـوروا
	يعطى اكثر منها	فلا	فالسابق احق ياخذ قدر حاجته	ه	له وان ضاق وتنازعا
ل	كان بما لا يحصل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والحطب وا	ان	صلا وكذا الحكم
ح	يحيتها فهذه يصح	ان	كالمواضع التي يصير الماء فيها ملحا و	بلمها	ضرورة الا بمؤنة
ر	يطبق اهله سفر	مالا	ان ضمن الاسام ارضا لترعاهما اهل الصدقة و	و	منا تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	واحسن	بضر (باب اللقطة) الالتقاط جائز	لم	النجعة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفتها وشهرتها في	يفعل	رأيه في دينه فيستحب ان
ا	ت امكتها	وجها	بتعريفها في الاسواق وابواب المساجد	ودعا	وعفاصها ووكاهما
ل	ان من التقط ليحفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم اسبوع ثم شهر مرة	الناس	هكذا سنة بنسأدى في
ر	كانت مما يحتقر	ان	مالكه لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	ويسلمه عند الوجود
س	انه قد اعرض ويشس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظـن	نفسه	واجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوالدها سوا	ما	صاحبها قبل التملك اخذها وانـ	بواجابه	سكت وتملك فاذا نادى
لا	منه الحكم بانا لا	تعجب	ن نعت النة ولم يطلب تملكها ضمنها وما	ا	المتصلة والمنفصلة و
ب	بزيادة متصلة والنسب	منه	داة حتى يتك فان تملك وجاء صاحبها اخذها	المعا	نضمنه قبل التملك بل له
ا	قبل يجوازه واما للعبد فما	بما	التقاطه الا للحفظ لا للتملك و	اليك	الضائع في الحرم ليس
ع	متعد بذلك فليترع	هو	هذا قول نجيزه فان التقـط	وغير	ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا	منصوب	يرون حيثئذ الملتقط هو السيد كذا هو	هم	اما باذن السيد فيصح و
لم	الجارية التي لم	ببقول	من القولين قول يجب نزعها من الفاسق والأصحا	وظهر	نجيز لتقطنـه
جري	وجد ضالة لها بالجري	من	لا يجوز التقاطها للتملك بل للحفظ و	ت	يحرم وطؤها اذا وجد
و	لا يلنقط للتمليك ولو	ذلك	قوة كالبحر والفرش او وجد طائرا فكل	له	امتناع كالظبي او
ا	لا يتمتع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصح هو	شوكة	لقط للحفظ من لـه

فقلت يا للعجب

ولبسه لين الملا

ل	من ذلك القمل	احسن	ابح البقر من اولادها يلتقط للتليك و	وتو	من صغار الابل
نفاذ	لك بيعها في الحال ونفاذ	ز	يدك وتبرع بانفاقها وانت محبر بجور	في	تحفظها المالكها
ك	ك على الثمن جاز لك	بدا	ص باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	المصو	رسم البيع منوط على
ق	لما مالك محقق	انتصب	دت ذبحها واكلها جاز وتضمن اذ	ر	كما سبق تعريفها وتملكه وان انا
ول	في حيوان مأكول	ز	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والاكل لا يجوز	في	واذا اردت عرفتها
ه	افغ في وجوبه لحرمة	بدا	الوجهين (باب اللقيط) النقط المنبوذ لا	شهر	يوجد في البلد في ا
ي	وكان على	لا	اليد فنفتته من بيت المال فان وجد معه ما	صفر	جنابه فان وجدته
ن	يحتاج الى اذن	نه	مة الاصحاب هو للقيط ينفق عليه من الا	عا	وجه ينسب اليه قال
ح	ثم لا يصح	لمسبته	اللقيط بدار الحرب اذا كان به مسلم واحده هذا	م	زعيم الحكم وتحكم باسلا
ي	اخذه كافر وقد قضى	واذا	للرقيق وينزع من الفاسق والعبيد	ثلا	فيه رق وان كان ممسا
ع	يده عنه أو حضري يرجع	ثبتت	له معه والحضري اذا التقطه بسدوى	ث	انه مسلم فلا لبرو
ل	يجوز له به التنقل	تقول	ة البلدين متقاربة جاز والبدوي بالبدوي	وعشر	لبلد غير بلده
ي	سواهما وعند التاوي	ما	يقف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ين	وان التقطه اثنان فا
ب	فيجب وان ادعى مسلم منه النسب	احسن	مستور العدالة والعدل تقديم العدل	وفي	قارعتا بينهما
ك	منه نفقته بذلك	الز	جمع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	ر	صح الانتساب و
ل	عنى نسه عبد وقبل	يد	وكنايس لإبينة بنسه ولو	بيع	ولا يتبعه في كفر وملازمة
من	لا يصح بدعوى امرأة الامن	ين	غير قبوله في الاصح ولحوق نسب الولد الكا	من	هذا سيده صح وكذا
كل	ادعاه اثنان وكل	واذا	دمة للزوج يلحقها دون المراجعة	العا	وراء بيته تقيمها وقيل
ا	انه ولد احدهما	جمعت	واحد بيته عرض على القافة فان ا	م	اقام بيته او ما اقما
ك	او لم يكن هنالك	تقول	وان نفته عنهما او الحقته بهما او لم يدر ما	الثاني	سلم اليه دون
ل	اذا ادعى رقه رجل	ما	الى احدهما وانتب اليه قبل وا	جاء	قافة ترك فان بلغ و
ه	ف ما يراه من دية	اشر	امته او شراه ونحوه فان قتل اللقيط اخذ الامام	ابن	طالبناه بيته انه ملكه
القول	الانكار فالتقول	القاذبين	ه مجهولون فادعى الحربة وحصل من	النو	أو قصاص وان قذف و

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاءا للحكم الى اصل براءة ذمته	و	لو بلغ اللقيط الموصوف	ف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فالتسا	نقو	ل ان حكم باسلامه في	ي
ا	الصغر تبعاً لايه فان	الظاهر	انه لا يقر على الكفر وان كنا نقسو	ل	باسلامه تبعاً	ا
ل	لدار شدنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقر بالرق بعد	ما اقدم	وتصرف وباع ونكح	ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقر بالحربة لم يقبل والا ابطلناه فيما د	عا	الى اثبات احكام	كام
ت	تضر بغيره في السزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل (باب الوقف) لا	مرا	ان الوقف الصحيح	ح
ح	حق وقربة فمن ز	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر	ر
د	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كعقار وحيوان واثاث و	اغلا	ل وشرطه بر ومعروف	وف
ك	كالوقف على القساطر	ثم	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذمي	ثو	اب فيصح عليه وقفنا	ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقصدك	به	العبد لا يصح ولو	لو
ا	اطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعلق بشرط	وما	كان منقطع الابتداء فذلك أصلاً	صل ا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء واما المنقطع الآخر مثل	ا	لوقف على من يعلم	علم
ح	حل الوقف عليه ثم على ا	لمالك	الارقاء لانفسهم او على مجهولين وما ا	شبه ذلك	صح على الاصح وكان	ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فرده	ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابتداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذا	اذ
ا	انشأ عن صرفه	الى	حد لم يصح في اصح القولين و	اذا	اراده اشترطنا	ا
ل	له الفاظاً صريحة بثبت باد	لثنا	كوقفت وحجت وسببت واما تصدقت فان كنت	نا	وياله صح وكذا اذا اوضحت	ت
ر	رسمه بما يقتضى انه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا ا	ديت	مثل حرمت وابدت فليس بصريح	ح
ا	الا انه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذا شاء أو يرجع او قدر	ر
ب	بينة بطول واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جلست ا	سما	وه وبعضهم يصير الملك	ك
ح	عنده للموقوف عليه لانه	الزعيم	في الغلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما	ما
ي	يملك وطء الموقوفة عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل	قبل
ج	جارية الوقف وللملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	قانه	ولد موقوفة فيكون مثلها	ا

و	وإذا اتلف الموقسو	فوحا	ز الناظر الغرم اشترى به مثل	يكون	وقفا مكانه فان فضل	ل
ز	زيادة شرى شقص واذا جعل	رب	الوقف النظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضى ويحتاط ناظره	هـ
في	فيه كما يحتاط في	المالك	المسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الواقف جعلها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تو	بيع مصارفها فسلو	و
ط	طراً من الواقف ايثار او	جا	ومت تقديم وتأخير جاز فان لم يفسد الناظر فهو حيا	ين	ولو مات من كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم ز	حف	اليه البطن الثاني فوجسده مؤجراً فأ	مثل	القولين انسخها بالموت	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سهام	البطن الثاني تتعلق بالاجرة	با	خلونها منها من	من
د	هذه المدة المستقبلة ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحمزة و	زيد	ثم الفقراء فعدنا عمرا	ا
و	وحمزة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء (باب الهبة)	و	الهبة قرية واصل	صل
ف	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهم للاقارب افضل ويستحب لذوى العطا	يا	تساوى الاولاد فيها	ا
فا	فاذا وهب لمحتاج	سر	افهوا افضل وتسمى صدقة وم	أيا	دى به الاخوان ويحمل	ل
ل	لم فهو هدية وشرط ما	و	هب ان يجوز بيعه فان قال اعمرتك	الدا	ر هذه أو جعلتها لك	ك
ر	رقبي سواء قال و	اهلك	بعدك ام لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول والقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فانما ملك	ك
ب	بمضي زمان يتأني قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ماتا قبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
ج	عن الوالد فهو هبة	طائفة	من ماله لولده جاز ولك ان ترجع فيما	دبت	منها لولدك وكذا الامهات	ت
و	وسائر الاصول	وكان	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة و	نكره	ان يرجع الا اذا روى	روى
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطته	فا	ن كاتبه او رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى يفسخ الرهن والكتابة ولو حجر عليه و	نصب	للغرماء وحاول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذى	الموهوبة او وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المؤجر	م
ف	في وجه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطء الاب للموهوبة لا يكون	ن	مثل الرجوع في اصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجوع	ها	ومن وهب لمن هو اعلى منه ندب ان	يا	خذ منه وبشبهه ولم يكن	كن
ج	خروج الثوب لاز	م	له على الاصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو	و

شاكلى بالشكلى

نيمنى بالشكلى

ان يعطيه ثوابا معلوما مثل	أربع	اوقية من الفضة ونحوها فاذا	اقبل	صح وكان الحاصل	صل
منها يبعث وان شرطه	و	هو مجهول لم يصح (باب الوصية)	و	تصح من حرب يكون مكلفا	ا
سواء المسلم والكافرو	في	السفيه خلاف الاصح صحتها منه ولا	يا	تمن الا مكلفا لا يرتاب	ب
احد بعدائه حرا وبي	العا	دم البصر خلاف الاصح يجوز ان يكون	ذاهبا	بالوصية اليه ويصح	ح
جعلها إلى اثنين فلا يقر	م	احدهما بالتصرف دون الاخر اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا	ا
اراد أن يـوكل في	الذى	لا يتولى مثله جاز له ذلك ولو	يريد	وصي ان يوصي لم يجز بل	ل
رعمسوا ان له ذلك	بعد	الاذن ولا تتم الا بالقبول وله ان	يا	قنه لفظا كقوله	كقوله
وقدمت الذى وصا	ه	قبلت وكذا فعلا في الاصح ولو ان	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
الموصي لم يكف ولو	ادعى	العزل انعزل ومن اوصى الى عدل	من الرجال	فله عزله اخبر	خبر
فيه بفسق ام لا و	النا	س مجمعون على ان شرط الموصى به الاباحة	فكل من	اوصى بمحرم فملك	ك
الوصية باطلة ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر اذا	اجا	ز الورثة واكثرهم	م
قال بصحتها لقائل	ولد	اخذ في الكفر بعد الاسلام وكافر محار	ب	وتنحق الوصية عندنا	ا
بالموت اذا لم يتمين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
ضرب الموصى له في الارض	شرف	القاضى عليها حتى يعود فان قبلها اخذ	الذى	حدث من زوائدها وفي	ي
وفاته بعد الموصى ينتقل	الملك	في القبول الى وارثه واذا اوصى بالثلث اجز	نا	ها والورثة اذا	ا
هم فقراء فاقصرو	ووقف	دون الثلث فهو اولى اما اكثر منه ان ارا	د	الوصية به امرؤ	مرؤ
وليس له وارث بطلت	ا	لوصية في الزائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان اجيزها فاشبهه	شبهه
القولين الجواز ثم التطوعات والعطا	ياها	وصى به منها فهو من الثلث	واذا	جعل من الثلث واجبا	ا
سلم منه فلو اطلق	ونزل	الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم ا	نا	متى ما نخل	خ ل
قوة المرض تبرعائه في	الملك	الذى له موقوفة على الثلث ان اتصل	دا	وه بالموت وكذلك	ك
التصرف من المحارب حال	المجاهد	ة والتحام القتال يكون	مضافا	الى الثلث وكذا التصرف ممن	م من
طالب دمه مقبـل	الى	قتله او كان في سفينة والبحر متمرج وكل من	انتصب	للوصية وهو	ر
خالف كخوف هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة المبدى	مثل قوله	اوصيت لفلان بتجراج	ج



وغلبي بالشكل

في حبه وأحزب

م	مملوكي واذا عجزت ما	يد	ه عما نجز في المرض قدم الاول اما الرضا	يا	ان تفرقت أو وقعت دفعة واحدة	ده
س	سواء فيسقط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان اعتق الموصي فيها	عبدالله	ثم عجزت لم يقدم	م
ال	العتق بل يعتق بقسطه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزئوا ثلاثة اجزاء	ويا	مر بالقرعة فهي من ادلة	دله
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسته يعتمدونها عند الضرورة و	ابا	ها بعض العلماء واذا	واذا
ا	اوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب او مؤجل الى	بكر	ة غد مثلا وارادها فليس	س
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قدر ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن	كن
ن	نصيبه المنتجز منها لانها	تجز	ي اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثليها وما	ما
و	وصى به من عين سيملكها	فلت اياما	مثلا وملكها جاز وكذا بمجهول كاحد	غلمان دراب	وبالآبق قبل	قبل
ي	يعود وبالطير الطائر وما	وما	أشبهه وما يتنفع به من النجاسات	ويا	مر الشرع باقراره عليها	ا
ج	جاز الوصية بها كالزوي	ت	النجسة والسرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشمول	ل
و	والختزير واذا كانت	و	صيته لا قاربه اعطوا وسوى بن القاصي و	الدا	ني فان قال للأقربين منها	ها
ز	زحزحنا الابعسدين و	جعل	الكل للأقربين ويقدم ابن علي اب فيما	رو	ي واخ على جد وكانت	كانت
ي	في القرب الام كالأب و	في	البنات والابن الحكم سواء ويستحب ان	يا	خذ كل من حضر	ر
ه	هناك من الفقراء اذا كان	الا	يضاء لهم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	اخا	لط بين الفقراء وعمر و	و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى اقل شيء اجز	نا	ه واذا اوصى بشيء	ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	ان يعطى حملها الموجود حال الوصية	وما	اوصى به للعبد حكمتا	ا
ع	عليه بانه لسيده فلو	مد	في عمر الموصي حتى عتق العبد فهو له وان	ا	وصى لرجل من رقيقه برأس	س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	قيق بطلت وان كانوا فظفوا بموت وما ا	شبه ذلك	وبقي واحد قالوا	وا
ب	بقي له يأخذه برأ	سه و	ان قال اعطوه شاة تناول المعية والذكر	واعلم	انه اذا اوصى بدابة كانت	كانت
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والحمار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل	أصل
ه	هذه الكلاب كلباً اعطينا	ه وبقى	له الباقي وان لم يخلف الا كلباً لم ينظر الى	العدد	والجمع واعطيناه ثلثه وفي	ي
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس ندف اورمى وان كان	المد	كور قد اقترنت به	ه
ا	الدلالة على احدهما عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا اوصى بالحج وسواء ذ	كر من	رأس المسال ام	ام

س	سلك به مسلك الثلث فان	الد	دخول فيه من الميقات وقيل ان جعله من	ثلكه	كان من بلده نفسلا	لا
ك	كان أو فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال اوصى لوه	الى	جزء او سهم فذلك	ك
ا	اسم يقع لكل ما أ	مده	به مما يتمول لا يختص بدرهم ولا	عشرة	ولو كان قوله	قوله
ل	لم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكمناسا	با	لنصف وصية وان اوصى مثلا بشاش	ش
خ	خز لزيد ثم اوصى به لعمرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولا لزوم	لها	الا يموت الموصي وتبطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فسخت و	عد	ت عنها ونحوه وكذا اذا عين ما لوارثه	وعدد	ها منه او كانت	ت
م	مطلقة فشغلها بارثها	ن وخرج منها	باقباض وكذا بغير اقباض في	ا	لاصح وكذا لو وهبها والحكم في	ي
س	سائر التصرفات كذلك	ونزل	العرض للبيع منزلة البيع وتزويج الرقيق ا	لثوث	والمدكر وتأخيره لا يعد	د
ال	الفعل له رجوعا ولو طحن	ا	لبر الذي اوصى به او اوصى بشيء	من	الدقيق فمعجته جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعاً وصاروا	ملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	الثلث	من طعام معروف	ف
ت	تعين له واذا خلطه كان ر	ا	جمعا (باب العتق) قد نـدب	الى	العتق وصريحه عندنا	ا
ح	حرية وعتق واما ا	لمجا	زوالكنايات فكثيرة كقوله انت سائبه اولا	عشر	ة بيننا وانت برى	رى
ك	كذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صريح او كناية فهو كناية في العتق	بغير	النية لانفسه	ه
و	واما الصريح فينفذ مع	عد	مها واذا علقه بصفة حصل عند وجود	ها	مثل قدوم سفسر	فر
ع	ينتظر ومطر يـكـر	ن وا	ذا علقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	وتقول	انك اذا وهبت	ت
ج	جارية قد عقلت عتقها وا	خذها	المتهب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها	ها
ر	واستعادها البائع	واقام	بملكها ووجدت الصفة لم تعتق والتعليق	المد	كور يبطل بالموت فلو	و
ز	زنت أو تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	ولو اعتق بعضه عم	عم
ي	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عبد فاعتق واحد منهم	ثلكه	فان كان فسى	ي
ه	هذه الحالة مصرا	عا	جزا عن الغرم عتق نصيبه فقط وذو اليسا	رجا	النص بأنه يتعين	ت عين
ال	العتق في جميعه ويقوم	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالقو	ل	قول المعتق والقيمة التي	التي
ع	عليه اذا كانت مثلا	أربعة وثلاثين	وايسر باربعة قوم منه بقلدها	و	لو ان رجلا آخر	ر
ن	قال له اعتقه عنى بخمسة	وسأل	اعتاقه عنه ولم يذكر لـه	خمسة	فاعتقه عنسق وبات	ات

ل	للسائل ولاؤه ولو اعتق	الانسان بعض عبيده مجملاً فله تفصيل	اجمال عتقه فاذا اراده
و	وهو فيمن شاء فان	ت عين الوارث ولو اعتق واحدا	عشرة من عبيده معيناً
وا	وادعى الاشكال والنسيان	ترك إلى ان يتذكر ومن ملك احد	له او فروعه عتق عليه ولو
س	سقط في ملكه	هو مختار بعض واحد من الفروع والاصول	هو موسم قسوم
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	ان كان معسراً او ملك له وارث والتوصل	لودين والوالدين الى انشاءهما
ط	طلبه يستحق للعتق	فه اجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ث ومذكر الا ما جاء
ال	النص بمنعه مثل	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثالث ماله وصريحه انت
خ	خلف موتى حر وقس به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وانت مدبر	نا وي به ذلك في
ا	الاصح ويجوز تعليقه	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس مرات فانت حرة
م	من بعد موتى ويجوز ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار ويتصرف فيمن بطل تدبيره
س	سواء البيع والرهن فلو اقام	معهن واحلهن بطل ابضاً	ولا تبطله الكتابة ولا
ال	التدبير يبطلها بل يكون معتقلاً	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر زوج او غيره ولدا
م	منعاه أن ينتقل	الى حكمها وان كانت عند التدبير حاملاً فعند اصحابنا	حملها مدبر ولو
ب	تحل المدبر بالاسلام وابتى ان	يسلم السيد رفعنا يده عنه الى ان يموت	او يسلم ويؤخر فان حصل
ر	رجوع منه في	دبر بيع عليه (باب الكتابة) واذا	اردها فقد روى
ك	كلهم أنها من القربا	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الا من	جا تر التصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالسف	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يتجا	وز امانته وهي غير
ما	ماضية الا بعوض معلوم	صفته موزع بنجمين فاكثر السي	العشرة فما فوقها فلا
ا	اقل من نجمين ولا بد في	من تقدير النجوم واذا اردت المقصد	قلت كاتبك وتفصل
ل	له العوض وتقول علي كذا	ونجمه كذا فاذا ادبت فانت حر والقبول	في ذلك شرط وليس له في
ح	حكمها خيار اذا	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المد كورة على صفة وليس له
و	رسمها في بعض عبد	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذك	كر وان للمكاتب قوله
ف	في فسح الكتابة واليه	فيه فلنلزم في حق السيد حتى يعجز	المكاتب او يموت هو

ا	ما عليه أوجيننا	حد	يقوم الوارث مقامه واذا قارب	بعد ذلك	اما اذا مات السيد فانه	ا
ب	ولا سدس واه طلب	عشر	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	واستقر	له حظ شيء مما ثبت	ب
ج	منهما ابراه سري	رجلا	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	الحال	سيده ولا يعتق في	ج
د	الموصى له به وتجارته فان	وثلثة	التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	وفي	العتق ان كان موسرا	د
هـ	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا	عشر	غيره معه يشفع عليه ويعمداشره	سنة	بايع سيده فهو على	هـ
و	ولا يكاتب ولاشك	رجلا	محابة الا باذن سيده ولا يقارض	ست	عقد نكاح ولا عقدا فيه د	و
ز	وه وولده من امته قالوا	حد	ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وماحذا	وثلاثين	في انه لو باع باحد	ز
ح	يضاً بولد منها	فتا	القولين ان المكاتبـة اذا وا	أظهر	جارني حكمه ويعتق معه و	ح
ط	السيد او اشتراها رجل	لها من	التي في ذمة المكاتب لو استحسا	الدراهم	وجب له حكمها و	ط
ي	الايام وقيل الخلاص	العشرة	ط محبوسا معه عشرة ايام مثلا لزمه اجرة	الربا	زيافته ولو تركه في	ي
ك	امته المكاتبه ويجب	من	امره يقدر تلك المدة ولا يملك الوطاء	صية	فيه ان يملكه نا	ك
ل	ثبت حكم الاستيلاء ايضا	ذلك	يجرى غيره الا انها اذا ولدت مسن	واجري	اذا وطئها المهر	ل
م	جنايته على سيده او غيره وجب	وفي	على المكاتب لزمه ارش الجنايـة	الملك	لها وان جنى	م
ن	يقول الارش يتعين عليه	ضده	وزة لقيمته والا وجبت القيمة في الاصح و	المجا	كمال الارش ما لم تقع	ن
هـ	السيد وقد جنى أنا فديه فعل	يقول	له مال جاز تعجيزه وبيعه ولو	هد	فان لم يشا	هـ
و	هما بأقل الأمرين والاخر يقول	احد	ية لقوله وبما يفديه فيه القـولان	لرعا	ويبقى مكاتباً ويجب ا	و
ز	كتابة يكون هذا	ي	تي بها على عوض محرم وشرط فاسد فا	يا	هو بالارش مطلقا ولا	ز
ح	عتق لوجود الصفة	عشرة	نعم لو كاتبه مثلاً على عشرة اذقاق خمر او سلم	هـ	وصفها فهي فاسد	ح
د	له فهي ام ولد وما	جارية	ع من اسباب العتق فمن اتت منه بولد	النو	(باب عتق ام الولد) وهذا	د
هـ	ما جارية اجنبي قدر	فا	له بصفة امه وكذا جارية ولسـده	اصف	حدث بعد من ولد فالشرع و	هـ
و	الملك حتمـا	ثبت	تفاقها بحكم الاستيلاء لا يصح و	فار	ذلك منها بنكاح أو زنا	و
ز	ام ولد ولو وطئ	لها	على انه اذا ملكها لا تصير في احـسو	تفقوا	في الولد للملك امه ثم ا	ز
ح	ما وضعته ان يخرج	في	ام ولد لكن الولد حر والمستولدة بشرط	بذلك	سهوا أو بشبهة أو غيره لم تنصر	ح

الجين بعد التصور والتخطيط كثيرا	لعلماء يجوز له ان يزوجها وخالف بعضهم في ذلك	وليس له التعمدي على
بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بها وله وطؤها وام ولد النصراني وتمس عليه سائر الكفار اذا	ا
عادت إلى الإسلام فر	ق بينهما (باب الولاء) واعلم ان الحكم في المهر	لمره
سائر إذا عتق مملوكا بخرا	ج او لله او عتق عليه فولأه له وولد الحر	من المعقة ثبت بلا شك
كونه لا ولاء عليه في ذلك	وولد العبد من المعقة حر وولأه معسر وف	لموالى الام فلو و
نجز عتق الاب انتقل عنهم	ولاؤه إلى معتق الاب وهذه المزية التي	للاب للجد ايضا
وينجر إلى معتقه ثم	اذا اعتق الاب بعد الجلد فان الولاء ينجر ويستثنى	من موالى جده
يؤمذ إلى موالى ابيه و امر	الولاء بعد المعتق للعصبة يختصون بها	ذا دون السورقة واذا واذا
جاؤوا معاً فالابن با	لتقديم اولى ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم	لاخ من الاب ثم الجلد وهو القياس من
وزعم بعضهم ان	الجد وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالاقرب ثم نقل لا	مر الى موالبه فان يكن يكن
فيتنقل إلى عصباتهم وتبني	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد	غيره اقرب حتى يكون معدوما ما
هذا في الرجال و مدر	ك القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء وسوى	بينهن الا من قبل قبل
المعتقات فمن واسته بالحر	بة امرأة ورثته وورثت ولده وحام	شيته المعتقين واذا
كان لها الولاء في غلام	فماتت صار لعصبتها (كتاب الفرائض) لا شئ	يخرج من خلف لم يشغله له
شئ للغير قبل جهاز الميت و الشر	وع بعد ذلك في ابرائه من ديونه وخلا	ص ذمته منها
فورا ثم باقي الوظما يف	تتفد وصيته وتقسم تركته وما	له بين ورثته وهي وهي
هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنه وان سفل وبعده عدا	لاب وابوه وان عدا
والاخ وابنه وما جعلها	ذا شئ اذا كان من الام وما خلا	هؤلاء فالعم الاصلى صلي
سابعهم لاخ الاب لأمه وقفا	ه بعد ذلك ابنة والزوج والمعتق و	النساء سبع بنته
قالوا وبنت ابنته وا	ن سفلت والام والجددة والاخت بل	الزوجة والمعتقة وكيف ف
طراً فعل القاتل في فرا	غ روح مورثه ابني ام باطل لا يرثه وليس	يرث أهل ملته
الا عن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار واما الكفار فيتوارثون ولا	يكون لاختلافهم في
لقب الكفر اثر ولا ار	ث يجرى من ذمى ولا عبد ومرتد من احد ولا يكون	بن ميتين لم يورث

س	سبق احدهما أو لم يحكم	يعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	والا صل في ميراث ذوى	ي
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والرابع وثمان وثلثان وثلث وسدس ثم	ان اهلها الذين يمثل	مثل
ب	بعدهم عشرة الزوج و	بعد	ه الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن و	يكون للاخت ثم للاخ وهو و	و
ا	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن او ابنة ثم الجدة مع الابن ا	وا بنه ولا فرض لسواهم والاوجه	جه
ل	لمعرفته تختلف فالزوج يأخذ	بعا	مع الولد وولد الابن ونصفا ان لم يكن	ذ لك والزوجة كذلك وهو و	و
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقد	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثمنا واذ	ا بلغن اربعا فشهبه	شبهه
ث	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى من ذلك حالات وهو و	و
ح	حين يكون لوادها الذي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تزاحم	بالا ثنين من الاخوة سواء كانوا ا	ا
ر	رجالا أو اناثا وقد يعود	الى	ثالث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كلا الابوين وزوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام فيمن يرث بلا قول	ل
و	وهما ثنتان ام الام و	الثانية	أم الأب ثم أمهاتهن من انفردت أخذت السدس و	رد الخلاف جدة هي أم	م
ا	اب الاب والصحيح لها	سنة	الجدات وان اجتمع جدتان فأكثر استو	جبا السدس اذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبعدت	احدا	هما حجبت ان كانت للاب واما البنت	فانصب لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها وللثنتين و	ر	ما فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما لبنت الصلب وللثنتين قالوا لوا	لوا
ع	فما فوقهما وان بلغن	خمس	الثلثان كبنات الصلب لكن هذه	استثنت عن البنت في ما ذكروا و	وا
و	وهو متى كانت هي والبنت	وبلغ	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الأخت للأبوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فان فقدت	قام مقامها اخت لاب وقس من	من
ك	كل احوالهما اذا اجتمعا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن واخوات	مع بناتهم عصبة فافهم ذلك	ك
و	ونعطي ولسد الام	في	ميراث اخيه السدس وللثنتين فصاعدا الثلث	الا نثي والذكر مثلان	ن
ا	اما الاب فقد	صحيبه	السدس مع الابن او ابنة وكذلك الجدوا	زيد ك علما انه ما	ما
ل	للجد مع الاب شيء ولا	الحا	قد مع الابن ولا الجدات مع الام وازيدك	امر ا وهو انا لم نلتق	ق
س	سيلا الى اخرا	ج	نصيب لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت له اربعة حجج	ب
ا	الأب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهؤلاء الاربعة ولا يتصل	ل

ب	بـ بـ ولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ومحجب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	على ما وصفـت	ثم	يحجبه الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء
ال	البنات الثلـثـين	رجع	بنات الابن بلا شيء الا ان وجد	هذا	ومعهن ذكر وهو
م	مثلهن في الرتبة أو أسفل	منها	فانه يعصبن للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	من الارث فهـى
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ثر الاخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بين لا يرثن ابدا
ح	حتى يكون لمن اخ وا	لما	لكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	او ثمنا مثلا على الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وام واخت من اب وام تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخـتـ	سنة	الاخوات وللأم الثلث فتعال الفريضة و	كان	السهام ثمانية
و	واخذت الام ثلثا عائلا	انثيين	وللزوج نصف عائل ثلاثة والاخت مثله و	ا	لله اعلم (باب العصبة) وكانت
ا	العصبة فيما ذكر	و	اكل ذكر ليس بينه وبين الميت انثى وا	للكلام	ان الابن كما روى
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن اخ هناك
ك	كذلك الاخ بعـده و	تو	لى الامر بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	اجريت	العم بعده ثم يقول قول
ا	ابنه بعـده ثم أو	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	مابعد	ه على هذه الصفة
ن	نعطى الادنى فالادنى	والد	انى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم احدا
م	من ذوى الفروض امر	ته	ان يعطيهم فروضهم واخذ مابقى فان استوى	على	الدرجة منهما اثنان
ا	اعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منهما ولا يعصب احد اخـتـه	ما	خلا الابن وان سفل بل
ى	يعصب الاخ اخته وامانهم ا	صلا	من يشارك اهل فرضه الا ما	كان	من المشتركة فأنها
ل	لم تشرك الا للاصلا	ح	وهى زوج وام واثنان من ولد الام واخ	من	الاب والام اذ
ى	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
هـ	هو فرضهم العصبة اذا كانا	خا	للهاك من ابويه ويعطى الخنثى ما	عر	فناه حقه يقيناً وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخا	لف	انه يوقف فان عدم العصبة فالمعتق كما في ابو	اب	الولاء فان فقدوا اخذ
الى	الى بيت المال	و	الله اعلم (باب الجسد	والا	عصبة) اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجد وو	لد	الاب والام او ولد الاب فهو كأحدهم	على	ان لا يزيد الثلث عن

د	ذلك فهو فيما ذكره المظفر	بالثالث على كل حال وقد بعد عليه في	البد	اية أنه من لا يرث وذلك الشيء
ح	يكون اذا اجتمع جد و	اخ من اب وام واخ من اب اعطى من الما	ل مثل	احدهم وابن الاب بعد
ب	يرده لآخيه وانما تصدع	على الجسد وهذه المسألة تعسرف في	قولهم	بمسألة المعادة ولو
ا	لحق بهم من يكسون	له فرض فللجد الأغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أو سدس كل الشيء
و	وما بقي ففلاخسوة ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت فيما	اتاني	علمه مع الجد فيما سوا
هـ	هذه المسألة وتسمى ا	كثيرة وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والأخت لكل واحد	احد	منهما نصف المبلغ
د	والجد ايضا	السدس والام الثلث فتعول إلى تسعة	الا	ان حقاها لا يصرف
ز	زائدا على الجد بل المنسوب اليها	من النصف يضاف إلى حق الجد ويقسم بينهما للذكر مثل	الا	ثنتين ويقسم فيمن من
ح	يبقى الباقي منها	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم	م	سته وللأخت نحو
ا	اربعة ويكسون ا	الجد ثمانية (كتاب النكاح) يكره ان يتزوج	وما	له فيه غرض
د	داع ولا يستحب الاعراض عنه	عند الحاجة اليه ويستحب ان تتزوج من	رأيت	واستحنت ويسوغ
هـ	هذا العقد بنفسك و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه ويستحب لكل	احدا	ن يطلب امرأة تحرز
ح	حننا وديننا واذا ا	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب او الجد تزوجه في
د	رأيه زوجة من	الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباه	ان يعقد له وييسر
ف	في الافاقة فان دامت	المجاهد	وما	للسفيه ان يتزوج اذا
س	سأل بل يزوجه الولي	فا	مر	أه تعينت ولا يخلص
ا	الولي من الطلاق الا اذا ا	قام	رت	عقده بنفسك بخلاف
ك	كبير فانه يعقد بالاذن و	امراة غير المحتاجة للنكاح يكره ان تتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غرو
ن	ندب لها والمرأة من الا	يما	الا	ولياء تزويجها واذا واذا
ع	عقد الاب او الجد بالبكر وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	ايه	للزوج كسره وان ان
ل	لم تكن بكرا لم تنكح ا	لا باذنها بعد البلوغ ويزوج امته اجارا	واذا	طلبت النكاح فالاسعاف
س	يستحب ولا يجيب و	لا يصح نكاح المرأة الابولى والعصبة احق و	استثنت	الامة فوليتها ان تزوجت
ل	السيد ويزوج امه المرأة الر	الذي يزوجهما واولى العصبات الذي لا يبدأ	بغير	ه الاب ثم الجسد لا يزاحم



واحد منهما	وتوفي	بعدهما بالاخ ثم ابنة على ترتيب الارث	وسوى بعضهم بين اخوين هذا
تكون اخوته للابوين و	اخر	للاب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وحا زاحدهما فضلا لم يستحق في
دون الاخر بل لو كانوا	جما	عة وعقد ادناهم صح وللولى شروط فلا يفقد	شى هو هى الحرية والبلوغ بل بل
العقل وان لا يكون ر	دى	النظر كحيل او هرم وذكروا في الفاسق	خلافا ولا يضر العمى وقالوا الوا
منى اختل الولى كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض درجة وكلا لو و
جرى عضل بل حكم	سنة	الله ان ينتقل الى السلطان و	المشقى من ذلك الغائب اذا ا
ماوكل فوكيله اولى وان	ار	ادان يوكل استاذن في النكاح الا المجبر	مثل الاب والجد والسيد ايضا ايضا
وليس للولى ان يتسا	بع	الإيجاب والقبول لنفسه ولا الوكيل والصحيح من	ان للجد ان يوجب ويقبل ل
عقد بنت ابنه و	و	ابن ابنه الصغيرين وفي غير الكفء يشترط رضا كل من	قام له حق الولاية منهم م
ورضاها ولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يرض	بالولاية لم يكن يكن
امتساعهم جائزا	وحمل	القول في الكفاءة على المساواة لا	نسا ودينا وحرية واعمالا الا
لا العجمى بالنسبة	الى	العربية كفاء ولا غير القرشي و	كفاء لهما ولا غـيـر ر
تقى وحر كفاء لمن	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائك للتاجر	بين معسر وموسر ولو و
ربط نكاحها بغير كفاء	ودفن	عليها امره بطل النكاح وبجـب	ان ويشترط ان تلقى ي
فيهما الحرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكوره وعدالة وبكفى مستورها	حاسة السمع والبصر لا ا
يكفى عاد مهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان أن العقدا	ويشترط هنالك قوله كقوله
للزوج زوجته أو انكحتك و	ر	سم القبول فيقول تزوجت او نكحت او قبلت اذا	بعده نكاحها صح ح
منه ولا يكلف اعجمى مـار	سته	وتجزية النجبة وكذا عرب في الامح ويجب تسليمها	يحملها إلى حيث يرد د
ان اطاعت الاستمتاع و	جعل	لها اذا سألت مهلة ثلاثه على	ف فيه والامه بثنتى ثنا
اذ قد ملك	الله	رقها فتسلم ليلا ويستحب أن يأخذ	بناصيتها أول ما ا
زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه	السفر فله التنقل ك
دون سفر مخوف الطرقات	ت	ولا يطؤها حائضا ونجبرها أن تأتى	الاستمتاع متمسـكـر ر
إلا به كغسل الحيض و	عد	م السكر (باب ما يحرم من النكاح) لا	ف ان محرما ومرتدا ا

و	دان بالكفر بعضا ن	و	اسلم لا يصح نكاحهما وكذا الخنثى المشكل	و	وما عدا ذلك المحارم وهو
ع	على ما قسرات و ماوا	و	في به التنزيل الامهات وان علون	و	البنات وان سفن ومحرمون
ال	الاخوات وملحق بين بولاد ه ثم	و	بنات الاخوة وان سفن والعمات والخالات و	و	ليس هسلدا يختص بالمشي في في
و	وتيرة الولادة فقط بل اتفق	و	الكل على ان هؤلاء يحرم بالرضاع	و	تخل امهات امراته واما ما
ع	دخول الزوج بال اهل	و	اعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	و	يكون من فروعها ابدا والحظر ر
الم	المجمل في امهاتها من العقد	و	وكذا الموطوءة بمك أو شبهة	و	فانك تجتنب امهاتها كما ر ووا
و	ربناتها وان سفن والحل	و	باق في بنات من بوشرت بشهوة	و	في ما دون الفرج ويجب ب
ع	عليه ان يجتنب العقد على	و	زوجات ابائه وابنائه وان سفلا ثم	و	الموجب للتحريم قد لا يبقى ا
ي	في مثل اخت امرأة اقا	و	مت في نكاحك وعمتها وخالتها يحرم	و	وا ذا فارقتها حللن ن
ال	آخرها واعلم ان الامة	و	لا تحمل بالملك على الاطلاق بل الحل ا	و	لمنفى في النكاح على المباشر شر
و	هو منفى فيمن ملك من قريبه وولده	و	المحرم احدا اعنى ولد القريب اما ولده فهو	و	ينصب اليه العتق اذا ا
ب	سباه أو تملكه بنفس الملك	و	ولا يحل للمحر نكاح الامة	و	على الاطلاق بـ ل
ب	بخوف العنت والعجز عن ال	و	صداق الحرة وان تكون مسلمة و	و	كل ذلك ليس فيه عندنا فا
ع	خلاف والتعفيف له ا فضل	و	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	و	حال يصير لاحد من الناس من
ي	في زوجته الامة ملك ا	و	نفسخ نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	و	تقول اذا ملكته لم يبق ق
ف	ليما بينهما نكاح فان ا لعبا	و	دلا ينكحون من يملكهم ويحرم عليه من	و	قام بلغانها او و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	و	مجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	و	الناس ويحرم نكاح المحرمة ثم م
ا	اكثر من اربع حرام وكان	و	له من ملك اليمين ما شاء وا	و	ما العبد فلا تحمل الاربع ع
ل	له بل امرأتان و من	و	المحرم نكاح الشغار والمتمة ونكاح المحلل وفيه	و	خلا ف وقد خصص من
ت	نحريمه اهل العلم	و	بما إذا شرطه في العقد ويبطل اذا	و	زيد فيه شرط خيار ولو و
س	سامته ما ينافي العقد و	و	شرطه مثل انه لا يطؤها اذا اتاهها	و	او ما يطؤها الا وبات او او
ب	بان انه لانكاح بطل و الا	و	يم المعتدة يحرم التصريح بخطبتها ممن	و	عدا زوجها الا اذا طلقها ا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا دب	و	ان يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	و	زيد أولا واجب فحيث ذ

غ	غيره بأتم بخطبتها	و	نكاحها ( باب الخيار في النكاح )	اذ	او	جد احد الزوجين جنونا	ا
م	من الآخر او كان له	الفضل	عليه بالعافية من الجذام والسرير	ليس	ب	مثله كـ	ان
ا	الخيار له وكذا ان كان	بمترلة	صاحبه في الاصح ويجوز	ز	ا	الفسخ اذا استعرض	ض
و	زوجته رتقا او قرنا ثم	ثم	لها الخيار اذا كان عتيبا او مجبوبا ولا	يد	وم	امد الخيار ثم	م
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث ايضاً ثم انا ننظر	اولا	ان	وقع الفسخ فيما قبل	ما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يعر	دعا منه شيء وان كان بعده فقد	يكون	العيب حادثا فاذا	ا	ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فسختا	ه واستمر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعمد	ز	واجبها او مقارنا قالوا	لوا	لوا
ل	لزم مهر مثل ان جهل وان كان	امر	له ولاية اجبار فليس لـ	ان	دخل العقد على من هو	و	و
ي	يوصف بالعيوب المذكور	هو	ولالأولياء الخيار بجنون وجذام وبرص	اذ	او	جد مقارنا للعقد وار	و
ا	ارادوا الفسخ بها	و	كالت	حادثة لم نجبر المرأة عليه	واذا	ل	انه عتيب واقر بذلك
ل	للحاكم او قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك او نكل فحلفت	لـ	م القو	ل	بأن يؤجل بعدها
س	سنة فاذا انقضت	ا	طرف	السنة فلها الفسخ واذا ارادته	لـ	مما	ذكره من الرفع إلى الحاكم وان
ب	بأشربالة وهي	مضطربة	بعد الانتشار كفاه ان يكون	مـ	خلا	حشفته فان كذبت	ت
ب	يكونه قد وطئها	وكان	يدعيه فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على	انه حر الاصل	اصل
ا	او على انه مـ	ولد	قريش فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شاءت فسخت	هـ	هـ
ل	لو شرطت الحرية او	مكا	فان النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله	ه	ه
خ	خرجت بمهر المثل والتا	ثل	بانه يرجع على من غره ضعيف	و	بلا	جماع انه اذا جا	جا
ف	في وطء الامـ	يومئذ	بولد لزمه قيمته ورجع على الفار	و	ان	خرجنا على أمـ	ز
ف	في ضعتها مما شرطت	استولى	عليها ولا خيار في الاصح	ثم	يكون	للأمة الخيار ثابتا	ا
ف	فيما اذا عتقت وهي	على	نكاح عبد وخيارها فورا في الاصح	فان	فان	ادعت الجهل بكون	ن
ا	الخيار ثابتا صدقت يمينها	وا	حر	ز	ت	الفسخ إلى الحاكم ويكون	يكون
خ	خبر مهرها المفسر	و	ض	أنه يقط إن رفع العقد بالفسخ قبل الدخول وإن	رفع	بعد الدخول فالمهر	ر
ر	راجع إلى مهر المثل ومور	مور	د هذا ان كان العتيق قبل الوطء	وان	وان	تقدم الوطء فالمرور	وي

طارحني بالقسط  
ولم يزن بالقسط

في فيه عرق القسط  
والعسر المطيب

هو وجوب المسمى و	الله اعلم (باب من تحته كسايه) اذا	شاء واسلم فاخترت كفرها
حلت له ودامت في ا	ه وان كانت مجوسية او مشركة ذات اوثان	فان كان قبل الدخول انصرف
راشداً وفرق بينهما بلاتر	ان كان اسلامه بعد الدخول فانسأ	ان اسلمت هـى
في العدة بان ان النكاح غير	منقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان كان	سلام منها فالحكم م
سبيله واحد وبمسد ها	ذا لو وطئها في العدة واقترقا فعليها	يعطيها مهر المثل ثل
اما اذا وطئها ثم اقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون لها مهر ولو كان تحت
كافر خمس فاسلم فان الملك	في نكاح واحدة باطل فان اسلمن معه	زجرناه عنهن حتى تصيخ
نفسه لترك واحدة و الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من يسر	يد فان مات ولم يعين في
واحدة فليس لواحدة فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلحن	م والبنت اذا الستف
الجميع في عقد نكاحه وجر	ى منه وطؤها جميعا ثم اسلمتا حرمتا و	ان لم يطأهما تفرغ
للبنات وحدها وكذا اذا	دخل بالبنات فقط وان دخل بالام فلا	يكون الا تحريمهما وورد
قول ان الام تصير اليه	وحدها وان اسلم وتحت اربع اماء او	زيدا سلمن معه وهو نو
طول ممن لا يحل له الكتا	ب نكاح الاماء انفسخ نكاحهن	واذا كان ممن لم يحرموه
عليه لزمه بلا ريب	ان يختار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا ها لنفسه وحينئذ قد
حرم عليه الاماء وان بقيت على	كفرها الحرة واسلم الاماء وقف امرهن	بلا شك على اسلامها فلو
ذهبت إلى الاسلام فهي مقد	مة عليهن ان اسلمت في العدة وان غلب	سيما الشقاوة عليها فهو
في اختيار الامة على الشرائط التي قد	باق فلو اسلم مسوسراً ثم اعسر	فان اعسر ثم اسلمن قبل خروج
العدة لم يمنع ذلك من الا	ختيار وان اسلمن على نكاح شرط فيه الفسخ متى	شاء أو نكاح متعة تبقى
حيناً فرق بينهما ا مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة او بالخيار ثلاثاني	رفع النكاح فاسلم ولم تجاوز
رسم العدة والثلاث فخر	وجها منه والتفريق بينهما واجب	وان اسلما بعد انقضاء مدتهما
فيقران وإن قهرها وهما حربيان و	الذي كانا عليه تجيزه نكاحا	شاء ت أم أبت اقرا عليه وان
ارتد مسلم او ارتدت ز	وجته او كلاهما قبل الدخول فرق بينهما وان	جرت بعد الدخول فيكون
لها مدة العدة لاز	ة ان اسلما في العدة اقرا والا حكمنا	من ذلك الوقت بالفرقة والكافر لو

والضم عود قبضا  
رخاوة للعقب

٩٧

بالفتح جَوْر في القضا  
والكسر عَدْلٌ يُرْتَضَى

س	سلك دينا غير دينه اخذ	س	لو يدخل في الإسلام ولو	س	انا ارجع إلى اصل
ا	الدين الذي انا عليه و	ا	لم يقبل منه (كتاب الصداق) ا	ا	زوا النكاح بلا ا
ك	كثير ولا قليل والاستحباب ا	ن	بنكح بصداق فان نكح بصداق علا	ر	وصداق مري فهو ر
ن	نافذ بما عقد به والا بن	ن	الصغير لا يزوجه بأكثر من مهر المثل و	ل	ل في الصغيرة كذلك كلك
من	منع الولي من	م	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فإن اقد	م	الولي وخالف قالوا الوا
ا	اوجبنا مهر المثل ولا قا	ولا	بأن السفية ينكح بأكثر من مهر المثل	ولا	العبد ايضا وهو في وفي
م	خواجه ونجارته ا	سيما	اللمه مشغولة ان عدما فالمهر يتعلق بها ولا	سيما	اذا تزوج فاسدا فالصداق ق
ا	انما يتعلق بذمته لكن بعد	زيد	لايكسبه ونجارته وفي قول يتعلق برقبته لا ا	زيد	من ذلك وفي قول ول
ل	لها عليه ما لها في	ولاسيما	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بنساء العصابات	ولاسيما	من يساويها هناك ك
و	وليس يجعل مهر القحمة	زيد	المئة مثل الشابة الفتية ومن كانت ا	زيد	في جمال ومال أو شي ي
ت	تخطى به اعتبر ومن لا يو	التأنيث	جد لها عصابة او كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	منهم احد ساغ غ
د	دفع مهر مثل نساء القوم	وملامتها	الاقربين اليها ثم نساء البلد وحكمه	وملامتها	ن ساجاز ز
ا	ان يكون نمننا في الثا	لها	بت من البيع جاز أن يكون صداقا ويستقر	لها	الملك لو مات او و
ل	لو وطئها ولو قالت لا ترا في	وا	الا بالمهر وكانت لم يطأها جاز وإن	وا	قها سقط الامتناع ولو و
م	مهرها عينا فتلفت ا و	ليا	استحقت اوردتها ببيع طولب بالعروض و	ليا	خله الحاكم بمهر مثل فلوان ي
م	جملة المسمى قدر العشرين	و	ومهر المثل الف لزم الالف	و	إن نسيب للفرقة بارتداد د
و	ونحوه قبل الدخول سقط من	المهزة	المهر حقها أمسا اذا كانت	المهزة	بالفرقة له بأن اوقع ح
ح	عليها الطلاق او التزم سنة	المعرو	الاسلام أو ارتد رجع بنصف الصداق	المعرو	ف اما الزيادة المنفصلة لو و
و	وقعت زيادة فلا نصف ولا	فه	له منها وأما المتصلة كزيادة أوصا	فه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه
ا	الخيار للمرأة بين تسليمه ا و	فا	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالخيار ولو انها ا
س	سلمته له هبة وهو قدر ستين	لها	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداق في العقد او بعهه فابرا ا
ك	كافلها ووليها منه لم يصح و	لا	لو فرضت بضعها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداق فان فرض لها جعل ل
ا	الفرض كالمسمى فان فرض سبعائة	زمه	وطلق قبل الدخول فالذي هو لا	زمه	لثمائة وخمسون ولو و

وَأَمْرٌ بِالْعَرَفِ  
سَامِ رَفِيعِ الرَّقَبِ

ظَهِيَ ذِكْمِي الْعَرَفِ  
وَأَخَذَ بِالْعِزْفِ

ج	اذا طلق زوجته	له	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل واللازم	ي	نامزها فلم يشرع
ا	نكاح بمهر فاسد وطلقها	في	عالمها المتعة قطعاً ومتى وجب مهر مثل	جما	ما فرض مهرها ولا زال
ن	وله عليها ضمان	مثل	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	دى	يغير دخول فانها تز
كل	ان ادعت الوطء ولكل	قوله	ام وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	وهرب	قبمتها واذا اعصر بالمهرب
ا	في التحالف ثم يردهما	القاعدة	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	و	ان يحلف اذا تنازعا
هـ	اذا طلقت منه	والفرقة	اخلة في الزنا طوعاً (باب المتعة)	لد	لمهر المثل ولا مهر
م	لمطلقة قبل الدخول لزم	وما	فحتها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	مكا	قبل الفرض ولم ينل
ا	القولين وجوبها	اشبه	من المتعة واما بعد الميسر فإن	ثل	صاحبها نصف المهر نا
وكون	ويستحب شيء وهو كون	ذلك	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	الى	رفقا بها وان نسبت
ا	تنازعا فالحاكم يقدرها	و	عنها فهو الفضل وان تشاحا فيها	صعد	المتعة ثلاثين درهما وان
لوا	محرم والنبز قالوا	المعز	ظنه عليه (باب الولائم) اللمز	واستولى	نظرا في حالما بما رأ
و	ها فرض عين ولو	نحو	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة لمن دعو	ا	يستحب تركه والوليمة في
وصل	اه يكره والصائم اذا وصل	سو	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	الملك	حصلها فليكن من خالص
ا	خل البيت منكر وما	دا	ان يفطر ان كان متطوعاً وان كان	الافضل	ذكروا فيه ان
ا	الزوجان يجب ان لا يكونا	و	ازالته لم يحضر (باب عشرة النساء)	على	في طاقته فسدرة
ك	على سوداء في القسم وكذلك	بيضاء	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دنية ولا	سائر	حربابل يتعاشران بالمعروف
ن	لاخرى حاضرة ولينبع اثر	وا	ه بين امرأتين إلا برضاها ولا يطأها	اقطار	في المسكن ولا يجمع في
ف	خذ منهن ذوات العذر والضعف	ليا	في اتباعها ولا يبدأ بواحدة الا بقرعة و	اليمين	سنة النبي في القسم فان
ي	ذلك ويقضى أو يقم في	نحو	بالجديدة البكر سباً ولا يقضى وبالثيب	وئبي	الحائض وغيرها قسها
ا	تجب المساواة بل انا	قولهم	ذلك قضاء ولا يريدون الوطء في	في	كفها ثلاثاً ولا يجب
شعار	لسانه فهذا شعار	احدى	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	هذا	نقول المساواة في
ا	ان امتنع من انشاء	و	زمة للسفر في حاجتها يقط حقها	الما	من سلمت نفسها و
ل	الا بقرعة فان فعل	اخرى	للقسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	م	السفر صحته لم يلزم

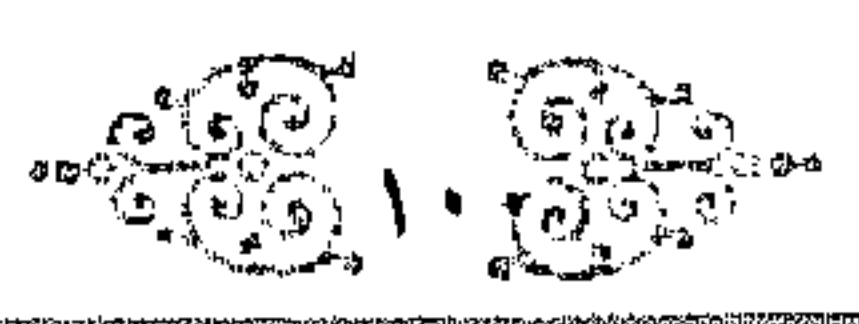
بالفتح عرف طيب  
والكسر صبر يندب

والضم قول ينجب  
عند ارتكاب الريب

خرج من الائم بقضاء المد	ة لصواحبها وقع القرعة لا يقضى	وما لها ان تفصح نصح
القول بية حقها الجار	ى من القسم لضرتها الا برضاه واذا	رضى فوهبت لها ا
سهمها ملكت ربا مة	الرجوع متى شاءت ودخرته على الاخرى نهاراً لحاجة	بالجواز ويحرم م
بغير حاجة وان قصد الافضية	فليسوا بينهما في الدخول ولا يجوز	ليلا الا ممن ن
بعد ضرورة وان طال في	مكته قضى ليلا لا نهاراً ويقضى	نهاراً لغير حاجة هناك ك
اما الامة فلا تعز	ى اليها حقوق في القسم وللنشوز امارات	اسماعه المكروه وكونها ونها
لا تخف الى فراشه وفي	هذا بمنظها فان نشزت مجرهما وضربها ضربا	تبريح ولا ضرر ر
خفيفاً وهو اذا ارخى رسته	في منع حقها اكرهه القاضي فان	شره عزره فلو ر
اشتد الشقاق وانلرست	آثار الصلح بعث الحاكم حكماً من قومه	وحكما من قومها حتى ي
بضما الحق موضعهم و	يفعل بالمصلحة وهما وكيلان للماعل الصحيح وتندر	المصلحة بان يرضى ا
الزرجان بحكهما في الد	الصلح والطلاق وفي بدل الموضع و	تقبول (باب الخلع) لا يخفى طا
وجه صحته اذا	من تصح عبارته وهو مكروه وجرى ا	باباحته عند خوف احدهما ما
العجز عما يستحق عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثاً على	دخول الدار فاذا خالعهما ا
نفعه وتخلص وكان المظفر	ببقاء الزوجية عند الدخول ويخالع السفيه والعبد	ان المال في هذا خا
يسلم الى الولى والسيد ودخل	في ملك السيد وخلع السفيه لا معا	في القول ببطلانه وما ا
كان من الامة فلا حر	ج بل ان اذن مولاهما تعلق بكسبهما	تجارتهما فان فقد فنحن ن
نوجه بدمتها وان لم يرض	مولاهما تعلق بدمتها واذا حصصت	حة من الولى وعرض ض
ماله وخلع الصغيرة وناصر	ها جاز اما من مالها فلا وليس للاب و	غيره ان يخلع حرم م
الطفل وتجاوز مخالعه للمرأة	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع الر	جل بلفظ الطلاق واما ما
بلفظ الخلع والمفاداة فقد جزم	الاكثرون بأنه صريح فان جرى بلامال لم يذهب في الر	ولزم مهر مثل ومطلق ق
قال طلقك وعليك الف الز	مناه الطلاق بلا الف وان قبلت	له في الرجعة ولو ذهب ب
يطلقها فقال وهو يري	ها انت طالق بالف فقبلت بانث و	لزمها الالف وان قال ك
ان ضمنت لى الفاً تؤد	الى فانت طالق فضمنت وأجابت الدا	عى فوراً بانث ولزمها ها

لغينه بالجد  
كالمطل المخرب

عالم رفيع الحد  
افعاله بالجد



ل	له الالف الذي فستته	ثم	لو قال منى ضمنت لي ومنى اعطيني د	ر	ها فانت طالق فنقول	ول
ح	حصوله موجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فوراً او على التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم	م
ذ	ذكره جاز قبوله عوضاً	من	المخالع في الخلع وان ذكر	الد	افع عوضاً ولم يكن	يكن
ف	فاسداً لم يلزمه	غير	المسي وبانت وان كان فاسداً فكما	لو	كان صحيحاً في الاصل	اصل
س	سيلها البيونة الا	أن	المسي يبطل وترجع إلى مهر المثل	و	لو قال منى اعطيني يوماً	ا
ق	قباه فانت طالق ولم	يقابل	بوصفه فاعطته قباه تملكه طلقت عند	النكا	فة واستحقت مهر المثل	ل
ا	اما القباه فلا يملكه	وفي	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النا	س	يملكه والمعيب إن لم يكن	م يكن
ط	طيباً به رده و	عا	د إلى مهر المثل وإن خالعهما بدرع على انه مهر	و	ي فخرج مروياً	ا
ا	اوجبنا البيونة ولزم	م	الخيار بين الرد والا مساك وإن خرج	الدرع	كتانا بانت وجعل	ل
ك	له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقني ثلاثاً بانت فطلقها	و	احدة استحق ثلثه واذا	ا
س	سأكت منه الطلاق با	سبب	فطلق بخمسين لزمها خمسون و	الفر	ض على من هو	و
ب	بالخلع وكيلها ان يمثل فان	جا	وز ما اذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا با	س	وان نسب اليها الزيادة فالاصل	صل
ب	بانت بمهر مثل سوا كانت زيادة يتنا	بين مكا	سب الناس بمثلها أم لا وان اطلق	و	وجبت الزيادة عليه دونها	ا
ا	اما خلع المريض فلا قا	لل	بأنه من الثلث وان خالعت في ارتهان	النفس	بالمريض فحيث	ث
ل	لم يزد على مهر المثل ا	و	جبنه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث وإذا تم	م
ح	خلاف بين الزوجين في	ابرا	من صدق أو بدل على طلاق سوا	الحر	ة والامة جعلنا	ا
ف	في انكاره القول قولها والبرا	هيم	المبلولة إذا اختلفا في حسا	ب	قدرها او صفتها او كم قيل	ل
ي	يطلقها طلقات فان	ا	لمرجع إلى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	لطلاق يمضي	ي
ف	في كل زوجة واما ا	لسيد	فلا يطلق امته وكذا الصبي وا	لطريق	إلى تطليق امرأته لا	ا
و	وصول اليها وشرطه العقل	وحصل	طلاق السكران ثم من يهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا	فاذا
ا	اكره بحق فلا خلاف	بينهم	في نفوذه ويملك الحر ثلاث تطليقات	والر	قيق تطليقتين وبثبت	ت
ل	لوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلقي نفسك فطلقت قبل تر	وح	من مكانها فوراً صح	ح
قط	قطعا وان كان مسا	ولاه	يقتضى التأخير كقوله طلقي نفسك أي	و	قت شئت جاز التأخير	و



بفتحها أبو الأب  
والكسر ضد اللعب



والضم بعض القلب  
كان لبعض العرب

ك	ال عنه ان بسرك	السو	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	الجهات	فاما الطلاق فسان
ت	ظاهرة قد جومت	ق	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض وطلا	حر	سيلها ظاهرة قبل الجماع ثم حر
ا	مل وحرم في البدعة لما	والحا	ما المباح فطلاق الأينة والصفيرة	بفا	قالوا وبالعوض اباحه الاصحاب
ل	ي ام لم ينو مثل	نو	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصريح	نكسر	طالت فيه العدة فجبر ما
ي	انت خلية والحقسي	ت	ية في الكناية للنية فتشترط والكتابا	الولا	سراح وطلاق وفراق و
ب	مايقارب هذا فانه	وكل	نكاحك وانت بنته وبائن وكالبنية	ة وقتل	باهلك وقد لزمك العدة
ب	كتابة فاذا اختارت ونوبا	ذلك	بالطلاق طلاقاً وان قال اختارى فإن	القاضي	به لا حق وليس حكم
ا	يذكر انها ما اختارت	يذكر	ة قالوا مالم يفارق المجلس فلو تنكرو	جمما	الطلاق فوراً صح و
ك	يؤخذ بمنها ولو يكون	ويؤ	اختارت ولكن لم تنو فالقول قولها	ل	ثبت قوله بيمينه ولو قال
ر	وقال انت طالق وذكر	نث	عوة وقالت ابنت نفسي ونوت طلقت وإن ذكر المؤ	الد	قوله طلقى نفسك فاجابت
ر	وكذلك لو قال هو	وكذلك	ما ذكر مما يمكن قبل منه	ين	يومئذ انه يريد ثوبها او
ب	كثيرة وغيره من اشيا	الجماعات	ع يجعله كناية واما اذا قال اعدى او	الشر	لها انا منك طالق فان
ب	قال نعم طلقت ولا يجوز	ر	بالفراق فلا بعد شيئاً ولو قيل اطلقت	يف	وجودها لا يقتضي الشعر
ا	جزء كيدها شعرها	كل	قد قيل له الك زوجة فقال لا و	ر	ان يقضى عليه بالطلاق و
ن	غيره كالعرق ونحوه من	شيء	مر بصحة الطلاق ولو قال ربيك او	لزم الا	لحملها اذا طلقه
ت	قوله انت طالق اردت	في	ذلك طلاق (باب التعديد) اذا قال	جل	الفضلات لم يقع لا
ك	لها ثلاث فلا يكون	بد	وبه هذه المينة محتمل وإن خرج بواحدة وأراد	فخر	حصول ثلاث وقعت فخر
و	نوى موجب الحساب فهو	ن	ارى بالحساب انت طالق واحدة في اثنين فا	الد	ذلك وان قال
ص	يعرف الحساب قصد التخصيص	الا	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان امره	ين	اثنان وان لم ينو فواحدة وا
ل	انت طالق طلقه قبل	نسان	ة أو طالق طلقه معها طلقه فثان ولو قال ا	زياد	لها بموجبه طلقت واحدة لا
ا	لو قال للمخول بها	منه	جب طلقتان للموطوءة ولغيرها طلقه و	و	ذلك طلقه او بعده
ك	وغير الموطوءة بللك	اثنان	اليه فان قصد تأكيداً فواحدة والا فهو	رجع	بازينب انت طالق انت طالق
ق	يقع الثلاث ولو يقول	فانه	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	و	ذكروا انها تطلق

فاستمعوا صوت الجوار  
ثم انشؤا بالطرب

غنى وغننه الجوار  
بالقرب مني والجوار

هـ	هي طالق نصف طلقت	لدا	للعلماء طلقة ثم ثنته انصاف طلقة	مو	جبة طلقان وكذا يجب	ب
ب	بقوله نصفى طلقتين و	با	في نصف طلقتين طلقة لا غير ولو قال لؤ	نث	انت طالق السريع	ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو اتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم	ضهم
ا	اوقعت بنسائي طلقة اتصل	بمن معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	الحا	صلات اربعاً فرمى	رمى
ح	خمس طلقات بينهن وصل	الى	كل واحدة طلقان وان قال انت طالق ملء	جبن	أو ملء البيت	ت
و	راحت بطلقة وكذا ملء	زيد	وملء الدينيا او اطول الطلاق ا	و	اعرضه وقول الفسنى	ي
هـ	هي طالق اكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وان قال	الحدين	ها انت طالق اولاً فانه	هـ
و	وضع باطل ومن وقع عليه	و	عدد طلاق لم يرتفع كـ	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	ف
ث	تأى به متصلاً على العو	ر	ثد فان طلقها ثلاثاً الا ثلاثاً وسوى	الجنين	طلقت ثلاثاً بخلاف ما	ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر	جل انت طالق ثلاثاً الا اثنتين طلقت واحدة	والقد	ر المستثنى انما يقصد	قصد
م	ما يليه فاذا قال الفرين	ين	لمانت طالق اثنتين وواحدة إلا واحدة فقد الاثد	ميين	من العلماء طلقت	ت
ج	جميع الثلاث او خمساً الا ثلاث	فاخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	علقته من طلاق او	و
و	وصية أو عتق او نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقض	منه	شيء (باب الشرط) ما	ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فإذا قال	في	ذلك انت طالق احسن ما	ا
و	وجد من الطلاق واتمه	وما	اشبهه طلقت للسنة وان قال طـ	البد	عة أو طلاق الخطأ	خطأ
ا	او اسمج الطلاق او ارذ	له	او اقبحه طلقت للبدعة مالم ينو تغليظا وا	ن	قال ثلاثاً بنـ	ت
ل	للسنة نصفها	وا	لبدعة نصفها طلقت في الحال طلقتين و	واحد	ة تحصل في تالي حال	ل
س	صارت فيه وان قال كلما	استو	لى عليك قرء فانت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر	ر
ل	لاقتله طلقة	لوا	نها كانت حاملاً لم تطلق كـ	يذكر	ون سوى طلقة ثم	م
م	ما نعد حيضها وطهرها	على	الحمل شيئاً واذا علقه بالحيض طلقت برؤيته	الا	ان يقول مـ	ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا انها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	في الطهر فلو حاضت وادعته	هـ
ق	قبلها وانكر فالامر	يبد	ها والقول قولها وإن قال لضريـ	ش	ان حضمتما وجب	ب
د	دخول الطلاق عليكما	وجاء	حيض احدهما لم تطلق قبـ	و	جود حيض الاخرى وليس	س

بين (1) وبين (2) ١٣٤٥ هـ  
والضم صوت الداعية  
بوتلها والحرب

١٠٣

بالفتح جمع جارية  
والكسر جاز داريه

هـ	واحدة طلقت المكذبة	الا	ختلاف فيه قولها بل قوله فلو لم يصدق	الا	ذلك مما يقبل في
م	واحدة ابتكن رأيت الدم	مت	الطلاق اذا كان له اربع فقال في د	شر	هنا دون المصدقة وما شر
ي	نز بالزوجة هي	الفا	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	ف	ببيض فصواحبها طوالق فلا خلا
ن	اثنتين طلق كل من	ت	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	عند ذلك	من دونهن وتطلق
م	صدق ثلاثاً في الدم	الو	اعلى المصدتين الا طلقة وكد	ولم يدخلوا	المكذبتين طلقتان
ل	الامر انه لو صدق الكل	صل	ثلاثاً وكل مصدقة طلقتين وحسا	هم	خرجت المكذبة بطلقة عند
ي	حملها طلقت مـ	اعلم	لر اربع طلاق امراته ان كانت حاملا استبرأ فاذ	بل	مما طلق ثلاثاً ثلاثاً
ح	تنقضي تسعة اشهر من حين	ان	عليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ثا	وقت ايجابه فان ثا
ا	ما في بطنك ذكرا	جميع	ووا انه قال ان كان حملك ذكرا أو	ور	تكلم به بان وقوعه ور
ع	يكون الطلاق واقعاً	الا	ان كان اني فطلقتان فولدتها قالو	و	دخلت عليك طلقة و
ر	ها قد اتت بانى وذكر	لفا	لو قال ان ولدت ذكرا فطلقتان فا	هم	من ذلك لكن عند
ت	اولا وان قال اذا طلقت	ت	دفعه واحدة طلقت ثلاثاً والا طلقت بمن ولد	في	فان ولدتها جميعاً في
ك	علق عليها ذلك	التي	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	الحال	رابعة فهي طالق واعاد
هـ	امرأتى فهي مطلقة	على	قالوا لو قال متى وقع طلاقي	حتى	وقعت طلقن ان
م	قع المنجز ولم يلفظ عليهم	او	أو قوع الطلاق بعده عليها وبعضهم	فقو	قبله ثلاثاً فان الاكثرين
ا	نقاس قدر طلاقها	انزل الا	أى وقت لم اطلقك فانت طالق فمضى من او	هم	وكذلك لو يقول عند
ا	ذكره بين العلماء انها	سا	لو قال ان لم اطلقك فانت طالق فالتص الذي	ثم	اوجبه ان لم يطلق ثم
ل	ثمة ان متى في الاصل	الفا	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	مالوا الى	لا تطلق الان ثم
ط	فقال ان لم تكوني ظبية	ت	يضا إذا بخلاف إن وإن نظر اليها وقد عدت	ا	من ظروف الزمان ومثلها ا
و	طلقاتها في أوله وهو	قطع	للتعليق لو قال انت طالق في رمضان	الجهات	شادنا فانت طالق طلقت ومن ا
ا	أن يقول اردت اذا	الا	طلقتي أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الشامية	طلوع هلاله ولو قالت
ك	غدلم تطلق وان سكت	في	إذا قال انت طالق اليوم هذا	و	وصلت اليمن فيصدق بيمينه و
ا	اهلك وما اصدرت اذا	عشرة	اليها بالخروج فقال إن خرجت ورضيت	ارسلوا	ربما له ثم أن اهلهما

فأستمعوا يا أمة  
بمحكم ما حل بي

١٠٤

فأمّ قلبي أمة  
عند زوال الإله

ل	الامر ققال	ذن سرا فخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق وإذا اسما	بلا	منى فانت طالق فسمع
ي	ن قال مثلا ان بدأتك في	فانت طالق فخالفت نبيه لم تطلق	مير	ان خالفت امر الا
ا	املكه حر ثم يكلمها	وجها يمثل قولها ان بدأتك بالكلام فعبدى ا	فخر	ذا النهار بكلام فانت طالق
و	وهي تجري فتأدى هو	طلاقها ولا عتق العبد وعين الماء اذا وقفت	الدين	هو اولاً فلا يثبت في حكم
ن	ن خرجت فانت طالق فليس	ينب ان وقفت في هذا الماء فانت طالق و	ز	باسمها وقال لها يا
كن	فهي طالق ولم يكن	نه وان قال من بشرني بقدم ذ	يا	شك في انها لا تطلق لجر
م	فهي طالق ثم	ه كذبا لم تطلق وان قال من اخبرني انه	د	طراً قدومه فبشر بورو
ا	تخاطبه ان كلمت زيدا	الاخبار يدخلها الكذب وإن قال لها	طريق	روته كذبا طلقت لان
ق	فقيه فانت طالق	ن كلمته مجنوناً وإن قال ان كلمت	ا	هذا فانت طالق لم تطلق
ب	يا فانت طالق وجب	احدا فانت طالق وان كلمت	بلجل	وان كلمت من أهل ا
ل	فلان انت طالق ان وصل	ز بالاوصاف الثلاثة ان تطلق ثلاثاً وان قال يا ا	فا	اذا كلمت رجلاً قد
ه	ها عند غير النحاة	هذا من نحوى طلقت في الحال	في	لك مال يفتح ان فان ا
ك	م زيد لم يقبل ذلك	ثل انت طالق انما أردت عند قد	الق	مثل المكسورة وان قال
ان	قبله فلو قال اردت الان	خل الدار منكز فهي طالق فلا تطلق	من يد	نعم لو قال من يد
ت	ذا شك هل طلقت	ذا اراد تعجيله (باب الشك في الطلاق)	ا	هذا صدقاه بخلاف ما
روى	بل واحدة ولو روى	له أن يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه ا	حمد	واحدة أو اثنتين فان الا
ام	نفق عليهما ما دام	حدة واشكلت عليه اعترلها جميعاً	وا	كونه طلق من نائمه
ث	التعيين الاعتزال حتى يمينا وحيث	وان طلق احدهما لا بعينها لزمه بيا	طلقه	معه الشك فيمن
لان	لاولى في هذه وقيل ان	وقال بل هذه طلقتا في المسألة قبلها	وعاد	امر بالتعيين فعين واحدة
ي	المطلقة لم يقبل في	فإن مات قبل التعيين فعين الوارث ا	سالما	ذى كتلك هذا اذا كان
ب	ن قال لامرأته واجنبية تذهب	يقبل في التي طلاقها معين في الاصح	ثم	هذه التي طلاقها مبهم
في	فقال ست طالق منى	الذي اردت الاجنبية قبل وان كان اسم امرأته	ان	بالطلاق احدا كما وقال
ا	ن قال ان كان غراباً	ثف لم يقبل منه في الحكم ويديمن	الطوا	بلا ثم قال اردت اجنبية من

بالفتح كَيْب الراس  
والكسر ضد الباس

١٠٥

والضم جمع الناس  
من عَجَم أو عَرَب

ل	عبدى حر وجهل	لف	عندى من النساء طوائق وان لم يكن غراما فذ	شئ	هذا الطائر فكسل
ق	فالمذهب انه لا يصدق	العرف	لكل حتى يبين فان مات واراد الوارث	ا	وقف عن التصرف في
ص	ن قرعن لم تخلص	وا	إلى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	هيف	الا انا نرد المـ
ي	بعض الاصحاب في	لف	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وشا	وصل	تلك القرعة فلا يحكم انه
د	طلاتا لموطوءة ماتم بعد	المصدر	لاول اصح (باب الرجعة) و	وا	شان العبد وقال يرق
هـ	راجعتك وارجمتك ومثله	كقولك	جاعها في العدة جاز وصيغتها	دار	عده بلا عرض اذا ارا
ز	ظاهر ولا خفى	استناع	نافذ في طلاق لها وظهار وابلاء لا	رأيه	يكون رددتك وامسكتك و
ح	لا يسقط المهر واذا	واشراج	قيل انه وإن حصل بعد الوطء رد	حتى	ثم يلزمه المهر بوطئها
ط	في العدة لو حصل	واعتلانها	بها فله الرجعة فاقول قولها	دخل	اختلفا وادعى انه
ث	انقضت الا وقد راجعت	وما	عمت انقضاء العدة وقال كنت راجعتك	ز	تقول اذا سبقت بالدعوى و
ج	دعت انقضاء العدة صدق	ا	ى فاقول قولها وإن سبق بدعوى الرجعة ثم	بيد	يومئذ وانت الان
د	الوجهين واذا اتى في	شبه	اذ معا صدقت المرأة في ا	يوم	قوله يمينه فان ادعيا
هـ	وقد تزوجت ام لا نهى	ذلك	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها او كان	الا	طلاق الحرة بثنتين و
و	ان تنكح زوجا بعد	الا	الحر ثلاث طلقات والعبد طلقتين حرمت	ر	عائلة بطلقة واذا اصد
ز	صحيحا فلا يعتمد على	سما	ل ولو بتفسيب الحشفة في نكاح رسم ر	بعا	المطلق ويحصل بينهما
ح	تدعى يمكن في مثل	التي	اذا ادعت انها تحللت بزواج و	الثالث	وطء السيد ثم بعد الطلاق
ط	يلاء من كل زوج يستطيع	لا	الصادقات جاز تزويجها (باب الابلاء) يصح ا	من	تلك الدعوى أن تكون
ث	لحكم بقياس النص	ينصرف	كالمجبوب والاشل لا يصح منه و	ر	دخولا بامرأته وغير القاد
ج	انه الحلف على كونه تاركا	علم	العجز موجود فيهما والايلاء فا	جب	إلى الرنقاء والقرناء فموج
د	التزم حجا أو طلاقا في	ان	ولا يختص بالحلف بالله بسـ	من السنة	بجماعتها فوق اربعة اشهر
هـ	فتضاض بالذكر وهو	الا	موليا وسريع البك والوطء والجساع و	وكان	مقابلة الوطء صح
و	كنايات وليس موليا	سما	ولالامت وباضعت وغشيت وقربت هذا لا	هلا	وارد على البكر ولا باشرت ا
ز	يصير بها موليا كفى	الى	استيقاه الابلاج وان حاف منه مدة ونوى	ك	عازم حلف على تر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 أما ترى يا ابن الحمام  
 ماني الهوى من طرب

١٠٦

قولوا لأطيار الحمام  
 بيكيتني حتى الحمام

و	ولو قال والله رب العوا	لم لا وطئتك اربعة اشهر فاذا مضت ا	لا	ربعة فوالله لا ادنو و
ل	لك بوطه اربعة شهر	فليس بمول فلو ذكر اكثر من اربعة كان	ينصرف	بابلتين وان حلف لا ا
ا	اطؤها الا بحصول المستبعد	وقتا كالدجال والدابة أو حتى يموت	عشرون	من بينها فهـ واذا قا
يكون	يكون موليا وان حلف على	ترك الجماع في السنة الا مرة فقبهـ	وجها	ن الاصح انه ليس س
الا	الان موليا فاذا مد	ووطئها في تلك السنة وبقـ	منها	مدة الايلاء فلا شك ك
في	في أنه يصبر حيثئذ موليا ثم	لو قال ان وطئتك فعل صـ	عشرة	ايام بهذا الشهر لم يكن ن
ا	ايلاء وان حلف لاوطئتك ان	شئت فقالت في الحال شئت صار موليا وا	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات ت
ل	لاوطئتكن لم يحكم عليه السلطان	الان بايلاء فاذا وطئ ثلاثا فالايلاء	ينصرف	إلى الرابعة ثم اذا ا
ح	خلت اربعة اشهر من حين ارسل	المولى يمينه او من حين راجع إن آلى	في	رجعته وانت تسأل ل
في	فيته طوبى بها والفيئة المقاب	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل ان تمضى ي
ف	في الاحرام أو حبت في ذنب	او ظلما أو نشزت أو مرضت فإنه يقطعها ويستأنف	ولا	يقطعها الاعذار اذا ا
و	وجدت في مدتها من الرجال	وإن طلقها رجعيًا أو ارتد وان	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو و
ا	انه عجز عن الجماع فلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفى وعذرنا	هفا	ن هذه فيئة المعذور واذا ا
ل	لم يكن له عذر فا علم	انه يجب وطؤها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طولت بالوطء وكان ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و الا	أوفى بما نذر وإن حلف بطلاق طلقت وإذا	ما كان	بطلاقها نزع وتـرك ك
ج	جماعها فان استدام ما شر	ع فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي إذا أوى	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس س
ت	تمحيصاً حتى يكلف الانصراف	إلى الطلاق (باب الظهار) هو أن يجعل امرأته	مثل	ظهر أمه وكالظهار ر
ث	ئدى ويد وكل عضو ولوا	نه قال انت على كعبين امي وقـال لم	افعل	هذا الا اكراماً ما
وا	واجلالاً . فليس بمظاهر و ها	كذا إن لم يقصد شيئاً في الأصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل قبل
ل	له فهو مظاهر ولوزاو رين	طلاق وظهار كأنت طالق كظهر أمي و	كان	يريد لكل معناها فانها مظاهرا
مظا	مع الزوج تكون مطلقة ثم	مظاهرا منها ان كان رجعيًا وان جعله	نعنا	لطلاق او لم ينو كانت ت
لب	قبله مطلقة فقط و وقفوا	في الحكم عليه عند نيتـه في	مثل	انت علي حرام فلو يكون كون
•	هذا يقصد طلاقاً أو ظهاراً عا	ملناه به وإن نواهما بخير احدهما وفي وجه	اخر	يكون طلاقاً وامـالو و

بالفتح طَبْرٌ يَهْدُرُ  
والكسر مَوْتٌ يَقْدَرُ

والضمّ شخصٌ يُذَكَّرُ  
بالاسم لا باللقب

بين	بين انه انما كان من المحر	مين	عينها أو لم ينو شيئاً فعليه كفارة بمسب	و	إذا علقه بشرط كان حاصله	صلا
ل	لحصوله ولو خاطبت احدي	وجا	تك وقلت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر امي فلو انك	وانك
ح	حرصت عليها وتزوجها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزوم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	فيه عائدا بان	ا	نه ممسكا لها بعد الظهار وقصد تآني	وامكن	فراقها فليسوا اتصلت	ت
ي	يومئذ به فرقة تسز	يل	النكاح كموت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وباشبه ذلك	فلا عود اصلا	اصلا
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الأصح	والثاني	هو عود وان شراها وفد	وقد
ا	اوجبظهارا فلا عود ان	شرا	ما متصلا بالظهار ولو فرق بعهد	ماكان	منه من العود لم يجعل	جعل
ف	ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الاطهر للمس بشهوة	ه
ا	اما الظهار الموقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فعلا	لا امساكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا أن يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة لزمه ا	ن	يتزع ولو قال لاربع	بع
ق	قبله اتن علي كظهر امي	فخر	وجه من الاثم اذا عاد بأربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه	ضه
ط	طلب التأكيد ففي حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	أثناء	الظهار ويكون بالكلام	م
ا	الثاني عائدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا بشرط كما روى	روى
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب عمل	في	العمل والكسب فيجزى صغير واقرع و	مثل	اعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف أو زمن لا يرجي ومن هو في ا	سر	هرم وجنون مطبق ويجزى أعور واصم و	سكران	وفاقد انفسه واذا	اذا
ه	هو فاقد لاذنيه فلا تر	دد	في جوازه وكذا اصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد او كان	كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	وانملة من الابهام لم يتأصل	تأصل
ث	اثبات جوازها عند	هم	ويجزى مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق وا	نثاه	سواء لا ام ولد وانما	ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه و	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحلوا ومنعوا	ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	اهلك	ورأس مال ومسكن وعبدین مثنین الفتهما	و	ان عجز عنها لزمه ان يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم من	مقدمة	الهلل نازمه هلالين أو من اثنا عشر	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف	خفف
ا	الأمر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	للطره فلا تجزى القيمة ولا يجزه	ه
ح	خروجه لمن تجب نفقته كما	بن	واب ونحوها ولا لكافر وهاشمي وما	شبه ذلك	(باب اللعان) مسن	من

وما بقي لي لمة  
ولا لقا من نصب

كان ماني لمة  
مد شاب شعز الله

ح	عاب امرأته بالزنا وفتح ر	تاج	الحد أو التعزير على نفسه فله حرؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأنم في	ح
ق	قلف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت واذا اتت بولد لا	ا
ع	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معهما في البيت ثا	لك	وعلم الزوج انه زنا	ا
ب	بها واثت بولد تعد	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يجل له النفي لنسب	نسب
هـ	هذا الولد الحادث بتسا	بيع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعن	على	الفور وان شـا	ا
ف	فيؤخر إلى الوضع ثم يقيم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وما ار	افعلا	ذلك الا بشبهة فهو و	و
غ	يعرض على واحد او	اثنين	من القافة ولالعان واذا وطىء بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجاءت	جاءت
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعن وليشهد اللعان جمع من	اصدقا	ثهما وغيرهم واقبل ل	ل
ص	صوره اربعة فان بلغوا	تسعين	فأكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في اشراف مكان لعل	ل
ذ	ان يزدجر بالتغليب	ثم	يعظهما الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيتهما وأول ما	ا
ح	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك اربعا بالله انه لمن الصادقين فيما رماها به	ونحوه	قلدها به من زنا اضاف	ضاف
ك	كونه اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتقرم بعده	هـ
ا	ان تقول من قيا	م	اشهد بالله انه لمن الكاذبين اربعا وبعدا	لرابع	والا فعليها غضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفى الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبه	شبه
ج	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وابدله بحلف أو ابدل غضباً بلعن او	كان	مقدماً لهما لم يصح ثم انه	هـ
ا	اذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتابد تحريمها عليه ولو أقدم	على	قلدها اجنبي حد واذا	ا
د	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحداث	فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للامكان ولا ينتفى عنه ا	صلا	الا باللعان فان لم يمكن ان يكون منـه	مثل	الصغير والمسوخ اوجا	ا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة اشهر انتفى بلاللعان عنـد	علما	ثنا وان وطىء بشبهة وحصل	ل
ح	يومئذ منها حصل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وقفها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ع	تعين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الا بعلم كفية وحفظ مال ا	ونحوه	فان ادعى جهـلا	ا
ف	في كونه فوريا او جهل	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منـه	والخا	رجون عن مجالسة اهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجسو	ز	نفي الولد ميتا ولو ولدت اليوم ولدا وا	مس	ولدا وقال السابق	ق



والضم جمع الناس  
ما بين شيخ وصبي



بافتح خوف الباس  
والكسر شعر الراس

أ	أبني دون الثاني لحن	يد	هـ نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ب	نأني وطء امته من و	و	لدها بلالغان فإن وطئها وادعى انه	كان	استبرأها صدق يمينه ولو و	و
ج	ي يطؤها اثنان بشبهة و وقف	وقف	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعاه عرض	على	المقابلة فان كانت ورا	را
د	س سابقهما قد حاضت ثلاث	ثلاث	حيضات أو حيفة فهولئان إن لم يكن الأول زوجاً سواء	فعلا	وهما حران قد ثبت	ت
هـ	قط قطعا اثلاثهما أو احدهما و ليا	ليا	خذ بقول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	كقول
و	القائف أو حصل الاشكال	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ ويتسب إلى من	سو	لت له نفسه واختاره	هـ
ز	م منها (كتاب الايمان) تمت	تمت	لا يصح الا من بالغ عاقل مختاراً صد ايرا	دا	ليمين ويصح ابرادها	ا
ح	ع على الماضي والمستقبل والكلام راجع	راجع	إلى المستقبل فان حلف على ترك واجب ا	و	فعل محرم عصي فلزمه اتيان	ن
ط	ا الحنث والكفارة فان اورد ها	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنث أولى ولا	عندرا	صلا عن الكفارة أو لفعل	ل
ي	و وهو مباح فهو مأمو ر با	ر با	جتنب الحنث استحباباً وانقادها لا يجا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ك	ا أو الوصف فما كان من	من	ذلك لله مطلقاً ولغيره بالتقييد كالتقا	هرا	والرحيم والمحبي	ي
ل	ل لم تبطل يمينه وان تأول قبل	قبل	وان حلف بما لا شركة فيه لغـيـره	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	م ملك يوم الدين والرحمن و	و	الاله والحي الذي لا يموت فلا يؤول	لذلك	ولا يقبل وان حلف	لحلف
ن	ر رجل بمشرك كالبر والو صول	صول	والسميع والحي لم ينعقد الا بالنيسة و	الساد	لباب الشركة من صفات	ت
هـ	ا الذات التي لا تختمل مواد	مواد	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله	بالله
و	ق قالوا لا يقبل منه السلطان	السلطان	تأويلا وعلم الله وقدرته وحقته و	ماكان	يطلق وصف الله العلي	العلي
ز	هـ به كذلك الا ان يتأ و	و	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	على	المقدور والعبادات فسلان	ان
ح	ا التأويل يقبل ولو قال ا طلع	طلع	الله أو أشهد الله لم ينعقد وإن قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لسم	م
ط	ن نجعله الاكناية والمقسم على	على	غيره لو قال اتسم عليك بالله لتفعلن و	نحو	ه فان قصد الربط	ط
ي	ل لنفسه باليمين انعقدت بلاد	بلاد	فاع وإلا فلا (باب جامع الايمان) لو ان ا	مر	لمأ حلف لا	ا
ك	ا اسكن الدار فليخرج فان قال بني	بني	ومتاعى فيها فدخل لنفله وزيارة مر	ضى	لم يحث ولو أتى	ي
ل	ي ميثاً انه لا يدخلها و شا	شا	ء أن يديم لم يحث أن لا يركب ولا يلبس	و	لايقوم فاذا	ا
م	ذهب ذهب يتديم ذلك ور	ور	اء يمينه حث وكذا لو حلف لا أمشي ولا	اسرى	فاستدام حث وكذلك	ك

فكان منه منسكى  
وراحتى من تعب

١١٠

لما أصاب منسكى  
فأح عيبر المشك

ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخله حنث لا بسطحها	ونحوه	ولو حلف لا يدخل	ل
م	مسكن احد فليفتسه	الفتيه	بالحنث بدخول ولم يسكنه عارية ولو قال	السا	ثل كان القسم	م
ع	على دخـول دار	احمد	فالحنث لا يحصل الا بدار يملكها ولو حلف لا يثا	بع	ابن الوالى فعزل من	ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فإن كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ	خ
و	وليه امة فلان او	ز	وجته فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا ان يشـير	ير
ل	للشخص بعينه ويسر	يد	ه ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب اخر واحـال	ال
ا	الدخول منه لم يحنث و	و	ان دخل من الأول والباب متزوع حنث	فعل	هذا العمدة المر ثم	م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشير إلى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه في	مثل	هذا لا يحنث الا بشرط	ط
ب	ثبوت الاسم ويقاؤ	ه حتى	لو طحنها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيت من حلف على	ي
ت	ترك أكل الخبز وان	ا	قسم لا يأكل سويقاً حنث بسفه ولو رو	ي	منه شرباً لم يحنث ولو	و
ا	اقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	بسفه لم يحنث وان حلف لا يـ	و	قه فطمعه ولفظه فـيـل	قيل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الأول اصبح وان حلف لا أشـرب	عمرى	من هذا الكوز فصبه في	في
ع	علبة وشربه فلا حنث	لديه	وإن حلف لا يأكل اللحم فهذا معـ	ور	في أكل الشحم وفي	ي
ا	الكلية والكرش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وإن حلف المتأ	بي	من اكل الشحم فاكل سناماً	ا
و	ولاية لم يحنث ولو	بني	يمينه على اللحم حنث بأكل نعم ووحش	ونحوه	الطير لا السمك أو حلف لا	ا
ا	أكل الرؤوس حنث برؤوس	شا	ه وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل	ل
ل	بالفضه حيا من دجاج	ور	أل وطير لا سمك وجراد وان حلف	من	اكل الادم فاكل من	ن
م	ملح ولحم ولبن و	نحو	ه حنث وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منصفـا حنث وليس	س
كا	كائن حائثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفة ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والعنب	ب
ن	نحته وبالرمـان هذه	ثلاثة	منها هي اعلاها وان حلف لا يلبس شيئاً	فعلى	الدرع والجوشن والنعال	ال
ف	في الاصح يقع ذلك كالثياب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره إلى	مثل	قميص أو قباء أو تخفيقة	تخفيقة
عائ	هان ولم يحنث به والمعرو	ف	أنه لو حلف لا يلبس حليـا فلبس	احدى	الخواتم من الفضة أو ذهب	ب
ي	يحنث وان من عليه او اذا ه رجل	فما	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد	ذكر	وا انه لا يحنث مـن	ن

ث	ثوب له لبه ولا بما	استطاع	من صنایعه الا بشرب مائه عطشان وا	ي	رجل حلف لا يجد	جد
ب	ببائه فلانا واقفاً الا	اخذه	بالضرب ثم وجده فتفت شمسه	و	عضه وربط بسديه	به
ت	تنكيلا به حنث	فا	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح و	نحوه	لم يحث بذلك ولو	و
ا	اقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	ا فاشار اليه أو كاتبه وراسله لم يحث	والتا	فه اليسر من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا لامال له ويحث بثوبه وبدن شا	سع	اجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حيناً أولاً يساً	له	زماناً أو دهرأ أو حقياً بر بادني ز	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنداً ليستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يحث اولاً	يكون	متزوجاً اولاً يتصرف في	ي
م	ملكه ببيع فوكل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يحث و	بعد	لو حلف ليضرب عبده	هـ
ا	الف سوط فسد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم أن	الف	السياط اصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا ايضاً في الاصح والا	فضل	أن يكفر وإن حلف من تمرة فاختلفت فاكل	الجميع	الا تمرة لم يكن حائثا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيتو دعها	اما ناسياً أو جاهلاً أو كرها	منه	فلا حث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف ليأكله	اول	الشهر فثلف قبله لم يحث وكذا لو ثلف	اكثر	او شيء من وإن حلف لا يفارق	ق
ا	الغريم فهرب منه فان ا	شهر	القولين الملقطوع به انه لا يحث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلاً قاصداً	ر	فمها فالاشهر لم يحث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انعدت لم يصح وان او	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صحح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	حوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	فله لا اسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم حث الا اذا آل	لي
ا	استثناءه بقلبه ولو	قام إلى	الصلاة فسلم على المأمومين وفلان	ما	مت لهم فعلى ذلك الطراز	از
وي	ويحث ان لم يستثنه	يوم	اذ (باب كفارة اليمين) اذا و	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك الحث ثم يتخير	الحا	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة ا	ود	فع لكل واحد مد تقى	قي
هـ	هو من قوت البلد لار	دي	معيب أو كسوة كل قميصاً أو سراويل او ازا	را	ولا يجزى منطقة وخف	ف
ب	بل يجزى لبس به قسوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزى الدرا	هم و	ان كان معسراً صام	م
ا	اياما ثلاثة وللعبيد المكفر	ين	الصيام فقط (باب العمد)	د وا	ذا تزوجها وبمدا دخل أو استدخلت	لت
ح	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملاً اعتدت بالوضع فإن ارتا	ب	بما رضعت تشهد اربع قوابل أن	ن

ملّت دموعي حَجْرِي  
وقلّ فيه حَجْرِي

١١٢

لو كنت كابين حَجْرِي  
لضاق فيه أدبي

هنا لو بقي لتخطط	شعبا	وتصور ادماً انقضت به العدة في الاصح	و	اكثر الحمل اربع سنين واما	ا
مدة اقله فانها تكو	ن	سنة اشهر والحائِل من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا	ا
المطلقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفى وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضاً فحين تعانين	ن
الحيضة الرابعة ويتصور بتما	ثمانية	واربعين يوماً على الضعيف وا	ما	على الصحيح فبتمام سبعة واربعين	ن
ولحظة هذا في الحائض و		اما الطاهر فبتمام اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين في	اشبه	القولين وسن الإياس حكي	ا
كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاماً بل اثنين وستين وقيل إياس نساها فمن بلغت	ذلك	وانقطع حيضها	ا
لزمها أن تعتد	بوتوفي	ما عليها بثلاثة اشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال	ل
الحيض عنها قال الشافعي رحمه الله		تقف إلى الإياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم	م
هجم عليها الحيض بطل	ور	جمت إلى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	ء حيضتان وذوات الإياس	س
منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعياً فالمنقول	ل
الاصح من قوله رضى الله عنه	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائناً لم يكن	معدولاً	بها عن الاماء في الحكم	م
ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تعتد كالمطلقة واما عدة الوفاة	من	كانت حاملاً فالوضع ومن تكون	ون
منهن حرة حائلاً	فا	ان عدتها اربعة اشهر وعشر و	العد	ة للأمة نصفها ويجب على	على
الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها أن تنتقل إلى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته تكاح في الدين	دين
الا أن يثبت موته ا	و	طلاقه وفي القديم تربص اربع سنين	مثل	اكثر الحمل ثم بعد التربص	ص
جعل كالمتوفي فتعتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدهما ومات لا بعد	و
تعين أو بيان اعتدنا للوفاة		ان كان لم يطأها أو وطئها وهما ذ	و	انا اشهر أو اقراء في رجعي	ي
من الطلاق واما في	البا	ئن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن	ن
بان ترك الزينة كما	وصفو	ا فلا تلبس حلياً ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما	ا
هو طيب لا تأ	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتنا	ع	من الاكتمال بالاعمد فلو	و
عسر جاز الاكتمال عند	الكا	فة ليلا وتغسله نهراً والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها	ا
لكن اذا احتاجت للتما	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهراً	واما	الليل فلا ولا بحمل	ل

بالفتح حَجَرَ الرجل  
والكسر جمع العقل

١١٣

والضم اسم النقل  
لرجلٍ تشبهُ

ت	تطرق البائن ايضاً و	السلطان	ينمها من الخروج الا لوء	العشرة	وبذاتها على السكان	ن
ا	أو ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكتته فـان	الى	تطلق السكنى لها واجب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منزله فله نقلها ولا يساكنها ا	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تمضى	ي
ال	الى مسكن باذنه فوجبت ا		لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه أو إلى سفر تجارة أو	و
ث	تواب ولحقها	سما	ع الطلاق فلها ان ترجع وأن تمضى	في	حاجتها فإذا قضتها وبقي	قي
ز	زمن من العدة فاو ر	عيل	يسافر ترجع معه لثم بقية العدة	المعر	وقه في السكن ولو بقول	ل
ح	مخرجي للنقلة واذنت ان ا	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	قة	ان القول قوله والحكم في	في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما أن تعتد اخرى	و	تقدم عدة الحمل في	ي
هـ	هذا وغير الحامل تجرى على القيا	س	فتنقض عدة الطلاق ثم	تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها	ا
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يهجرها حتى تنقض عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطأ	ا
ا	الزمن استثنى ا	لا	عتداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الأصح نقلاً	لا
ج	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يهجرها	وا	لرجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ث	تاريخ العدة وان طلق و احد		رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضى	حدها	وانكر فإن عـرف	ف
م	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	إذا قال طلقت بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقـال	هو	ما ولدت الا بعد ما	ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في امة اوجب اذا	فا
ال	الاستبراء لها قبل الوطء فلا	يأتي	من ملكها حاملاً حتى تضع ومـن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
ح	خلف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات الاشهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	خ
ر	رجل ملك امة معتدة او	بملك	زوج أو مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطؤها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعها ثم انثى	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الا	ستبراء على الصحيح وان زوجها طلقت بعد الدخول قال	اكثر	اصحابنا متى انقضت	ت
ا	العدة استبرأها اما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرأ قطعاً و	من	باع امة وطئها وهو	و
ل	ليستبرئها كره خوفاً على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقره لا	ثلاثة	تستبرأ امة توطأ	طا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 فلاح زمني السقط  
 وميضه كالشهب

١١٤

فانول بردة السقط  
 من فيه عين السقط

ب	ستبراء ووطء رجلين يجب	لدمات سيدها وان عتقت وهي مزوجة أو معتدة فلا	قد عتقت ثم تنكح وكذا ام	ق
ت	متة بلين امرأة لم تمت	مدة الأول (باب للرضيع) تماثبت	به استبراء أن يشرع في الثاني اذا	ب
ث	في بطنه حرم وان جبن	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقد	ضمت سنا يمكن في مائة	س
د	اللبن أو أكثر الا إذا كان نفس	للبن بماء ونحوه حرم سواء كان	ثم طعمه حرم ولو خلط	ث
ذ	عليهما محرمان ولا تقضي	ف انه يحرم ان استوفاه والابهار والسعوط وان	اللبن مغلوبا فلاصح من	ال
ر	الحولين خمس رضعات فليس	المشروطة أن يرضع وهو حي لم يز	به في الحقنة والرضيع اوصا	ب
ز	عد نفسه مختاراً فهي في	الرضعات يشترط الفرق فاذا قطع	تفع بدونها حرمة و	ت
ح	فالتفت ثم عاد في الحال	رضع وانتقل من ثدي إلى ثدي أو أحس	رأيهم رضعة ولو تحول	ز
ج	اقل وشك هل حسي	لى رضاعه وشك هل رضع خمسا	ورضع فهي واحدة ولو	و
ب	لمرضعة تصير ام الغلام	إلى أن وصل إلى جوفه ام لا لم يحرم و	هذا الرضيع حين دخل اللبن	ح
ا	إلى اخوتها من الرضاعة مثل	وآبائهما واولادهما آبائه واخوته و	ويصير صاحب اللبنة	و
هـ	مستولدات فرضع صبي	لو كانت لرجل خمس عفا	النسب وعند الشافعي	ا
هـ	ذلك لان اباه كان واطناً	صار ابنه وحرمن ايضا على الصبي	جميعهن مرة مرة كفي و	ج
و	ذا اللبن لا ينقطع الا	نسب ولد فاللبن له وحكم	تلك النسوة وكل من	ت
و	ضع بين زوجتيه اما	التطاول وكذا او انقطع وعاد ولو	متى ولدت غيره وان ادى	م
ز	ومن افسد على الزوجين	ة أو ناسيه فانه يفسخ النكاحا	أرضعتها المرأة أو أم إحداهما	ا
ح	يجب به) يجب على	عليه نصف مهر المثل (باب النفقات	عقد نكاح برضاع صا	ع
ح	بالتوسط مد ونصف هكذا	عشر اوقية والمعسر مد والذبي هو	الموسر مدان والمد	ل
د	وخبزه فان تراضيها بابدال	كل يوم من قوت البلد وعليه طحن	حصروه ويكون حياً يلزم	ح
ذ	لا والادم مما كان غالباً	ى إليه الصحة منهما الجواز وكذا لو واكلته	ذلك بعوض فوجهان والذي	ذ
ذ	الخبز بادام اصلاً	اعسار قدره الحاكم ومن لا يـ	في البلد فان اختلف ليسار	ف
ر	الكفاية والعماد القويم	ه غيرها وتجب لها كسوة يقع بها	واجب لها الادم اذا اعتا	و
ر	به وما يكسون	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومرقد	البلد وعادة اهـ	ل

بالفتح تلخج وبرد  
والكسر ناز من زند

١١٥

والسقط بالضم الولد  
قبل تمام الارب

ق	تعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا ما تفعله	لائي	من الخضاب ونحوه بلى	ي
ط	طلب المشط والسمن	يوم	تحتاجه وما تنظف به من الصدر والمرند	على	الزوج واجب لما	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	اكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثمال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت ا	ثمين	لم يجب فان قال انا اخدمها لم يلزمها و	من	لزمه خدام لئانه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقتهم في	الرا	س مد وكسوتهم ونجب النفقة بائنين لا	ثلاثة ا	العقد والتمكين بالمرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	اهلها ونجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت او امة قالوا	ا
و	ولا تسقط لعجزها عن الوطاء	والعشر	ة بمرضها او ونقها ولا لعباله نكحها	ف	والامة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد إلى القرين	ين	ومن القرين إلى السيد فلا نفقة لها ولا تجب ا	لا	اذا سلمت ليلا ونهارا اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت من	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكثت بعد ا	علامه	زمانا يمكن وصوله لو	و
ا	اراد وجبت النفقة من ذلك	ذلك	الوقت وتسقط بشورز وسفر لم بأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جري لحاجتها والحج حاجتها فلوردخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فـ	لنا	خر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر لا يجوز لـ	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات التأ	نيث	ليس لمن صوم قضا	ا
م	متنع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير إذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المؤمن الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج ا	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ك
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	اتفق حاملا فيانت حائلا اسـ	رد	معثدة الوفاة اختلف	ف
ال	القول في وجوب سكنائها ولا	خلا	ف في انه لا تجب نفقتها على ا	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
حج	خير الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينها وقد	يم	التمكين اذا اختلفا في	ي
د	نفيه صدق بيمينه و	ما	تأخر من نفقتها صار ديناً في الذمـ	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	كون
ر	وجه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحاكم فان شاءت المقام ومسى	ما	بعد عن لها الفسخ روى	روى
ال	العلماء ان لها ذلك ومن	ابن	بمكان وماله منه على مسافة القصر	اشبه	المعسر والمكاتب قالوا	ا
ك	كالغني ويمهل ثلاثا لرجاء ا	مكا	ن والكسوة اذا اعسر بها فكشـ	ذلك	يفسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا تعر	يل	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكـ	وا	انها تثبت ديناً وبقضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة إن كان مكاتباً فـ	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

باب نفقة القريب ( لاصول )  
مطرّح كالفقمة  
فقلت هذا مطلي

١١٦

باب نفقة القريب ( لاصول )  
مطرّح كالفقمة  
فقلت هذا مطلي

ل	(باب نفقة القريب) لاصول	ل	وا انها تتعلق بذمته ولها الفسخ بعد الثا	ذكر	اكتسب أو تجارته وعند علمها	ا
ق	الاخر في دين الحق	كل	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	نا	لم النفقة وكذا الفروع ا	ل
ا	الصغير أو مجنوننا اوزمنا	اسم	غير المكتب ان كان ينطلق عليه	هو	نعم تسقط لكبه وغنا	ن
ف	اعفاف الاب بخلاف	في	كبيراً فالصحيح انها تجب لاصل لافرع و	كان	قلنا بوجوبها واما اذا	ق
ي	ماسواها ثم بزوجه ثم يعطى	اخر	اوجه اوجب نفقة زوجته وبدأ بنسه و	من	صحح العلماء وجوبه و	ص
هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسمه	هـ	الاصحاب الام احق وقيل يستويان فيكما	بعض	الولد ثم الاب ثم الام وقال	ا
ا	على الاقرب والابوان اذا	ها	بنفقتة معاً وإن لم يستويا أوجبتا	امرا	جميعاً ومن استوى فرعاه	ج
ل	بعدهم يلزم الاصول	المؤنث	الاب ثم اباه الاقرب فالأقرب ثم	السلطان	تنازعا فيمن ينفقه الزمها	ت
م	نفقة الزوجة ديننا نعم	مثل	في المطالبة بها ما لم تفت فانها لا تصبر	الملك	منهن كذلك ولمس	م
ق	را عليه فان لم يلق	حد	هرة بطلب فانتها وعليها ارضاع ولدها اللبا	المجا	اذا فرضها القاضي فلهم	ا
ص	من العلماء يقول يتصور	يفة	رضاعه وإن وجد غير الأم فطسا	هدا	عنده مرضعة تعينت لتعا	ع
و	اذا طلبت اجرة مثل فهر	و	الاكثر ان بصحة انها اولى بارضاعه	قطع	أن يأخذها الاب كرها والذي	ا
ذ	له قبل الحولين وكذلك	فاطمة	وإن تبرعت الاجنية ثم لا يلزمها ان تكون	اياه	لازم أن تجاب وان تلزمها	ل
شهور	مه والسرية تفضل على المشهور	وخذ	م عليه أن يضيعة وان عدم نفعا	حر	عليه نفقة رقبه وكسوته و	ع
ثم	في ذلك على العرف ثم	يجه	كسوتها على نفقة أمة الخدمة وكسوتها وتعر	ض	صفة بنفقتها ومفرو	ص
ي	لا يطيقه وتروجه في	وما	فاه بطعامه ان يطعمه منه ولا يكلفه ما يضره	وا	بعد ذلك يستحب اذا	ب
ذ	لا يجوز أن يؤخذ	شبه ذلك	ويعقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	قامه	وقت الصلاة في السفر والا	و
كرا	قيق ان تعذر فيه الكرا	والر	لدها ويبيع ما له في نفقة البهائم	بعده	الا ما فضل منه	ال
اختلاف	ليق بها ولا اختلاف	ا	ته ييمه (باب الحضانة) والاناث	فا	كما يكلف ذبح المأكول ان	ك
ا	امهات الاب ثم تقدم اختا	بع	الطفل ثم امها القربى فالقربى ثم تتا	ةوالده	في انه لا تتقدم امرا	ف
ل	من لا يرث فليست من اهل	كل	م العمه بعد بنت الاخت والجدات	مقا	ثم خالة ثم بنت اخ ثم	ثم
حر	الحضانة لكل ذكر حر	اسم	وايه على اخت من اييه وتثبت	مه	الحضانة وتقدم اخت من ا	ال
و	يعينها ابن العم ولو	مؤنث	يده بنت عمه المشتهاة وتسلم إلى	في	قريب وارث ولا تخلى	في



بالفتح أخذ الناس  
والكسر أغلا الراس

١١٧

والضم للانكاس  
من المكان الحريب

ص	صارت لذكور واثاث كانت	الا	م أولى بها ثم امهاتها ايضاً	على	الترتيب ثم الاب وتنصرف	ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد للجد ثم امهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثه	على الاب فعيثوا	وا
ا	الاخت لأبوين ثم الاخت لام	ثم	الحالة والصحيح هو الأول واذا	احر	ز سن التمييز طفل	ل
ج	جعلت الحبرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاخر حول اليه وغير خا	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة امه وان اشافت نحو	نحو	بنتها لم تمنع زيارتها وترك	رك
م	مرة في ايام كالعاده لازا	يد	عليها ولما تمرضها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات	ات
ا	البنت معها ولا تأتي الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها لـ	و	مع الاب نهارا ولسوا	و
ع	عدم الاب والجد واختار احدا	من	العصبة قدم الام ولسوا	نلوا	ت الام وكرهتها ما	ما
ا	اجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	نفة التي بعدها على الترتيب وما	وما	لرقيق ولا من يعاب	يعاب
ل	لنفسه حق والكافر لاند	عه	يحضن مسلما واما المزدوجة فتي	اشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و
ع	عم للطفل أو قريب	وكان	من أهل الحضانه بعدها استحقت مع	ذلك	ولا حق لمسافر فاذا ما	ما
س	صار السفر لنقله فالاب احت	من	لام ثم من بعده محارم العصبه	والحا	رج من المحرمية لا يمكن انتقالا	لا
ب	بمشناه وتعطى بنته با	مره	(كتاب الجنائيات) ولا يقتص ممن به	مس	جنون ولا من صبي	ي
و	ويرسم ويقتص ممن شرب عر	ما	اسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل ا	حد منهما من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد بمثله او رجل	كان	كافرا بكافر فجرحه فعتق الجارح او دخل في	سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا	ا
خر	خروج لها مما	و	جب من القصاص ويجب ان يقتل ا	لمذكر	بالمؤث ويقتص لاب	ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذمي ومرتد ومن	سميت	اعنى المرتد اذا	ا
ث	ثار عليه ذمي فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم اسلم وسرى	به	الجرح فمات ففيه اختلاف	و
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعزر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال	ال
ا	الخطأ لا قود فيها	وئاما	رها الدية كن يرمى هدفا فيقتل والعمد هو اذا	نفا	ل يقصده بما يقتل غالبا فمات	ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالوا	او	لا قود فيه ولو	و
ج	جنبه من الطعام وقصد	تقدم	له جوع وعلم به او كان الحيس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه	جيه
م	من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غرز ابرة بغير مقتل فحد	ث	منها تورم والم حتى مات لا	لا

هل ينطقوا قبل الرقاق  
بالصدق أم بالكذب

هذه علامات الرقاق  
فانظر الى اهل الرقاق

م	من مات فوراً بلا اثر فذلك الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضربه بمنقل	وجعل يضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه الا	لقاء في نار أو ماء مفروق له أو عصر منه	للمذاكير بشدة أو خنقه حتى	ا
هـ	هلك أو القاه وقسا شرف	به على ماء فلقمه حوتاً أو ألمه عقرباً	اذا كانت تقتل غالباً ففطس	ص
ز	وجب ولو اكرهه الو الى	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ح	التمييز لزم الامر ولوا سر	رجلا او امسكه لمن يقتله فالتقود	القاتل ولو شهد عليه	هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتردد	في شهادتهما فقتل بها فرجما واقسر	بالتعمد لزمهما القود ولو	و
ت	توخى له سما قاتلا وا	لقاه في طعامه فأكله الرجل جاهلا فا	هم يقول لا يجب	ب
ث	منه قود بل دية وان قام	واكرهه على اكله ووجب القود ولو قتله بسحر	مثله الموت غالباً وقع	ع
م	ايجاب القود وان كانت به	سلعة فقطعها رجلا اعتد	صا على شرفه فمات فرض	ض
ح	عليه التقود وكذلك ا	لانسان لو يشترك في قتله الو	قتلوا به جميعهم	هم
ا	اما إذا قطع احدهم ا يا	ديه وحزه الاخر قطع للاول	ما فعل وقتل الثاني	ي
ل	لكن شريك المخطيء اذا ما	تعمد لا تقود عليه ويقنع من	شارك والدا وكذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقتص وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	وجوبه ولو داوى جرحه بمضر	ر
ق	قاتل وليس بموح كان ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف له	شروط قصاص النفس فالجماعة	هـ
ل	لو اشتركوا وجمعهم الوقت	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوه	واحدة والجروح مثله	هـ
و	ويجب القصاص فيما قد	ر منها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	فيها الى العظم كالموضحة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو اوضحه فسا	الجرح بعض رأسه ومثله يتوعب او	يزيد على رأس الشاج فلا	ا
خ	خلاف انه يوضح عليه	الكل واذا زاد مستحقه اخذ ارشه ولو أن	هشم من رجلا	ل
د	رأسه بموضحة قال الشافعي	أوضحه وأخذ الارش للزبياد	وقصاص الاعضاء لازم	م
م	مثلا بمثل لا يعدل عنه	وه في اذن ولسان وشفة وذكر وانثين كما	ومارن وجفن ومآتي	قي
م	مقلة واليتين وشفرين والجاني	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	ولا يسار يمين وان فقد	د
ال	اليمين وكذا عكسه وا	لأنملة لا تؤخذ بالأخرى ولا عين صحيحة بعامة و	زاحدهما بالصحيحة ولو	و
حز	خزخ ربع اذنه واستأ	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقنع بر	بع الاذن وان قد	قد

والضم ارض تفصل  
على امان النصب

١١٩

بالفتح رَجُلٌ متصل  
والكسر خَيْرٌ قد أكل

ل	لرجل اتقا من اصلها فله	ان	يقطع مارنه ويأخذ الارش للباقي	وما	بؤخذ بن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس وبؤخذ ولو قطع الزند وما	اشبهه	من فوق المتصل فلبت	ت
هـ	هذه محل قصاص فان اراده	تبع	المتصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لما لا تؤخذ بشلاء نعم	عم
و	وجها العكس ان لم تخفد	ركا	ولا ذكر صحيح باثل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	ل
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع به	به	الجميع من ذكر الكبير ولا بأ	س	(باب عفو المقتص) تقول	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عفا على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عفا ولم يتعرض ا	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفا على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقتل لا يقط القسود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	احد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حتهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفل	ل
ع	على انا نجس القاتل العام	العام	والعشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الاقرعة	مما لا	بد منه وان وقع	ع
ا	احدهم به فقتله فالباقيون في ا	حج	التولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل لا	يحن	وجوبه الاعلى المباشر	شر
ل	لقتله ولورسب عفو احدهم فهد	المحمل	نفسه دمه يجب عليه القسود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ا	ام لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص او زال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفا عن المبا	شرفي	تعديه وقطعه العضو وقال هذا التنا	لف	عفوت عنه وعن سراية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكانا	بضاً دية العضو غير لازمة	و	اما الحادث بالسراية فالاصح	ح
ا	اجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يتخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن احد من اصحابنا	الر	خاصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مام بل عليه افتقاد الشيء	لشي
ال	المستوفى به والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحن بل يوكل أو يستأجر ولا يلز	م	بأجرة المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في ا	فخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفورا وبمهل	مثل	الحامل حتى تنفع وحى	ا
ي	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى أن رجلا يقتل سهلاً ثم	عمر	ا ثم السبيل قتل بسهولة	ل
ثم	ثم الدية لعمرو و	السبيل	من ماله فإن عجز اقتسم بالسوية	وز	عموا انه لو بدر الاخر وسبق	ق
ا	إلى قتله اخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقتل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحد ينلج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج يبيئك فا	وما	له باليسار فقطعها نظراً	ر

والقسطع ظن حسب ب  
 اذا قطع ثم قتل ضم ضم  
 رى الذى ليس مقدر ا  
 بمثله فى الاصح بل ل  
 تحريق وتفريق وضغط ط  
 القتل باللواط والحر ولا ا  
 نفسه فلوليه حر أو عفو و  
 ن سبق المجنى عليه قال قال  
 الولى على القصاص بناب اب  
 نابه سقط القصاص ولو و  
 وصي على شفا ا  
 ا يجب دية منغلظة وقيل ل  
 فلا دية فى الاصح وجعل على  
 لب بها السلطان فالقت جينا ا  
 ان وقع فيها وهو وهو  
 ضمن ولو انخسف السقف ف  
 امره بتعليه ففرق فى ي  
 يقع فيها ولو حفر منها ا  
 القولين ولو جعل ل  
 باذن الامام أو لمصلحة نعم م  
 الميازيب يجوز اخراجها وقيد قيد  
 بت فقتله وجبت الدية بهذا ا  
 وقت البناء المؤسس المؤسس

لا تتركَنَّ للصَّلَّ  
 ولا تنق بالصَّلَّ

خ	خبره فان قال كان	من	ظني انها تجزى وقال ظنتها اليمين للدهش وما	اب ذلك	اب ذلك
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع بيمينه و	و	و
ب	بينهما فيقطع ثم يقتل و	هذه	المقاصة فى القطع المقدر اما الجرح	السا	السا
و	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح واراد الوارث القصاص فلاننا	بع	بع
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فيمن قتل بالحجر والحشب انه يقتل بمثله و	كل	كل
ج	جار مجراه والاولى اجبا	ز	ه وأن يقتص منه بالسيف ولا يتبع مر	اسم	اسم
ت	تمائل بل يقتص بالسيف ولو	ير	بدالمقطوع القصاص فاقصص ثم اتت السراية	على	على
ح	على نصف الدية ولا ير	تقى	لاكثر ولو مات المقتص منه فهدر ولو ماتا	فا	فا
ا	العلماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	حول	حول
ل	لطفل لم يضر لم يمكن	ولى	الطفل ولكن ينتظر فنان نبت	مثل	مثل
ح	خرب الميت وفسد امر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (باب موجبات الدية) اذا	جا	جا
م	موضع عال فصاح با	زا	ته أو ناداه أو شهر سلاحاً فوقع قسا	لو	لو
ك	القصاص واما البالغ اذا ثار	ره	بمثل ذلك فوقع منه ومسا	ت	ت
ك	كالبالغ مراهن يقظ صحت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	وطا
ف	فرعا ضمنه ولو طرح بمسبة	ولد	أصغراً فلا ضمان ولو وقع هارب منه فى برقا	لو	لو
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	هنور	فلا ضمان وان كان اعشى أو فى ظلمسا	ت	ت
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صياً لبايع و	و	و
ال	البحر ضمنه ولو حفر	على	ملك غيره ابارا عـلدواناً ضمن	كل ما	كل ما
ش	شيثاً فى دهليزه أو دهليزا	بن	له صغبر ودعا بانسان فوقع فيها ضمن فى	اشبه	اشبه
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر	ها للمسلمين ضمن الواقع فيها فان اتسمت وحفر	ذلك	ذلك
ر	رفع الضمان عنه ولا ضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح إلى شارع الضمان و	و	و
ا	الجواز بضمان التلف بها وفى	سنة ا	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	الثا
ج	جميعاً وبالكل نجب النصف والـ	ربع	والجسدان المائلة اذا كانت	من	من

صوت الحديد صرّصرا  
وحية إن كيرا

١٢١

والماء أن تغيرا  
بضتها لم يشرب

ت	تصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث المبل	وهو	مستو فلا ضمان اصلا	أ
م	من ذلك ولو طرح قشور	ثما	ر وبطيخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تعاقب قب	ب
ا	السيان بان حفر احد المجا	نين	براً عادياً ووضع اخر حجرا فتعثر بها	ا	نمان ووقع في البئر رجح	ح
ج	عندنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصف با	سم	التعدي ضمن الخافر ثم	م
ال	الحجر ولو عثر بها غير الذي	القا	ها فتدحرجت فعثر بها اخر فالضمان	على	المُدحرج ولو عثر من	ن
ع	خرج يمضى بنائم أو قاعد فالقا	ضى	يهدرهما ان ماتا والطريق منسج	منا	نية وان ضاق فالتاعد فيه	ا
م	مهمل لا العاثر به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العاثر في القو	ل	الصحيح وان اصطلما في	في
و	وسط الطريق فماتا فحكم	الدين ا	وجب على كل نصف دية فان كان	الفعل	عمدا فتغلظ وان لم يقصدا	ا
ا	الاصطدام كما اذا لهما با	لنظار	ة فاصطلما فمخففه وان اصططم حاملان فمات	ا	بلخنيان فنصف عن كل	ل
ل	لازم لكل وان جرى	ى	الاصطدام فهلك دابتهما فالحكم	المستقبل	في ذلك ان كلا يلزم	م
في	قيمة نصف دابة للاخر	وز	عموا انهما لو كانا صبيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلافي	في
ب	بينهما فاصطلما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجنيق اذا عاد	د
ض	ضرورة على احد السرماة	ثم	مات وعدد الرماة عشرة مشلا لا	يزيد	ونلزمهم تسعة اعشار دية واذا	ا
ما	ما اجتمعوا على البثر و	حصلت	زحمة فسقط واحد فجذب ثانياً والثاني ثالثاً	وا	لثالث رابعا وماتوا فللاول	ل
ا	الثلاث من دية بفر زله	جزء	على الثاني والثالث ويقسط الثلث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم	م
ج	جزء والثالث مثله	وخرج	لثالث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول والرابع مجرد	ج
ن	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراده به وقيل على الثلاثة اثلاثاً	و	اذا تقافلا وجب كما ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	(باب السدييات) الدية	التا	مة لحر ذكر مائة بعير لكنها	ا
ل	في العمد وشبهه مثثة ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جزعة واربعون خلفة والتو	سع	في السن لا يشترط بل اكمل وتقبل	ل
و	هذه من ابله والافغال ابل	البلاد	وفي الخطأ خمسة بنت مخاض وبنت لبون من	كل	عشرون وعلى هذا الخنو	خنو
ثلاث	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجداع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطاء كان او	و
ح	عمدا فديته مثثة و	عاد	له الخطاء في اشهر الحرم او	على	ذي رحم محرم فلاهم او جبوها	ا
ال	للجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في اصح الوجهين وان	وزن	عوضاً من الابل فله الرد	لرد

بسمر عن عيين الطلا  
وجنة تحكي الطلا

١٢٢

بنا ان كان بيت مسرف وبيت لاردف به فلك من ال  
وجيدة من الطلا  
غيدا ولم تحتجب

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	العين	اخذ معيب ولا مريض واذا عدت الابل	فعلا	م المعول فيه خلاف	ف
ذ	ذكر في القديم الانتصار على	على	الف دينار وفي الحديد وهو الصحيح القيمة وا	ن	علت واذا كان	اذا كان
ا	المقتول اثني اربع خنثى و	حاله	مشكل ففيهما نصب الدية ولو فعل يهودى او نصرانى	فعلا	قاتلا عمدا او خطأ وجب	ب
لك	لكل ثلث دية مسلم تسلم الى	الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثني المستأ	ن او	من لم تبلغه داعسى	ى
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غرة اذا احدثت بسـ	فعلا	قاتلا قيمتها تسـ	ت
ع	عشر دية امرأة وعلى من ا	هلك	جنين يهودى او نصرانى غرة كثلث غرة تكو	ن	لمسلم وان خسر	ر
ف	قبل حيا قنات فلا خلاف في	في	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة	اذا	كانت لم تهرم ويبرد	د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب خمسة ابعرة ولا يقبل من الغرة ما	كان	معيا وخصيا والمصرف	ف
و	ورثة الجنين والشجاج جما	جما	عة الحارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لباضعة تقطع اللحم والمتلاحمة هو	و
هـ	هدى فوص في اللحم والسحاق	د	ون الموضحة تبلغ الجلد بين اللحم والعظم و	لنو	ضح الموضحة وهى ضرب	ب
و	وضع العظم والهاشمة الل	ى	يهشمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماغ بجلدة والدامغة التى	ى
ب	بلغت الدماغ تسـ	الا	قتصاص لا يجب الا في الموضحة واما غير هانما	منه	قصاص وقيل يجب بالشجات	ت
ا	التى قبلها سوى الحارصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	زائدة	على التى في البدن بل الكل	ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب سنة	سنة	القصاص في اذن قطعه ولم يينه واما	مثل	الموضحة فانها لا	ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو اوضح سبع	سبع	موضحات فلكل واحدة خمس والايضاح ان ا	سعدا	هاشمة وجب عشر	ر
م	من الا بلى والا فخمس و	ر	في المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبو	ن	نما قبل الموضحة نسبتها ان صادف	ف
ا	المعرفة والا فحكومة واثما	اثما	ر الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة	و	الصغيرة سواء ولو وسع في	في
ع	عرض موضحة غير الجنين	نين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولسـ	زيد	في الجائفة فزيادة الموضحة	هـ
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت واستمر	واستمر	ت بطناً وظهراً فهما جائفتان و	ان	قطع اذنيه أو اشلهما فذلك	فلك
ل	له دية في احدهما يوجب القاضى	القاضى	نصفها ويجب في كل عضو اشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من	من
ع	خرج عبنا فنصف دية وان شرف	شرف	به على العمى ولم يعم فتسقط والاعمش والاخفش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص ضرؤها	ا
م	منه فان نقص قدر في حكم الدين الفار	الدين الفار	ق بالحق فان لم ينضب فحكومة	والعا	مة من الاصحاب توجب بكل	ل
و	واحد من اجقان الماء	قي	ربع دية وفي المارن وحده الدية	شر	عوها اثلاثاً المحاجر والطرفين والقياس	س

والضم جيداً ضرباً  
بجسده جيداً الطيب

بالفتح أولاد الطبا  
والكسر خمراً شرباً

ن	اخرس حكومة اما الطفل وان	كل	عموا أن في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق وفي	وز	ان الاخشم كالصحيح	ا
ا	تجب الدية فيها	ا	ويعرف به امارة النطق و اشاراته قالوا	برا	لم يكن قد مضى من عمره ما	ل
د	للنظر في التفاضل وقد	سبين	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سواء ح	شهر	عليه وان نبتت في ا	ح
و	لواجب في سن زائدة أو	صبرا	بين من قلعها من السنخ على الصحيح و	و	صرحوا بالتسوية بين كاسر الظاهر و	ص
هـ	الوجهين فان جادت سنة	اسما	بها بطلان المنفعة حكومة فان نقصت فكما لسالمه في	استمر	بها حركة وقلقلة	ب
و	لم ينخر اسقطه ولو	واحدا	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	القاضي	وكان مشغورا فلا يحكم	د
م	ذلك اليــــــدان ثم	مثل	ضعيف تندرج فيهما الاسنان وفي احدهما نصفها و	وجبه	ابان اللحين فدية وفي	ا
ن	ديتها وحكومة ثم من	حضر	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه ا	الدين	ليد نصف دية في قضاء	ل
ح	جب ائمة الابهام بالقطع	مو	لبون وغيره كنسبة الدية والائمة ثلثها واما	بن	كل اصبع عشر من ا	ك
ي	الرجال حكومة ومنى	ت	رثهم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلما	عبا	فنصفها والرجل كاليد في	ف
و	النكاح فديتان وفي عضو	و	من المشى وجبت الدية فان فقد المشى و	س	وفد كسر الصلب ويا	و
ب	م بعضها يلزمه بالقسط ويجب	معد	صغير أو كبير أو عين والحشفة كالذكر و	في	الذكر الدية سواء كان	ا
ا	شراهما والافضاء	ي	وافيهما الدية كالذكر وفي الاليتين دية وكذ	ر	على نسبتها والاثنيان قد	ح
ل	وا ان في الشم الدية وقيل	كر	ه واذهبه وجبت الدية وكذا السمع وذ	مضا	موجبه الدية والنظر ان ا	م
ش	بالقسط وفي الصوت دية لا ارش	ب	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ن	الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ا
ع	كذا المضغ وقوة الامناء ولو قطع	و	الكلام والصوت ديتان وفي النوق دية و	من	نوجبها فيه ففى الداهب	ن
ر	ت سقطت عنه وصار	ما	لديات ثم سرت الجراحات و	عامه	من رجل رجل اطرافا	من
ول	الوجهين لا غيره والقول	اشبه	جزه عمدا والجرح لم يتنمل فكذلك في	الى	الواجب دية ولو توصل هو	ا
ا	جزء نبتة إلى الدية لا	ذلك	الشرع يوجب في الحكـــــومة و	ان	فيما لا تقدير فيه	ف
بجور	لتقوم هذا لا يجوز	وا	نقص من قيمته لو كان رقيقاً و	ما	عضو الجنابة نسبة	ع
م	ان للمرأة نصفه وتلزم	علم	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	ت في	الابعد الاندعال واما الواجبا	ال
ل	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ان	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحر فيتصور	الر	القيمة في الرقيق واطراف	ال
قول	علم (باب العاقلة) واليهما نقول قول	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	عمده خطاؤه وجنين	ع

وقال اطعنى لقا  
فذاك أقصى اربى

١٢٤

أتينته وهو لقا  
فبش بي عند اللقا

ر	رجوع ما يجب لافرق بين الر	ع	والدية الكاملة في الخطاء وشبه العمد و	سما	والعلماء ما خلا اصلا	ا
و	و فرعا من العصبه عاقله والد	ع	ة يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من الا	الا	بورين يقدم وفي قول	ل
ض	ضعيف يستويان ثم المولى م	ن	بعدهم وهم المعتق ثم عصبته من كان	نبا	عن البلد أو حاضرا هناك	ك
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في عرفه	ع	بالانتقال بعدهم إلى معتق المعتق وعاقله المرأة	عليهم	عقل عتيقها وليس	س
ا	العتيق بمطالب وان قدر في سنة	ع	الله فان عجزت عاقله المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجز ولم يقرح	ع
ح	يومئذ منه سوى عشر جعلنا	ع	على الجاني وان عدم فالكل عليه في ا	لا	ظهر واما دية النفس فهي	ي
ت	تؤجل ثلاث سنين ثم	ع	يلزم العاقلة كل سنة ثلث و	تنصرف	دية السلمى في	في
ف	فرد سنة اوجبوا ذلك	ع	ارا على الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقية في الثانية والرقيق	ق
ق	قالوا الاظهر ان	ع	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	الممر	وفة وفي الاثني خلاف	اف
ال	الاصح ان ثلاث سنين منتهى الاجل	ع	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف	في الاطراف ان اجل ار	ع	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالغ عاقل ثابت	ت
ل	الغنى ذكر موافق في اسلوب الدين	ع	فان فقد واحد من هذه الشروط وهي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ	ظلمنا ثم تقدير الشرع	ع	الامور الغنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن اعسر	منهم	آخر الحول اسقطنا	ا
ه	هذا عنه وان استغنى او بلغ	ع	آخر الحول لزمه (باب كفارة القتل) و	نو	جباها على من احدث قتلا	لا
و	ويعم ذلك الصبي والمجنون و	ع	الد والعبد والنمى في خطأ وعمد وذمى جنين وا	حا	ط بكل شريك كفارة وهو	و
ح	خدن الظهار تسترى كفارتها بل	ع	عموا ان في الاطعام هنا قولين اظهرهما عدم	و	جوبه (باب البغاة) الاصل	ل
ت	تحريم مخالفة السلطان والتحدث	ع	منه والبغاة مخالفة بخروج وترك انقيا	داود	فع عن حق وهم في	ي
ل	لفيف شريكة متاولسين	ع	اذا كان فيهم مطاع والا فقطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	خمس
ال	الصلوات وكفروا السلف في	ع	واظهروا اعتقادات الخوارج وهم	طا	ثعون لم يقدموا على	ي
ق	قتلنا لم نقاتلهم ويحكم في	ع	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	ر ما اخذوه من الزكاة او	و
ا	الجزية مجزيا في الاصح و	ع	لا يجزى وكذلك اذا اقاموا احدا صح ويحكم ا	لحا	كم بكتاب قاضيمم بالبينة واتلاف	ف
ب	باغ على عادل وعكسه من	ع	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن و	و	يبعث الامام قبل القتال إلى	ي
ه	هؤلاء البغاة امينا غير	ع	من النصيحة يسألهم ما يبقون فان ذكروا مظلمة ولو	شعبيا	رده أو شبهة ازالها	ا



بالفتح كُنُس المتري  
والكسر للحرب قَلِي

١٢٥

والضم ماء السِّل  
عقدته بالهَب

ف	فان اصروا على الخلف فان	الله جوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مخنهم ومدبرهم ولا احد	يتبع مدبرهم ولا يطلق اسيرهم في شريعة	محمد	لأن تفرق كلمتهم والائى	ثا
ن	نطلقها بعد الحرب في اقوى	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلاهم وما يعم ويفى	في
ذ	ذمامهم كالنار والمتجنين و	نحوه لا نقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حيثذ وهذه الفتة	ه
ل	لا تقطع زرعها ولا تسعين	في ائلاف مال الباغى والاستماعة	عليه	بمعتقد قتله مدبراً من الحق	ق
ك	كما لا يستعين بكافر والى	يقضى بنقض عهد ذمى اعانهم علماً بالتحريم	و	يجب الضمان على فتيبن اقتتالو	و
ل	ات بفعل بعضهم حق الا	خر ومن قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس من	س
عل	عليه الدفع عن نفسه وا	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا بيمة ويجب أن يحسب	ي
ن	نساءه وحماية المال جائزة و	الدفع اذا امكن بادنى الوجوه ترك	اسما	ها واما قتله فهو يجوز ويجوز	و
ا	اذا خشى عدوانه و لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحد أهل	البلدا	و غيره لو نظر في	في
س	سجف أو غيره من كوة ولم يزل	نظره وفي المكان حرمة ولا حرمة له فيهن كما	ن	رمى عينه جازاً	ا
م	منه ولا يعاقبه السلطان	ولو اعماه أو اصاب قريب عينه فمات فهذرو	الكل	يقول اسنان العاض تجعل	ل
ه	هدوا ان ندرت بتزع يده وله	في فك لحية اذا لم يقدر على التخلص ا	لا	بذلك منه ولا يصبر	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	نسان بيمة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذا لم	تنصرف	الابه (باب المرتد)	د
ال	الرجوع إلى الكفر بعد	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	في	ذلك فمن حلف	ف
م	مصحفاً في قاذورة	كفر ويكفر من علق كفره والسكران اهل	المعرفة	تقول اذا ارتد	د
ت	تصح رده واما الصى فلا	لصحتها منه وكذا المجنون والمكروه و	الا	سيرع الكفار ويؤمر بالدخول	خول
ق	قبل القتل في الاسلام و	ان استابته في الحال وقبيل ثلاث	وا	ذا رجع إلى الاسلام قبلنا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم اسلم	تعزيزه تأديباً وان أصر عليها	سطاو	لى الامر عليه بالقتل ولو	لو
ر	رماه بالقتل غيره خالف	وعزر وملك المرتد حال الارتدا	دابقا	وه مختلف فيه والذي قطعوا	ا
ب	بصحة انه موقوف ويعطى	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	وبلدا	ليه فهو موقوف كما هو على	وعل
و	وجود اسلامه فان اسلم فهو	ملكه وإلا زال وان صلى في دار إسلام	وهجر	ة لم نحكم باسلامه اما	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	او وحده فاننا نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ن كان احد ابويه موالياً	ليا

ديارَه قد عَمَرْت  
ونقسه قد عَمَرْت

ورأسه قد غَمِرْت  
من بعد رسم خرب

ل	للاسلام وان ارتدا معا	الى	الكفر فولدهما مرتد على الأظهر وقيل مسلم	و	قيل كاذ (باب الجهاد) من والى	والى
ط	طائفة الكفر بداره وعجز	ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا نعد	حينما	وشوقا إلى الواد عنرا	ا
ز	والعاجز يعندر والقادر ان	توفي	مات ظلما لنفسه والجهاد فرض كفاية	و	يعين بحضور الصف والغزو والمتتابع	ع
ح	يستحب ان ينال فيه رضى الله		ولا يجب الجهاد على من هو في	حجرا	لصبي والمجنون والعليل	ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط عنه		وعن مريض واعرج واقطع وعبد و	فا	تدهابة ثم الدين الحال على	ى
ا	الغنى يحرم الشر سواء من	يوم	جهادا او غيره ونقول للفرم ا	لك بالخير	ومن ابواه مسلمان أو أحدهما لو	الو
ث	فى عزمه إلى التا		هب للجهاد لم يجز له حتى يأذنا له	في	ذلك فان احاط عدو مناو	او
ل	لزم القتال الكل وما و	سع	احد التخلف ويكره غزو غير اذن الامام أو من	صرف	الأمر اليه ولا يجوز دخول	ولا يجوز دخول
م	غذل بيننا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة أن يكونوا	ا
و	وفين لا يحنون وبنينا من		القوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم اولا	لا
ف	فاولا ويحرم علينا الفرا	ر	فإن زادوا عن مثلينا جاز فإن	ترك	احد منا القتال	ل
ح	يريد الانحراف اليه ور	بيع	العودة أو التحيز إلى فئة يري	صرفها	اليهم مستنجدا فلا خلاف	ف
ا	انه يجوز ولا نحكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فانهم ذلك	ما اذا وقع	ع
ل	له وهو اسير أو مشخن فلايتنا	ول	من سلبه شيئا وكذا لو رماه من الصف	واعلم ان	زالة امتناعه كالقتل	ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالاسر خـلافا و	للمصا ب	بالاسر احوال فالصبي	ى
د	دون ابويه يلحق السابى في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويعو	در	تقيا ومع ابويه أو أحدهما	هما
ذ	يلدين بدينهما ونسرق بالاسر	ثلا	ثة الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو	و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسترقاق والفداء فيهم	فما	كان اغبط فلا يجوز	يجوز
ب	بطلانه فان بسادر	و	اسلم قبل أن يرى الامام رأيه فيهم سقط القتل ولو	كان	محاصر قلعة فأرادوا الدخول	دخول
ت	نحت حكم مجتهد جازو يكون آ	ثما	ان حابى ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم اسلموا قبل ما	ا
ز	رسم الحاكم امره لزم ا	ن	يعصم دماءهم واموالهم وان اسلموا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل	ل
و	وبقى ما سواه فاذا	ما	دلنا رجل على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض	ص
ي	فيها أو غنيمتها جـار	ية	منها فخرج منها جارية اعطوها ولو عدت او	كان	فيها جارية ثم	م

بالفتح فيه سكننا  
وكسرها نال الغنى

١٢٧

والضم مهما ائمتنا  
في حرثه المجرب

ا	انها ماتت قبل الور و	د بالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبدل	منصور	ص على وجوه	ه
ل	له وهو اجرة المثل ويجوز دفن	مياهم وهدم ديارهم وتخرب ا	با	رهم وعضداشجارهم وقطع ع	ع
س	بساتينهم الا اذا كانت في مد	بنة أو مكان يغلب على الظن انسا	نحو	زها فيستحب الترك والوالي لى	لى
ي	ينهى عن قتل البهائم الا ماما رسته	الرجال عليها بالقتل والالات	ضرب	اللهو تكسر كلها الا ا	ا
ط	طلب حرب وما يوجد من الا	نجيل والتوراة معهم مزق وحسا	ضرب	المأكول يؤكل وكذلك لك	لك
م	ما ذبح لا كسل و شر	ب لاضمان فيه وغير ذلك من اخذه امر	با	رجاعه إلى المغنم وان اسر سر	سر
ق	قوم كفار عبدا لمسلم حكم فيه	بأنه لسيده (باب قسم السفيء	و	الغنيمة) الغنيمة ما ادركه ه	ه
ط	طلابه بايجاف خيل و في	ذلك يقع الملك للغانمين بانقضاء الحرب و	اذا كان	فيها سلب فهو و	و
و	واجب للقاتل ثم تعز	ل من الغنيمة خمسها فيقسم خمسة احدها لما كان	بمعنى	المصالح كسد الثغور وثانيها ا	ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب المحر	م عليهم الزكاة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ا	ن غنيهم وفقيرهم سواء في ذلك لك	لك
و	والثالث اليتامى يقسم على رؤوس	الفقراء منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل هكذا	فعل	الائمة واما باقي الاخماس س	س
في	فيقسم في الغانمين وأمروا برد	الراجل إلى سهم والفارس إلى ثلاثة قالو	او	لا بهم لغير ر	ر
ال	الحيل فلو كان راجلا فرزقه الله	فرسا قاتل عليها وبقيت إلى	ان	انقضت الحرب وهي معه ه	ه
كا	كان فارسا ولو عار فرسا من مشواه	حتى انقضت الحرب عد صاحبه راجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب وجعل	يقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق وان	كان	قبل انقضائها لم يحصل ل	ل
ل	له شيء وكان نصيبه الجنة	ويرضخ لصبي وامرأة وعبد ويكون الذمي	جاريا	مجراهم ان حضر باذن ولي ي	ي
ا	الامر بلا اجرة وكذلك ما وا	في مع العسكر من خدام وتجار يعطون	على	الاظهر كغيرهم اذا ا	ا
ح	حضروا وقاتلوا والذي جعلو ه	رضخاً يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤلم للكفار بنقل والنقل ل	ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشرط وكانت	تؤدى من سهم المصالح والقيء ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض ض	ض
م	مال الجزية والخسراج نفسه	وما هرب عنه الكفار فرعاً منسا و	مثل	مال من مات من اهل القمة ه	ه
س	ضائعا لا وارث له فيخمس و تؤثر	بالخمس اهل المذكورين وتصرفه على وصف	الفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل ل	ل
م	ما عداه للاجنساد واهل العلم	امروا بوضع ديوان وعرفاء ويعطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والعطسا ا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	اعجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون ن	ن

حاشاه من أخذ الرشا  
في الحكم أو من ريب

صاحبي وهو رشا  
كصحة الدلو الرشا

و	ولو استويا في السن واحدهما	كانتلتنا في العلوم	قدم على الاورع ثم الانصار ثم ضرب	بساتر العرب بعضهم هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات اعطى ورثته كفايتهم من غير	عليها ومن ابتلى بداء
ي	يبطل منفعة كامراض بها		صار زمنا أو أعمى أو جنن أو طال به	هرم وهو جندي لم يسلمخ
ا	اسمه من الديوان والشافعي	رحمته تشاء	يرى ان عقار القىء وقفـا	يقسم عليهم كما وصفت
ل	لك (باب عقد اللمة)	ثم	ضرب الجزية لا يصح الا مع ولي الأمر	عقدتها لمن اتبع كتابا
س	سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لم صحف بتسكون بها كصحف ابراهيم و	بور داود وللمجوس وكدامن
ر	رجع اباؤه قبل النسخ و البيعة		الاسلامية إلى دين اهل الكتاب لا من	خل بعد النسخ يقينا ولا
ي	يصح عقد الجزية يومئذ		منهم الا بالتزام احكامنا وبذل الجزية	كل عام واقل ما يجزى
ع	عن الواحد دينار ولا ناخذ	لولده	الصغير منه شيئا والاكثر بالراضى ويجوز أن يجعل	الجزية خراجاً ويجوز
ا	ان يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بـ	الجزية ضيافة من جا
س	سنن بلدهم من المسلمين الماضي		والراجع جاز ولا بد أن يذكر عددا	صناف فرسانا ورجالا وبين
م	مقدار الطعام وجنسه و في		المدة أيضاً ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	على غنى ومتوسط وليست
هـ	هذه على فقير ذى اعدا		م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبين	واجب والصبي لا يدخل
ا	اذا بلغ في عقد ابيه ولا يجزئ	نه	الاعقد يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	القول بالتعنيف ضعيف ولا
س	صارف لها عن الراهب والو		جميع الزمن والهرم وكذا الفقير فاذا	مدة التسليم وهو بلا مال
ل	لزمته ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخنثى والعييد	رقاء والمجانين فان خفت
م	مدته مثل الجنون الها		جم ساعة ويرتفع وجبت والاوجب ان تو	ايام الافاقة في الاصح
و	ويصان اللمي عن الباطل		وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراماً	زم فيه الحد واعتقلوا تحريمه
ك	كالزنى اقمناه عليهم على		شريعتنا وان اعتقلوه غير حـرا	كالخمر فلا نوجب عليهم
ذلك	ذلك واذا احدث دار او		جب أن يخفضها عن بيوت المسلمين علو	جب عليهم ان لا يركبوا
ف	فرسا لا بغلا وحمارا و	ليا	مرهم الوالى أن يركبها بالأكف وكا	ركبهم خشبا فان
ع	عبروا طريقاً في بر	يه	أوبلد الجأناهم إلى أضيق الطرق وحملوا الزنابير و	فوق ثيابهم واذا دخل
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	ذلك خاتم حديد في رقبة

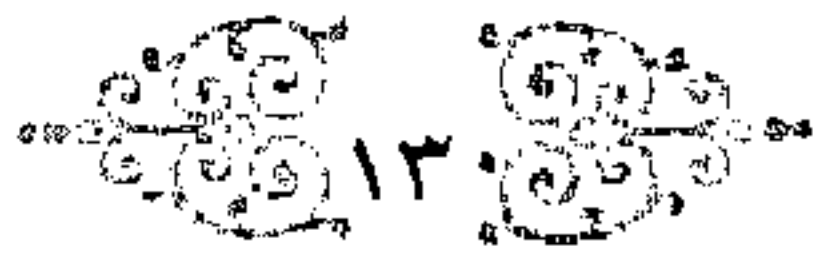
بالتفصيل في كتابه  
والضم بذل المال  
للحاكم المستكبر

١٢٩

بالفتح للغزالي  
والكسر للحيالي

ل	ليعرف ولا يظهرون خمرا ولا	لانا	قوساً وخنزيراً وعيدا وليس اظهاره نقضاً	و	اذا قاتلونا أو منعوننا جزية فهو	فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين أو صار عينا لكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب أو لبس	س
هـ	هو على مسلم ففتنه أو ادعى	الملك	في مسلمة ووطنها أو زنى بها أو سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا	فا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	للحق يحكم به نقضاً والا فلا وإذا نقضوا	فبقول	الخيار فيهم للامام وقد	د
ج	جعل الاصحاب من	احمد	الواجبات منهم احداث الكنائس وكذا تقريرها في	اعجب	الوجهين الا في بلدان	ان
ن	فتحتها صلحا على ابقائها	نيتسكن	عنهم النهى ويمنعون سكنى الحجاز ولم	الضرب	والبر في طرقاته	ته
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل نبش موتاهم منه والحجبا	زيد	خل في مكة والمدينة وكذا	ا
ال	اليامة وقراها ويعزرون	بعد	العلم بالمنع ان دخلوه بلا اذن ويستوى	عمرا	ن الحجاز وخرابه ولو	و
ط	طلبوا الاذن لتجارة	اضطر	رنا اليها أو لمصلحة أو رسالة اذن لهم وليس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتحول	ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقرابه	ابو	ان اذا هم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	(باب الهدنة والامان)	ن
ي	يجوز عقد الهدنة متى	صار	فيه مصلحة وامرها إلى الامام فان ا	عجب	الامام فعتدها وهو منك	ذلك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشر سنين لا اكثر	ر
وال	والشرط الفاسد اذا جرى	في	عقدها ابطله كما لو شرطوا أن	زيداء	يعقد جزيته بدون مثقال	ال
م	مثلا أو على ان	نصا	لحهم على اعفاء بعضهم أو على أن لا يطلق لنا	عمرو	أو على مال أو فرس	رمن
ت	تؤخذ منا فهذا لا نحكم	به	صحيحاً ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طره اليه جاز فلو	و
قا	قالوا وان اتت دلركم رجال	وحملت	انفسها على اتباعكم رددتموه عن ا	لدا	رجاز الا النساء فمحال	ال
ب	ردهن فلو كانوا صفا	را	أو مجانيين أو عبيداً أو بلا عشيرة لم يردوا	فانهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو اتى	قا
ب	بعضهم بموجب للنقض ولم	ياته	الباقون ولكنهم سكتوا ولم ينكروا	هذا ا	لنقض فيهم فان انكر ناس	س
سالم	سالمناهم اذا قامت الحجج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد ونوجب	خر	وجههم من العهد نجيس	يس
ر	ودلالة حربى نعوزه وقتل و	ا	حد منا فيجوز قصلهم وتببيتهم بالجيش	الجموع في	مراقدهم ومن لم يخن بعد	بعد
ي	في عقده بل خفنا ذلك فامنعوا	لمنعوا	ب للامامة ينبد عهدهم والشنونة	العربية	والدين الاسلامى يلزمه	هـ
ا	ابلاغهم المأمّن ومن استجا	ره	مشارك أو عدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسلماً بالغا عاقلاً لا	لا
ل	لزمنا انفاذه ولا يجا	وز	اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	القراغ	يلغ المأمّن ولا يجوز	يجوز

منه ١٩ سنة ١٩٠٠  
والقلب منى كالزجاج  
واد سريع العطب



الريق منه كالزجاج  
ولحظه يحكى الزجاج

ا	الوجهين في ارض السوادانها	من	الامة مكائده (فصل) والصحيح	فت	هذا الجاسوس ومن خا
ب	خذه الولادة منها اختلاف	تا	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج السدى	يوم	زمن فتحها وقفها القائم
ج	امور المسلمين ومصالحهم وحدها	ايف	اصحابنا انه اجرة وانها تصرف في تا	يامن	جزم الاكثرون تدقيقاً واجما
د	من القادسية حتى تصل	ذلك	ض المنتهية إلى عبادان طولاً وعرض	ر	من حديقة الموصل إلى الا
هـ	حالة التكليف بلا سكر	في	ولا رهن (باب حله الزنى) من زنى	بيع	حلوان كل ذلك لا يجوز فيه
و	بت في المحصن الرجم سنة الرسول	الثا	مام يقيم عليهم الحد بعد ثبوتيه و	الا	ذميا كان أو مسلماً فان
ز	المكافين الاحرار وارجوا	من	الناس من وطئ في نكاح صحيح وهو	ولمنعاه	واسم المحصن يتنا
ح	البلد مسافة القصر والاختلاف	من	حرا جلد مائة وتغريب عام	وكان	في غير المحصن اذا زنى
ط	الاكثرون ولو سأل	عرفه	وحدها والاصح اشتراط محرم او زوج فيما	السير	وقع في تغريب المرأة و
ي	الحد في العبد خمسون واتى	سنة	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	ى	في ذلك اجرة اعطى والذي
ك	مقالات اصحاب سنة اشهر وقاس	ثلاث	حصل من اختلافهم في تغريبه	قد	الخلافة أيضاً في تغريبه و
ل	الزنى سواء والبهيمة ليس	و	عنه التغريب والصحيح ان اللسواط	حط	ريقاً بعضهم بحر وبعضهم
م	مرة كفى لكل	ثمانمائة	الاصح وإن تكرر زناه ولو كان	على	جزاء من اناها الا التعزير
ن	الاصحاب يعزر وكذلك اذا	قال	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدب	حصن	ما فعل حد واحد ومن
هـ	جبه التصديق بدینار ان كان	مو	ة والصفرة سواء في الأصح وفي قول	الحمر	خالط حائضاً عزز و
ب	لمن يقول ان المرأة اذا	لفه	آخره تصدق بنصف دينار ولا غنا	افي	باول الدم وان جر
د	حة ونحوها ورجل	الرا	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمناء في	مدة	واقعت المرأة عزرتا والوطء
و	في وطئه إلى قول ثابت	جى	لله يجب فيه التعزير ولا حد على الرجل اللا	مرض	نكح محرماً بملكها كله غير
ز	ويستر نفسه فان أبى	عفوربه	ن اعتقد تحريمه ويستحب للتائب أن يرجو	وا	مقطوع به عن امام
ح	ع المولى البينة ولا بأس	اسما	ين يقضى بقبول رجوعه وان اصرحد وجوزو	لد	واقر بالزنى حد فان رجع فا
ط	صبره فهرب لم تتبعه وليس	عيل	ومن اعترف فرجمناه باقراره ثم	هـ	باقامته الحد والتعزير على عبد
ي	لا يحده ابوه واستحبوا	بن	اعنى على الأحرار حتى نقول الا	السلطان	عندنا من يقيم الحد غير
ك	العلماء الحفر للرجل	انى	تر الأصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	وسا	دفن المرأة إلى صدرها

سنة ١٣١٠ هـ  
والضم ذات الشغل  
من الزجاج الحلب

١٣١٠

بالفتح للقرنفل  
والكسر زخ الاسل

ف	كانت أو محصنة وحتى يكف	بكر	تفصى في ذات الحمل انها تمهل حتى تضع	عده	هذا في غير الحامل والقفا
س	ور والمحرور والمريض حتى يجس	المقر	ها بغيرها وستة الجلد أن يؤخر عسن	ولدمهد	فوران دمها ويستغنى
ا	فهي ان يكون الضرب مفرقا	الشا	ذلك جلده بعشكال فيه مائة غصن ورأ	صاحب	العافية فان كان لا يرى
حل	بشوبه حتى يفتق وتكن	ورى	نبل الوجه والمواضع المخوفة فان غشى عليه تركو	سنا	على الاعضاء وليتوق الا
ن	وتضرب المرأة	ساعده الله	لده في مرض أو حر فمات فلا ضمان و	ج	نفسه ، ولو أن الامام استباح
وه	عليه ثيابه لم يجرد ويقام	كانت	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	ثم	وهي قاعدة مستورة
ر	القول ولا بأس أن يلام وليفت	هجر	ينهر الدم ولا يسبونه ولا يسمونه	ان	وعليه تمبص ولا يبالغ إلى
في	يقذف لمحصن وهو	ني	برجمه ولا أن يحضره (باب حد القذف) من ا	السلطان	في عضده ولا يجب ان يبدأ
ا	الارقاء فاربعين والنكاح	من	حد الا الوالد فيجلد الحر ثمانين ومن كان	الملك	اهل للتكليف وان كان تحت
ل	من العفيف فلو رمى	المو	س هو البالغ العاقل الحر	الناس	ليس شرطاً بل المحصن هنا من
م	مجهولاً وادعى انه رقيق	طن	على فسق او عبداً عزز وان قذف بعيد الو	صر	مجنونا أو صغيراً أو من ا
هي	القضاء عليه فزنى وجب	بيت	منه قذف لرجل عفيف فلم يحد حتى	خرج	دين مع يمينه ولو
د	وغيره يرون عرضه بما فعله	حسين	لعفة وفيمن وطى ببنكاح شبهة خلاف فالقاضي	يوم	دفع الحد عن قاذفه
سال	الحكم قلغه بصريح الزنا	الى	ثر الناس اقامته ولا بد أن يثبت عند و	لسا	سالماً لا يبطل احصائه وليس
م	نسان انت فاسق اولست عفيفاً	الا	فيه كتابات من اللفاظ مثل قول	د	مثل يا زاني ويا لوطي وتر
واظ	للزناة أو الخلوقة بهم فهذا	بواب	ة الليلة أو أنت خبيثة او انت نجسين فتح الا	س عشر	وإذا قال عاشرك من النا
ك	يجوز عليهم ذلك كما	الا	قذف من الناس جمعاً كثير	من	كله كناية فيحلف ما نواه و
ا	يف يا نبطي فكناية وان	شر	من الناس زان عزز وان قال له وهو	شهره	اذا قال اهل زبيد أو كل ذى
ن	صريح ولا كناية وذلك	فيه	حلالى ولست بزنان أو باين الحلال فهذا ليس	فاخذ	نأواه فقال اما انا
ح	كنت مجوسياً وعرف له تمجس	عام	ده الزنى إلى ولده يعزر فيه ولو قال زني	سنا	عندهم تعريض فيه تعزير وا
را	من الحدود حتى يسيرا	اثنين	بقذفه ثم قال اردت يوم كنت مجوسياً ولا تنال بين	ح	رفعتا الحد عنه لا ان صر
و	فيه وجهان ولو امر وهو	وثمانين	من الورثة لم يعف فهل يستوفون البعض ا	وغيره	رجع الاول ولو عفى وارث و
انضم	السارق يقطع اذا انضم	و	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة)	ورفع	ضاحك او احد من يقدفه فقدفه و

من كان فيه نمة  
فليسترح بالهرب

للذغ الف منه  
ولا احتمال بينه

م	مع السروق شروطه فتنام	س	سبعمائة	ع	خرج
ن	فاضاً اذا ثمن الذي	ق	في	ر	رجل فبان بخروج
هـ	هذه ديناراً لم يقطعوا و	ج	جدا	ل	ل اذا سويته مضروباً وعن
ا	العلماء انه لو اخرج عن	ث	ثمة	ف	فرده قطع في ذلك
و	ولو ظنه فلما فسرقه ا	م	من	س	سرق نحرماً او ما هو
ضرب	ضرب من الملامى نظرنا إلى	الن	الن	المثمين قطع ويشترط كون	ن
ا	المسروق ملكاً لغيره فلو سرقه	وقد	وقد	ادخلها شريكه حرزاً لها	ها
ف	في يده ففى قطعه اوجه	اخذت	اخذت	لاصلك أو فرعك او مال	ال
م	مالكك مالا لم يجب القطع	شيئا	شيئا	فسرقه غيرهم وعرف	ف
ح	حدودناه وإن لم يقرر وكان	من	من	الفقراء والمال زكاة وكذا	ا
د	ذهاب الطعام بالسرقة اذا	العلم	العلم	الحرز في المسروق وهو	و
و	وجود ما بعد حفظاً في	في الشرع	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمه	هـ
ف	في حرز منصوب فجاء	و	و	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
و	وفي غيره خلاف ولو غصب	الا	الا	موال التي للغاصب بهذا	ا
ال	المغصوب فسرقها وجب أن يؤ	د	د	بعة ولا يختلس وهو	و
ب	بنفسه لو نقب حرزاً و	ب	ب	مما قطع المخرج ولو أن السارق	ق
س	سيله في ماء أو رماه	و نظمت	و نظمت	عليه قلائد فسرق الجميع	ح
ط	طفلك وما عليه قال	الق	الق	ضى شرط فلا يؤخذ	ذ
س	سارق اقر حتى يصدقه من	هـ	هـ	وجهان واذا ثبت ذلك	ك
ل	لزم قطع يده اليمنى	ثم	ثم	ان عاد بعد قطع	ح
م	منه يده اليسرى فإن	لما	لما	نحوذ منه حداً فان عاد	د
و	وجب تعزيره ويقطع بسكين أو	دخلت	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس	س
ن	في الاكتفاء بكف يد قد	زبيد	زبيد	هـ اليمنى وقطعت اليسرى وان	ن



وهو دليل القوة  
وضيها للقوة

١٣٣

بفتحها للحيّة  
وكسرها للهبة

و	والى بين سرتين قالوا	في القطع بل يكفى واحد ولو سرق ثم	أخذت يمينه أكلة أو اذا	اذا
ا	أبائها سقط القطع وا	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في ذهابها (باب المحاربة) اوجبوا وا	وا
ب	فمن أخاف السيل بمكنا سر	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاستئصال بطلب	ل
ر	رعاية للمسلمين فمن اخذ من الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال أمـ	الفقه قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	أيضاً رجله اليسرى ثم	من قتل قتل حتماً ومن قتل ونهب قتل	عند ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا	ا
ج	جاوزها انزل و خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام إذا لزمه وأخوذه خيس	يس
م	ما بلغ نصابا او اخاف بلاد	ا ولم يأخذ مالا ولا نفسا عزز ووقع الا	جماع أن من تاب من هؤلاء لا	لا
و	واصلح قبل الظفر به وبعد الاسا	ة يسقط حده (باب حداثته) وجملة القو	ل فيه كل شى	ى
في	في الأشربة اسكر كثيره فور وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين سواء في التحريم ويكون	كون
ال	الحد على المكلف لا من كان يوم	شربه صيباً أو مجنوناً أو حربياً أو ذمياً و	المرجل المكره لا يحد من كان حراً	ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين ا	ذا جعله الامام للحر ثمانين أو بعض قا	نوابه جاز والوسط لا	لا
صا	ضابط لتعيينه في أحد الوجهين وا	يتعين والصحيح بجزى سوطاً ويدونعال والشافعى	رحمة الله يحده باقراره أو بينة لا	ا
ر	رائحة ونحوها (فصل) و	المرتكب معصية لاحد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر للامام فيه كل واحد	حد
ع	على قدره كبس وضع وضرب دون العشرين	في عبد والاربعين في حر ويستوى	في هذا جميع المعاصى في الاصح	ح
و	ولو عفى مستحق الحد فاراد من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح وا	ان مستحق التعزير	ر
ا	اذا عفى فللامام التعزير في شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	ان لا يطلب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	تعيين طلبه فان امتنع اجبر فان طلبه	اولى منه كره والمعروف	ف
هـ	هنا أنهم لو قلده وأسلمو	الأمر إلى المفضول فله القبول والطلب	خامل أو محتاج طلب بذلك	الك
ز	زاده وكفايته جائز و	ل قاضيين فأكثر في بلد جائز عند اهل	لا يتنقض أحدهما كلمة	له
ح	جزم حكما بها الاول ولو ا	اعنى الحصوم أو الحصان حكما ورجلا وا	دوا له وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد للة جاز	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر وو	القضاء باستحقاق من كملت	لت
ش	شروطه أن يكون مسلماً ثم	ذكر ا حراً عدلاً مكلفاً مجتهداً وان كان امياً في	الوجهين سيباً بصيراً ناطقاً يكفى	ى
ت	توليه ويستحب أن لا يكون عاد	مالشدة بلا ضرر وليسين بلا جو	في الامور ويسأل عن البلدوين فيها	فيها

منه منكم  
وذلك في غير القرى  
فكيف عند العرب

١٣٤

منه منكم  
درت صعباً في القرى  
منها معاني القرى

ا	منهم فيه مظلوما	ن	الى العدالة وعمن في المجلس فمن كان	ت	رب امانة وفقه ومن
ل	لقضاء في مشاوره العلماء الفحول	سنة	عند الأول من السجلات ويأخذها وينبع	و	رجب اطلاقه ويسأل عما اجتمع وحصل
ر	اتخذة للحكم فان احتاج فلا يفتقر	ربع	في عمله ولا يتخذ بواباً ولا حاجباً في	م	في المشكلات وله استخلاف واحد
و	يوصى وكلاءه واعوانه بالتقوى	و	من اعوانه ووكلائه ابعده عن مجلسه	ا	الحاجب احد المحصنين ومن كان ذر
فان	يعرف بهم الشهود فان	تسعين	وليعد من المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	ل	الله في أعمالهم
ك	عنده حكومة للملوك	ومعرضت	فليخدم اثناءه ويحتمد ان لا يتارنوا ثم اذا جرت	م	سعى رجالا واتخذهم لاجلها
ا	وصديقه ولا يقضى ولا	لمعروفه	حق رفعها إلى خليفته ويجوز للقاضي ان يحكم	ر	رقيق له أو لابنه أو ابيه في
ت	عزمه عن قبولها فان كانت	ثانيا	سم له هنالك لا ينفذ ولا يرتشى وليرد الهدية	ج	يعقد في غير ولايته والحكم
ا	ردها فهو اولى ويحضر اذا	فا	العادة ولم تكن له حكومة حاضرة	م	من له عادة جاز اذا
لا	ذلك وكثر أتى بما لا	فاض	غير تمييز بل يساوى بين الناس فإن	ط	طوبل بالحضور في وليمة
ل	عطش ولا في حال	على	عة للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر
ف	المهموم ولا حاقن وخائف	سائب	م مؤلم ومرض مقلق ولا عند تراكم	م	مسخطة ولا مفرحة ولا
م	ه اعتماد المسجد لذلك ثم	كر	اولى فان حكم نفذ حكمه وليفسح مجلسه و	ك	كل ذلك مكرره والحالات الاخرى
ن	السكينة حيث كان	مه	ة أن يجلس مستقبل القبلة وان تـالـاز	ش	شرع له التأديب بنحو
كلم	زمين مجلسه للمشاورة والتكلم	وملا	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	و	وان يجلس الكتاب بالقر
ه	مجلسه مختوما وإن حضره	يدي	اهلها ويستحب أن يترك القمطر بين	ف	في المشكلات واحوال
غيره	لقرعة ويقدم السابق على غيره	با	له في المجلس بدأ به وان تساوا بدأ	ن	ثم خصوم كثيرة فمن تقدم
ا	والمجلس لكن يرفع مسلما	لكرامة	عليها أعني السابقين ويسوي بين المحصنين في ا	ف	في حكومة واحدة لا يزيد
فل	ولا يلقتن من أغفل	والنعم	نفسه من آثر احد المحصنين أو قدم ارباب الثروة	ع	على كافر في المجلس واهلك
ي	ما عليه إلى ذمته حتى	وانسان	من جوز له تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم ا	ن	نفس الحجة اما الدعوى فان
س	من وصى بهم وليوسأله احد الناس	الى	في الامناء وتدبرهم وفي أموال الأيتام و	ي	يفرم عنه جاز وينظر كثيراً
ت	ك الحكم و قال أرشيت	تدر	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود لم	ج	حضور المزول توقف ثم
س	حكاه فدا كان على تأسيس	يس	من سيرة قوله وان ادعى جوره نظر في دس	ش	شيئا اليه احضره والقول فيما

والضم جمع البلد  
كمكة ويترب

١٣٥

بالفتح ظهر الوهدى  
والكسر طعم الوفد

ك	ع	المد	نقضه والانتقض (باب صفات القضاء) و	الى	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	ل
م	و	رسه	فاذا ادعى احد الخصمين فاراد الاخران بما	ز	ان يسكت فان امر بالدعوى	ل
ا	ة	المجاهدة	او ظهر منه سوء ادب بهاء فان اكثر	بيد	ليأخذ حق البدايبنة	ل
ا	قال	يه	ذلك باطلة لم يسمعها فاذا صحت لـ	يوم	مدعيها وكانت دعواه	مد
ا	اليه	ونظرها	اذا سأله الحكم لان الحكم	الا	يدعيه فان اقر فلا يحكم	مد
ا	ان نكل	و	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	ثنين	ولا يئنة فلا يمكن اليمين من الا	مد
كان	ت في الحساب	نظر	بت ان المدعى عليه لو قال بعد النكول	الثا	استحق وان نكل صرفهما و	ل
ت	اخر اذا اراد أن يثبت	مدار	لم يلتفت إليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	في	لي وجئت لا حلف فحلفوه	ل
ا	والعجز سمعت والشهود اذا	س	حلف هو استحق وان اقام بينة بعد اليا	و	بمجلس آخر ونكل المدعى عليه	ب
ل	اذا ارتاب بهم فرقمهم وجعل	عدة	في الرد فيقول زدني شهوداً والمدول وان كانوا	العشر	سلبوا العدالة احسن	ص
ق	بخوفهم ثم يعطى الحق	وجعل	هو وعن الكيفية ومكان التحمل فان اتفقوا وعظهم	بين من الشهر	يسأل كلا عن اليوم ا	ص
ا	بينه تجرحهم امهل ثلاثاً	لي	سقون مكنه من جرحهم فاذا قال	فا	طالبه نعم لو قال الخصم هم	ط
في	الملازم عليه فان وافي	جامكية	عليه ملازماً بينما يجرح الشهود و	قام	وان سأل المدعى ملازمته	ط
ه	ذلك إلى من وكله	كل	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود و	الى	نخرج المهلة وسأل الحكم و	ط
م	بل خفية فاذا علم	شهر	والايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم في	اليوم	بهم وهم اهل المسائل ويتمهل	ب
د	غير عدول فلا بد	ثلثمائة	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	العا	بعد التهم امر ان يقيموا البينة	ب
م	جمع إلى قوله لانه علم	دينار	هبل عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	شر	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	م
جا	لو شهدوا بعدلته ثم جا	ومائة	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	من ر	خبره واذا شهد بعدلته	م
قال	فلو جاء المعدل فقال	ايضا	تقديم شهادتهما ويشترط ان يفسر الجرح	جب	وشهد رجلان بجرحه و	و
ف	يوقفوه لاعدلهم استوقف	لغلمان	وصلح قدم ولو قال المدعى	بعده	نشهد أن هذا الجرح قد تاب	ن
ي	في سكوته لا في اقرار ولا في	مضا	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	وخرج	والاظهر ان القاضي يحكم بعلمه	ن
ال	او المنكرين جعلنا كلاً فلوقال	فين	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	الى	انكار جعلنا كلاً ويعرفه و	ن
ب	عنه الدين ببراءة ونحوه وجب	وصرف	جلة فامهلوني ثلاثاً لم يجب امهاله وان ادعى انه قضاه	المعا	ان لي حساباً لا أعرفه في	ن

ما عنده من ظلم  
ولا تقال الكذب

من لي برشف الظلم  
أو اصطياد الظلم

ح	عليه البيعة فان عجز جا	ز	للمدعى أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة	الى	أن يرفع اليه البيعة امهل في
د	رفعها ثلاثاً ثم طوب	به	وللمدعى ملازمته مدة المهلة ولـ	دارا	لدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستر وصبي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان اقام حجة	كاملة	حكم له بها فاذا
ص	ضمها وظهر الغائب و	لوا	متدت المدة سمعت حجته وكذا الصبي اذا بلغ و	المر	المتستر ولو ادعى على رجل
ا	اما عيناً أو ديناً في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان و	افق	وحضر طائعا والا بعث
او	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكلف المحجبة الحضور والوكيل كما	فيها	وتحلف في بيتها واذا
ص	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع واثبت بحق قضي من	عين ما	له والا فينبغي من
ا	الرجل الحزم الذي	حنكه	الزمان ان يسأله انهاء القضية على ما كانت	جارية	عنده إلى الحاكم الثاني
في	فيستوفي له ولا مبالاة بمنع بعض	المخالفين	لإنهاء سماع البيعة بل ينهيها فان جهل عدلتهم	و	جب أن يسميهم واذا
ا	انهى الحكم جار مع القرب	فا	ما لإنهاء البيعة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين	نعم	ويستحب أن يكتب كتابا بما صبح
ل	لديه ويختتمه بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف	واقية	تميزه فان انكر الاسم وجا
م	مناكراً قبل قوله يمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعى البيعة انه اسمه	فا	ن اقامها فقال لست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم احضرتة وا	قمت	عليه الدعوى فان كان
ح	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الز	جل المعترف وان انكر فليأمر المنهى الذين شهدوا	عنده	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل يشاركه في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي	اكرمه الله	وسأل أن يكتب له كتابا
ف	فيه ماجسرى بمحض	ه من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب نظيره وادعه	في	قمطره والقرطاس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح د	خيل و	الافعل طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على قد	رو	جودها يجمع ما وقع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	فيها ويميزه والترجم للقاضي بتعدد بحسب ما يعر	ضار	بعة في الزنى لانا نعد
د	خيرهم شهادة وان حكم باجتهاده جا	زيد	انه ان خالف النص والاجماع والقياس وجب تفو	يض	الحكم ونقضه ولو قال
و	وخصه منكر أن القاضي حكم له	فوقف	القاضي على ذلك الحكم فان عرف	وجود	ه كان حكمه بما عرف
ن	ناظرا (باب القسمة) و	الى	لقسمة اذا كان منصوباً من قبل الامام	فا	نه بشرط كونه ذكرا
م	معدلا حرا عارفاً بما نما	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها تقا	يض	وتقويم وجب قاسمان والانقول
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شيء فاجرتة منه في	عر	الشرع والافعل الشركاء وبثبت

د	ذلك موزعا على الحصص	من	المال كل بقسطه ومالا ينقسم كجوهر يتما	بعض	فيه الشركاء ولو رضوا
و	وقالوا تقسمه ونفره	شعبا	منعناهم وما يبطل بها نفعه المقصود كبر اللو	الى	والحمام الصغير فليس
ف	فيه قسمة الا ا	ن	يتراضوا ولو كانت القسمة مضرة باحدهم نظرت	ان	كان الطالب لما هو الذي
و	وقع الضرر به منع	وا	ن طلبها شركاؤه اجبوا والقسمة التي	توقا	بها الحقوق منها ما ليس
ن	فيه تفاضل فيقسم اجزاء وبأ	خذالمعا	نى للقسمة الاخر او يعادها كما أمر	هالته	بالعدل ويكتب كسلا
ا	اسمه في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يميزه ثم
ن	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الأجزاء واخرج على الاسماء جازو	الله	اعلم ويحترز عن تفريق حصته
ك	كل واحد ولا تبطلها	المتافرة	بعدها واما قسمة التعديل فتكون مثلا	بر	بع وارض تختلف اجزاؤها ثم
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فأعطى كلا داراً او ترا	ضوا	جاز وان كره البعض
م	منهم وان لم يكن	غار	مالم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لا من نوعين ثم
ل	لندكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي أن يكون بأحد الجانبين بئرا	و	اشياء لا تتصور
ا	القسمة فيها فيحتاج احدهما	يوم	القسمة أن يرد قسط قيمة الزائد الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة
ح	حين القرعة وبعدها في الأصح	الثاني	يكفى قبلها وقسمة التعديل بيع وقسمة الاجز	اعل	الاطهر الفراز ولو اقسمت حقا
خ	ذووه بالتراضى حين بدؤ	وابا	لقرعة اشترط الرضى بعدها اما من منصوب من له	مرتبة	الحكم اذا قسم فيكفى
ف	في حقه خروج القرعة فان	دشم	حد واقام بينة بحيف أو غلط عليه	في	قسمة اجبار تقضت ثم
ي	ينظر فيما قسم بالتراضى فان كان	بما	قسمة بيسع فلا اثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه
ا	اصلا (باب الدعوى	و	البيئات) من وجد عينا له عند اخر	فا	يجوز له انتزاعها بنفسه
ن	لكن اذا خشي حدوث	قتل	او فتنه مالم يجز الا بالقاضى ومن جحد حقه	ثم	وجد له اموالا استوفى منها
س	سواء كانت جنس ماله او	شيئا	غيره وان كان مقرراً غير ممتنع فلا يحل و	انتقل	الى الحاكم والمدعى اذا
ر	رام دعوى نقد بين قدره	كثيراً	كان أو قليلا وجنسه ونوعه أو عينيا ينضبط	الامر في	وصفها وصفها يوم وم
ي	يدعى بصفات السلم وان	حدث	بها تلف وجب ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات
ع	عقده انه بولي وشاهدين من	بعض	ولا يكفى الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامة انه حصل
ج	غسوف من العنت و	انه	لمعجزه عن طول حرة والاصح ان	اسير	لا يكلفه ذلك في العقود المالية

فالقَطْرُ جودٌ كفيه  
والقَطْرُ سِيلٌ حَتْفُهُ

١٣٨

والقَطْرُ ماءٌ انْفِه  
وتخذه من ذهب

ب	بل يكفى الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعى معها	و	لو قال أوفيته او ابراني أو وهب	ب
و	واقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	ي الشهادة فوجهان الاصح	ح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما ابر	زبه	صدقي وادفع به فامهلوني امهلنا	ه	ثلاثاً والناس احرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون	نحن احرار صدقتاهم والصبي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حراً نظرت فان كان	مر	سلا لا يدله عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظر في الحكم وان كان	كان
ش	شاهد في يده فنحن	نوا	فقه ونحكم له بملكه إلا بد الملتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مد	عني عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب
م	منه بشيء والا جعله	السلطان	ناكلاً ثم يحلف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقه ومن ادعى	على	رجل قرضاً ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئاً وسكت	ت
ع	عد جواباً كافياً و	الخلاف	فيما اذا اجاب بنفي السب فحينئذ قالو	ايا	تي باليمين حلف على النفي المبهم	م
و	والصحيح لا يقبل بيمينه	حتى	ينفي فيها السب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
ل	لن يلزمني تسليمه كفاه ومن	يتو	لي حفظ مال برهن أو اجارة وأقر به لملك	فا	نكر المالك الارتهان فليس	س
في	فيه الا يمين المالك اذا	طا	لبي ان لم يقر بيته فلو قال المال لابني الصغير او	عطاني	هذا بعض الناس	س
ا	احفظه له أو ليس هو	لكم	بل هو صدقة أو لي منه قس	الذ	والباقي لرجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزعها ولا تنصرف عن	جنابه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	واجري	على حاله مالم يقر بذلك	ك
ب	بيته ولو أقر به لمعين	فا	ن صدقه انها له انتقلت الخصومة منه ا	لي	المالك وان كذبه لما	ما
م	سئل تركناه في يد المقر ولا	نكس الأمر	في الاصح إلى أن يثبت بها مالك وان	الجا	ه إلى غائب معروف فحين اذا	اذا
ط	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المال تبقى الدعوى على غائب وهي جا	ثرة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ل	الزمه عقوبة وان كان	الثا	بت بيمينته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	في لا اقرار له ولو طالب	ب
و	رجل رجلاً وقال ا	في	اجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الاخر بل اجرنتي	في
ج	جملتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بيته تعارضتا ولو تنازعا في دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت	ت
ز	زيد ويده واقام و	شهر	كل بيته انها ملكه تعارضتا ولا تميز	بامر	الكثرة فلو كان احدهما	ا
ح	مقيماً بذلك شاهدين و	شو	هد مع الاخر عشرة فلا ترجيح عند	الجها	بذه ويرجح شاهدان في قول	ل

والضم عود جليبا  
من عدين في المركب

بالفتح غيث سكبيا  
والكسر صفر ذوبا

طاهرتهم على شاهد ويمين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أولا بل الخارج يسبق	ق
ويقيم بيته ثم هو بعده ولو اخذ		الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينة	و	اقامها سمعت واستخلص	ص
عند ذلك العين وحكم له السلطان		بها ان اعتلر ببقية بيته عن	البلاد	ونحوه ولو قال الخارج مشتري	ي
وملكى انتقل إلى فيها الملك		منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولس	وصلت	بينه تشهد باقراره لزيد	د
في ملك ثم ادعاه لم يسمعها النا		ظر في الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهدت له	ه
البينة بملك مؤرخ وتقا صر		ت بينة الاخر فلم تؤرخ فهما سواء ولو ارخ	هذا	وهذا فالمتقدم أقدم وأقوى قوا	ا
ولا اثر للتاريخ مع اليد والمهور		والاجرة والزيادة الحادث من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في	ي
امس لم يقبل حتى يقول وهو		بملكها الان او لا تعلم للكه من	يوم	ملكها مزيلا وله الشهادة بملكه	ه
في الحال لان الاستصحاب	من مضم	ولو اثبت بملكه شجراً ودابة استحق	الثا	بت من الحمل لا ولدا منفصلا	ا
راحت به ولا ثمرة موجودة به		ولو اشترى شيئاً فاستحق رجع على	من	باعه ولا تلزم	م
القيمة بل اذا رد الثمن	انحصت مادة	الطلب ولو تداعيا شراء عيين	من	رجل وهي في يده سمع	ع
قوله فمن اقرله اخذها واصح	الحلاف	لا يحلف للثاني والا فان اقاما بيئتين احدهما	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا	ا
صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احدهما تعارضتا و	سنة	التعارض انهما يسقطان	ن
معا على الصحيح ولومات عن	مخالفت	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ث انه انما مات على	ي
وفق دينه وكان كافرا فالخائر	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين ابيه تا	بعو	لو اقام كل بينة مطلقة بما	ا
في دعواه قلنا المسلم	وتلك	البيئتان أو شهدت احدهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر واخر كلامه وهو	ر
الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يعرف	ما	دينه وشهدت لكل بينة واطلقت	ت
كانتا متعارضتين ولو مات في	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولس	يعو	قال المسلم هو	و
مات قبل ان اسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولس	قد	م كل ومعه بينة بما ادعى	ا
لزم تقديم الكافر ولو ا	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جاء	موته في شعبان والكافر قال	ل
مات في شوال قدم الكافر	تعز	ي اليمين إلى (باب اليمين في الدهاوي) ومن ادعى على النا	في	حقا اما في دين او في	ي
ضمان او غيره وليس للمدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم واراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها	ا
ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس حتى يكلف وقيل يسلم	وعود	اليمين هنا متعلر ومن جاء وهو	و

لما رأيت دلة  
وهجرة ومظلة

١٤٠

انما ابدى كان حرجا ويجوز اختلاف النخيل في ذاته لاني حرجا  
رئيت من حبي له  
فثلثا لقطرب

م	مدع دما وهناك لوث	و	جب للمدعي أن يحلف خمسين يمينا ان ظنها	صادقة	واستحق الدية ولا يأتى فيها	آى فيها
ق	قود ولو خلف عشرين حلفنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد	فانا	نلزمها العاقلة او على عمد ابدا	بدا
ط	طوب بها القاتل وان نكل	من	الورثة احد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المدعى عليه	في	غير اللوث جريا على	لى
ع	عادة الدعاوى لكن ما	ذى	يحلف فيها خمسين يمينا واللوث مثل ان يفرق	رجا	ل عن قتل أو يوجد بمحلة الاعدا	ا
و	وهى صغيرة قتل او قال ذور	القعدة	عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهد اثنان وكان	كان
ي	فيهما واحد يقول قتله	سنة ثلاث وشمانمائة	وقال الاخر عن	لها	قتله سنة اربع فجاز	جاز
ا	ان يكون لوثا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل انه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهناك لوث فجاء	ا
ل	له رجل واقرب بقتله فالحق	في	القسامة الذى ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا او	و
ح	خاصمه في طرف ثم كما ذكرنا	اول	الكلام لوث لم يلتفت اليه وشعرا	رها	ذه شعار سائر الدعاوى ويجوز	يجوز
ي	فيها الحلف بالعجبية وان كان	يوم	اليمن يحسن بالعربية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف	في
ف	في غير مال او مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالزمان والمكان كما سبق في اللعان و	عود	دوا أيضا التغليظ بزيادة الاسما	ا
و	والصفات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل	ل
ال	المنسوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره ومامسا	قه	النفى لفعل دخيل	دخيل
م	من غير فعل نفى علم لو ارث تا	بع	يحلف ما علم أن مورثه وهو	و	ابرا (باب الشهادات) للعدل وصف	ف
ج	جمعه هذه الشرائط	وثمان	هى اسلام وبلوغ وعقل وحسرية و	مرو	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في	ى
ت	تحمله فترد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق فمن جراً	ته	نفسه على كبيرة فسق اذا	ذا
ث	ثم من اصر على صغيرة نجر	يه	هذا المجرى وفي الغناء والشعر والدف الخبار	سابقة	تقضى بجوازه واباحته	ته
م	ماعدا العود والالات التى	اخذ	ت للهو فقط واباحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم مروعة فكل	ل
ش	شئ ارتكابه يهدم	حصن	العرض كاكل غير السوقي في السوق والملا	حققة	من الغنى في البسر الذى لا	ا
ع	عادة بطلبه بسقطها و	ر	جمعوا في الحرف الدنيئة إلى الأشخاص	و	اللائق بهم كصنعة خضاف	ف
ث	ثم حجارة وديع وكل حرفة ملا	يعة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طاتها ردت شهادته واما في	ى
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	لا تقبل من متهم كفرع لاصل وعكسه اما لما	رفه	واصدقائه فتقبل وتصح	ح
ي	في الشهادة عليها او ترد ومن	سائر	غرماء ميت أو مفلس شهدوا له بمال واوجبوا الرد	في	شهادة شهود شاركت	اركت



وابن زريق نظماً  
شرحاً لما تقدم

١٤١

فَرْتَمَا تَرَحُّمًا  
عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَبِ

هـ	هذا المدعى في نفع وفي كل	ما	جرت نفعا كشهادة تلمبده ومركله وكذا العاقلة في د	عوا	فسق شهود القتل ولو شهد بطلاقه
ز	زوجته ابناهما قبلت	هنا	وتقبل شهادة احد الزوجين للاخر من غير ريبه صا	رفه بل	تقبلها فيما له وعليه ومنعوا وا
ج	جوازها على عدو وشرط ذ	لك	بغض يحزن معه لسروره ويفرح بمصيبته و	التمدا	ول بينهم انه لا بأس س
ا	ان يشهد له وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس يثبت واذا	فقه	الامر لم يضبطه فلا نستعمل
خ	خبره ولا شهادته ومن	كان	حريصاً على أدائها ويبادر بها مبادرة الا	عار	ة عاصم وترد الا فيما هو و
ر	راجع إلى حق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كشهادته بطلا	قه	فتقبل وان لم يستشهد وكذا ا
م	مقات عدة وعتق ومثل هذه	هذه	عفو عن قصاص ونسب وحدود لله لكن	مد	الستر في الحدود أفضل واذا قال ال
و	وحكم بشهادة كافرين و	الا	عبدین أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين نقض ض
ي	في الاظهر ولو شهد صبي	ما	بلغ أو رقيق أو كافر ثم اعادها بعد ما	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم م
ال	الفاسق اذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة قد رد فيها بعد الاختبار	وجعل ا	كثرهم مدته سنة وعندهم هم
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	عى لا يكفى فيه شاهد واحد الارضان و	لد	ينا قول انه لا بد أن يجتمع ج
ر	رجلان كثيره وبالزنى قالو	الا	يد من شهادة اربعة رجال رأوه زا	نيا	ويقبل شاهدان فيما ا
ي	يقرب به من الزنى ويقبل ا	مير	المؤمنين في المال والعقود المالیة	كلها	شهادة رجلين أو رجل ك
ع	عضده امرأتان واما غير	الا	موال كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ قلنا	ملكه	لله كهذه وجهان والشرك ك
و	والاسلام وسائر ما يطلع الر	جل	عليه غالباً فيشترط فيه رجـلان	وبعد	ذلك ما لاثراه الرجال غالباً كنفاس س
ال	المرأة وبكارتها والارتضاع	بدر	هاوعيوب النساء المستورة فتثبت باربع نسوة ويثبت	هذا	برجلين ايضاً وما يثبت بامرأتين وذكر ر
من	من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهدتين الاعيوب النساء ونحوها اما الوقف	فمن	حلف مع شاهد أن مورثه
س	سبل هذا وبقا فالاصح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبوته بذلك انـه	وقف	والشهادة على الفعل نحو و
و	رمى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلا تجوز الشهادة	على	شيء من ذلك كثر أو شد شد
ح	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول و	هذا	مثل تحمل الشهادات ت
م	من اهلها والنكاح ومن	ملى	ابراء أو طلاقاً أو قرأ كتاباً بشرط رؤيته وسماع	الكتاب	ونحوه فلا تقبل من الأعمى ا
ك	كذلك الاصم الا اذا كلفه	و	هو مصغ باذنه يكلمه فيها ولازمه إلى القاضي	و	اذاها أو غسلها قبل المسى أو تحمل ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	اسفرت اجبرها القاضي يراها الشاهد ولو	وجد	وارجلا وهو بالعدالة موصوف ف

احمد ذى المواهب  
وذى التجاد الطب

١٤٢

أديت فيه واجبي  
في خدمة المخالي

ت	الاستفاضة من نسب وكذا موت	فيه	لتحمل على الاصح ونجوز الشهادة بما حصل	زا	واخبرهم انها هي جا
ح	عن شرطها وهو ان يستفيض ويتضح	سهو	ووقف ونكاح وملك في الاصح ولا ا	ل	في آدمي وعق وولاء كما بقا
ه	والشهادة بالملك باليد المجردة	أو خطأ	اطأتم عليه ويبعد اجتماعهم على كذب	مو	ثم يسمعه من جمع يؤمن
معا	تعارض جاز ومن تحمل شهادة أو سمعها معها	ولم	خة بالدار مثلا والسكنى والتصرف مدة طويلة	لانا	ممنوعة بل اذا انضم اليها ا
ف	معه ثانيا نظرت فاذا كانت فدا كانت	تجد	لانه يفسق بالامتناع ومن طلب لها لم	السلطان	فطب الاداء فامتنع اثم ولا يجبره
ا	من عنده ويحب اداؤها والا فلا	له	بشاهد ويمين كالمال ومتعلقاته فـ	الملك	الشهادة مما يثبت فيها
ل	في باليمين معه لم يجز بل	تا	فع فيه شاهد ويمين احد الشاهدين وقال للاخر	النا	على الاصح ولو شهد فيما
ق	ولو جوب اداؤها شروط لا تتعلق	ويلا	على الامتناع اثم ولا نجد في ذلك تا	صر	نأمره بادائها فـ ان ا
ا	الاجابة الثاني العدالة اما	فيه	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	قا	في الذمة الا اثم الابها القرب
فيه	روى أن وجوب الاداء الفاسق فيه	قد	رى في أن الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	يما	الفاسق المجمع على فسقه فلا
ه	فقلت اشهد على شهادتي هذه	اذنت له	المريض اجابة بل يبعث اليه (فصل) اذا	على	مضارع العدل الثالث عدم الذر ليس
اما	لم يحضر قاض بل كان سامعا	ان	الى القاضي وسمعه بشهد عنده وكذا	قدم	والا انا شاهد بكذا فاشهدك او
ي	الا في حق آدمي اما في	يصلح	ار أو مبيع ألفا على الاصح والادعاء لا	الجد	له يقول اشهد أن لفلان من ثمن
ا	اذا فسق او ارتد فلا	ما	صل اذا مات أو جن جاز شهادة الفرع ا	والا	زنى ونحوه يثبت لحد الله فلا
فعا	كاملة حال رفعها	وجد	قبول شاهدي فرع لمردود الشهادة فان	جتهاد	جواز لها ولا يسوغ في الا
ث	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	و	ن بالتحمل عن اثنين وقيل يشترط اربعة	ناهضا	وأديا الشهادة جاز وهما
م	رجوع الشهود عمدا منهم	كان	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	با	الاستيفاء بالمال لا ينقض و
قلت	له مما عليهم كما نقلت	عذر	رتهم بالخطأ في الدية ورجوع القاضي كرجوعهم لا	عبا	طولبوا بالقصاص وان صرح
دافع	الى وجوب القصاص فلا دافع	ي	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	الخلاف	وان رجعوا جميعا فصاحب
ا	نالو رجوع مزك ضمن ايضا	عند	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	قا	يدفعه عن الجميع أو الدية
ب	عليهم ولا يقول الواجب	مبسوطا	عنهم بالجميع ولورجع الشهود في مال غرمو	ثما	لكن لو رجع الول كان قا
ال	ن احد الوجهين يلزمهم بعض المال	فا	ما اذ رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلاف	في	مقبوض من الشاهدين الاولين نعم
ف	صح ان كان مطلق التصرف	في	(باب الاقرار) اذا اقر بحق للشا	اصلا	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
يَسْعُدُ مَنْ قَدِ وُصِلَهُ  
مِنْ أَهْلِ عِلْمِ الْأَدَبِ

١٤٣

مَنْ جَاءَهُ وَأَمَلَهُ  
يُنَالُ مِنْهُ أَمَلَهُ

ت	بالاتحلام وكان وقت	بلغت	قبوله وإن ادعى البلوغ نظرت فان قال	ح	اما اقرار الصبي والمجنون لا يبا
ح	واقرار العبد يصح	فيه	ما بالسن فيلزمه اقامة البينة	فا	لا يبعد امكانه صدق
كان	يده المال اذا كان	من	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	سد	بما يوجب عقوبة وا
شا	الاذن بمال صح ومتى شا	ملافة	وعامل باذن سيده واقـــــر في	البلاد	سيده يكذبه ولو ضارب في
ذ	من المرض صحيح نافذ	السواض	يقضى من كسبه وتجارته واقرار الحر في	و	طالبه العامل بما أقر
ا	ل ولا يقدم اقراره واذا	المال	سواء ولو أقر هو ثم الوارث بدين عليه اقتسما	العباد	والوارث وغيره من الاحرار و
و	به اهلا للملك فلو	نعه	نجيب بيطلانه وشرط صحة الاقرار أن يكون من صا	نسال	روعه فافر مكرها فحين
ا	لناس بمال نظرت فاذا	حدا	لها شيئا وان اقر للحمل في البطـــــن ا	الله	جاء واقر لدابة لم يوجب
ل	بشراء ونحوه بطل ولو قال	حصل	اطلق فكذا في الاظهر وان قـــــال	ان	زعم انه بارث ونحوه جاز و
ر	في الاصح ويفـــــر	معه	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	يجمع	مختارا هذا لفلان ولم
وى	ى عليه الدعـــــوى	الذ	ولو قال لى عليك الف فقـــــال	الخلق	بيده حتى يثبت به احد من
و	باقرار وقوله صدقت او	هو	هذا او اجعـــــله في كيسك فليس	على	وهو ينازعه زنه او اختتم
ا	أو قد ابرأني اقرار وكذا	ل	نفة تقول لعمرى اقرار وقوله انا مقربه أو بما يقو	طا	نعم أو بلى اقرار و
ل	الصحيح ولو قال رب المال	على	قال أنا مقر فلغو وكذا اتر بـــــه	عتهوان	وفيتك أو قد انتز
م	اسألك الا مهلة يـــــوم	وما	في الله بمال واقضيك او ابعت من يقبضه ا	يمد	فيه اقض الالف فقال
جرى	ذمة زيد لك جرى مجرى	في	الاصح ولو قال دارى او ثوبى اربى الذى	في	او اصبر حتى افتح فهو اقرار
لا يجوز	يده فلو قال هذا حر لا يجوز	ضمن	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ايام	لغو الحديث ولو لم يكن
ا	فتداه من ظاله ويصح بالمجهول كذا	ا	بان اشتراه حكم عليه مجربته وكـــــانه	دولته	وصية زيد به ثم صار في
لا	الموقوف ولا يقبل مالا لا	لكتاب	يقبل تفسيره بأقل ما يتمول وبجبة بر وبا	انه	اذا قال له عندى شيء و
خلاف	في غير المعلم وفي المعلم اختلاف	هذا	الناس اقتناؤه كالخنـــــزير والكلب	على	فائدة فيه مما يحرم
فيه	اقتنائه واختاروا فيه	من	ما في معناه مما منعنا من بيعه ولم يــــنع	كل	راجع اليه وإلى الخمر المحترمة و
م	مال ووصفه بانه عظيم	الترام	من ذلك لارسلام وعبادة مريض ولو يضمن	شيء	من الوجهين قبول كل
ا	اذا قال له على كذا	ما	ره قبل لا يــــرجين وكلب معلـــــم ا	قد	عقيم كثير وفسره بقليل

وا	بالواو شيء واحد وقالوا	لا	ه بالواو لزوم شيان وبكذا كذا	ير	وكذا او شيء وشيء وكان نكر
حادة	درهم وكذا وكذا درهما باعادة	يلزم	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر	كل	لو قال عندي درهما فا
ا	يوجبون درهما واحداً	و	ان نصب درهما فان رثه أو جره لزوم درهم وبجذف الوا	هذا	واو لزومه درهماً
ل	ماشاء في تفسير الالف بل	سلوك	جر في ذمى الف ودرهم لزوم الدرهم وله	الثا	في الجميع ولو قال لهذا
ق	الجميع دراهم ولو تحقق	هذه	هما فقد قيل الخمسة مجملة والصحيح في	ر	اذا قال خمسة وعشرون د
افيه	نحكم بها في	الطريق التي	الاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل فا	بيخ	لك أن الدرهم ناقصة والتحدثار
حبيب	بما هو معب	هم	افية لم يقبل والا قبل وان فسر الدر	و	انه ان كانت دراهم البلد
ى	منه تسعة وان قال عندي	تحدث	فيه وان قال لك من واحد إلى عشرة ا	بتمامه	منغوش فكان الناقصة والتفضيل
سمى	الصناديق دون ما سمي	منها	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزوم	الكتاب	له كتاب في صندوق لزوم
الا	السرجه او ان لك مالا	البكارة و	الاصح أو فرس بسرجه أو جارية بكر لزومه	في	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة
ى	لا يلزمك ومنى	شرعت	بأنه اقر على ابيه بدين أو في ميراثي منه فوعد	اليوم	وهو في ميراث ابي حكمت
ط	ن شرط التأكيد سقط	لا	تأكيد بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه درهماً	الثاني	قال درهم درهم كان
ا	اما الثالث فلماذا	هل العلم	المال درهم ودرهم ودرهم فللاولين درهماً عندا	من	ولو قال له على
وا	كذلك الثاني بالثالث قالوا	و	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان اطلق ولو	شهر	صرح بانه تأكيد للاول فا
ل	بوصف ولا حصل	الفضل	بألف وفي صفر بخمسائة ولم يذكر لاحدهما	المحر	وجب درهماً وان اقر في
ت	في الأكثر وان كانت	منها	هما مثلاً ثمن مبيع والاخر قرض دخل الاقل	احد	تمييز بسبب بان قال
ض	من ثمن خمر او كان له قرض	جا	القولين لو قال له على الف درهم	اشهر	مختلفة لزوم الجميع وفي
م	نه بالمنازعة فيها اشترتها منكم	يقتضو	الاسلام البينة ولو قال والدار في يده وقوم	سنة	الف لتفضيته لزومه وعليه في
ى	كان قد قال هي دين في	ن	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلفها وا	اربع	عاد مقراً ولو قال له على
ن	زعه بيمينه ولو اقر من	منا	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	و	رقبتي او في ذمى وجاء بالف
ع	زيد وغرم لعمره ولو وقع	ره	انها لزيد ثم اقرها لعمره واخذها باقرا	ثمانمائة	وجد في يده مثلاً
ى	الاقرار بواحد وكذى	جعل	الاقرار ولم يستغرق صح كعشرة الا تسعة	في	ضرب من الاستثناء المتصل
ب	جائز اذا ثمن الثوب	الله	طعام إلا درهم والالف الا ثوب في شرع	عد	وقوعه من غير الجنس كعلى

تصلياً متلماً  
على النبي كلماً

١٤٥

رَفَّرَقَ بَرَقَ أَوْ هَمَا  
بِالْوَدْقِ مَزْنُ السَّحْبِ

أ	أقل من الالف وند	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك ان يصدقه الحس وايضا	ايضا
ب	لا يكلمه الشرع كنسبة	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	خالصا وان يصدقه المستلحق قلو	و
ج	حصل استلحاق صغير ثبت و	تقلا انه اذا بلغ وكتبه لم يبطل و	استلحقه بالغا فكلبه فلا	ا
د	مدخل له اليه الا بالينة و	استلحاق الميت صحيح اذا اتى به على و	وشروطه ويرثه بل	ك
هـ	لو قال لولد امته هذا و	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب	دون الاستيلاد فلو قال	ل
و	لهم علفت به في ملكي	اليها حكم الاستيلاد ان لم تكن مزوجة	بنسب ولد امته المزوجة	هـ
ز	كنكر لان الولد للزوج و	في فيمن الحق النسب بغيره شرطان ملحقان	لشروط التي ذكرناها	ا
ح	ثم وهي ان يكون	النسب الملحق به ميتا وان يكون	يلحقه باليت يعلم	ط
ط	يومئذ انه وارث يحتوى	جميع الميراث ويحوزه فإن لم يحزه لم يثبت في	ب المقر ولا يشاركه ولومات	ت
ي	رجل وخلف عليا و	افاستلحق علي وحده اخا لم يثبت فان ما	محمد وعلي حائز ارضه لزم	م
ك	النسب وصل الله على محمد وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار	ن	م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُلْحَقُ كِتَابِ عُنْوَانِ الشَّرَفِ الْوَاقِعِ

جَمَعَ مَا فِي الْأَعْمِدَةِ وَالْأَقْوَاسِ  
فِي عِلْمِ

الْعَرُوضِ وَالْبَيْتِ وَالنَّجْوِ وَالْقَوَائِدِ







عَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ وَضَرَبَ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## العروض

أَمَرَ بِتَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ وَجَمَعِهِ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ إِسْمَاعِيلُ  
ابْنُ الْعَبَّاسِ - أَدَامَ اللَّهُ أَيَّامَهُ - وَبَعْدُ : فَهَذَا الْكِتَابُ أُلْفَتُهُ فِي «الْعُرُوضِ» .  
أَوَّلُهُ : «البحر الطويل» (١) ، وهو : فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ ، ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ ،  
اسْتُعْمِلَ مَقْبُوضَ الْعُرُوضِ ، وَ «الْعُرُوضُ» . هُوَ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ ،  
وَالْجُزْءُ الْأَخِيرُ لِلْبَيْتِ يَسْمَى : «الضَرْبُ» . وَ «الْقَبْضُ» إِسْقَاطُ الْخَامِسِ السَّاكِنِ .  
ثُمَّ «المديد» (٢) : فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ ، ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ ، اسْتُعْمِلَ «مَجْزُوءًا» .  
وَ «الْمَجْزُوءُ» الَّذِي ذَهَبَ مِنْ عُرُوضِهِ وَضَرْبِهِ جُزْءَانِ .

(١) البحر الطويل ومثاله :

غَنَى النَّفْسِ مَا يَكْفِيكَ مِنْ سَدِّ خِلَّةٍ فَإِنْ زَادَ شَيْئًا عَادَ ذَلِكَ الْغَنَى فَقَرَأْ  
وتقطيعه :

غَنَنْفَ - سَمَايَكْفِي - كَمِنْ سَدِّ - دَخِلْتِنِ فَإِنْ زَا - دَشِيَّانَ عَا - دَاكِلَ - غَنَى فَقَرَأْ  
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ

(٢) البحر المديد ومثاله - مجزوءًا :

إِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَاءٌ وَكَدٌّ وَاكْتِثَابٌ قَدْ يَسُوقُ اكْتِثَابًا

وتقطيعه :

إِنَّمَدَ دُنْ - يَا بَلَا - وَنْ وَكَدُّدُنْ وَاكْتِثَابُنْ - قَدْ يَسُو - فِكْتِثَابَا  
فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ

ثُمَّ «الْبَسِيطُ» (١) : مَسْتَفْعَلُنْ فَاعِلُنْ ، ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ ، اسْتَعْمَلَ مَخْبُونٌ  
 «الْعَرُوضِ» و «الضَّرْبِ» و «الْخَبْنُ» : إِسْقَاطُ الثَّانِي السَّاكِنِ .  
 ثُمَّ «الْوَافِرُ» (٢) : مُفَاعَلَتُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ، اسْتَعْمَلَ مَقْطُوفَ «الْعَرُوضِ»  
 و «الضَّرْبِ» . و «الْقَطْفُ» : إِسْقَاطُ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ «الْفَاصِلَةِ الصُّغْرَى» (٣)  
 وَهِيَ تُكُونُ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ بَعْدَهَا سَاكِنٌ .  
 ثُمَّ «الْكَامِلُ» (٤) ، وَهُوَ مُتَفَاعِلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .

(١) البحر البسيط ومثاله :

لَا تَحْقِرَنَّ صَغِيرًا فِي مُخَاصِمَةٍ  
 إِنَّ الْبَعُوضَةَ تَدْمِي مَقْلَةَ الْأَسَدِ  
 وتقطيعه :

لَا تَحْقِرَنَّ - نَصَفِي - رَنَّ فِي مَخَا - صَمَتِنِ  
 اسْتَفْعَلُنْ فَعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ فَعَلُنْ

(٢) البحر الوافر ومثاله :

جِرَاحَاتِ السِّنَانِ لَهَا التَّثَامُ  
 وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ  
 وتقطيعه :

جِرَاحَاتِسْ - سِنَانِلْهَلْ - تَثَامُنْ  
 وَلَا يَلْتَا - مِمَّا جَرَحَلْ - لِسَانُ  
 مُفَاعِلُنْ مُفَاعَلَتُنْ فَعُولُنْ مُفَاعِلُنْ مُفَاعَلَتُنْ فَعُولُنْ

(٣) الفاصلة الصغرى ومثالها : جَبَلُنْ : ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ يَلِيهَا سَاكِنٌ

(٤) البحر الكامل ومثاله :

وَإِذَا صَحَّوتُ فَمَا أَقْصِرُ عَنْ نَدَى  
 وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكَرَّمِي  
 وتقطيعه :

وَإِذَا صَحُو - تٌ فَمَا أَقْصِدْ - صِرْ عَنْ نَدُنْ  
 وَكَمَا عَلِمْ - تِ شِمَائِلِي - وَتَكَرَّرْمِي  
 مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعَلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعَلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعَلُنْ

وَبَعْدَهُ : «الرجز» (١) : مُسْتَفْعِلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .  
 ثُمَّ «الهمزج» (٢) : وَهُوَ : مَفَاعِيلُنْ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ اسْتَعْمَلَ مَجْزُوءاً الزَّامَ  
 عَرُوضٍ .  
 ثُمَّ «السريع» (٣) : وَهُوَ : مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ ، سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ،  
 مَكْسُوفُ الْعَرُوضِ ، مَطْوِيَّهَا ، مَوْقُوفُ الضَّرْبِ مَطْوِيهِ ، وَالْكَسْفُ : إِغْدَامُ  
 سَابِقٍ مُتَّحَرِّكٍ .

(١) بحر الرجز ومثاله :

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سَلِمَى جَارَةٌ قَفْرًا تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ  
 وتقطيعه :

دَارُنْ لِسَلْ - مَا إِذْ سَلِمَى - مَا جَارَتِنِ قَفْرَنَ تَرَى - آيَاتِهَا - مِثْلُزْبُرِ  
 مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

(٢) بحر الهمزج ومثاله مجزوءاً

هَزَجْنَا فِي أَغَانِيكُمْ وَشَاقَتْنَا مَعَانِيكُمْ  
 وتقطيعه :

هَزَجْنَا فِي - أَغَانِيكُمْ وَشَاقَتْنَا - مَعَانِيكُمْ  
 مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

(٣) البحر السريع ومثاله :

أَزْمَانُ سَلْمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرُّ رَاوُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقِ  
 وتقطيعه :

أَزْمَانُ سَلْ - مَالَايِرِي - مِثْلُهُرِ رَاوُونَ فِي - شَامِنُ وَلَا - فِي عِرَاقِ  
 مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن

ثُمَّ «المنسرح» (١) : وَهُوَ : مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ،  
اسْتَعْمَلَ مَطْوِيَّ الضَّرْبِ .

ثُمَّ «الخفيف» (٢) : وَهُوَ : فَاعِلَاتُنْ تُسْ تَفْعَلُنْ ، فَاعِلَاتُنْ . سِتَّةُ أَجْزَاءٍ .

ثُمَّ «المضارع» (٣) : مَبْنِيٌّ عَلَى مَفَاعِيلُنْ فَع لَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ  
وَأَجْزَاؤُهُ سِتَّةٌ ، اسْتَعْمَلَ مَجْزُوعًا ، وَرُوقِبَ فِيهِ بَيْنَ «يَا» مَفَاعِيلُنْ وَ «النُّون» .

(١) البحر المنسرح ومثاله :

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرْفَا  
وتقطيعه :

إنبنزي - دن لازال - مستعملا للخير يف - شي في مصر - هل عرفا  
مستفعلن مفعولات مستفعلن مستفعلن مفعولات مفتعلن

(٢) البحر الخفيف ومثاله :

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دَرْنِي قَبَادُو لِي وَحَلَّتْ عَلْوِيَّةٌ بِالسُّخَالِ  
وتقطيعه :

حلأهلي - ما بيندر - نا فبادو لا وحللت - علويتن - بسنخالي  
فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن

(٣) البحر المضارع ومثاله مجزوعًا :

دعاني إلى سعادة دواعي هوى سعادة  
وتقطيعه :

دعاني إ - لا سعادة دواعي ه - وا سعادة  
مفاعيل فاعلاتن مفاعيل فاعلاتن



و «المُرَاقِبَةُ» بين الحَرْفَيْنِ أَنْ يُسْقِطَ أَحَدُهُمَا وَيُثَبِّتَ الْآخَرَ ، وَلَا يُسْقِطُهُمَا مَعًا ، وَلَا يُثَبِّتُهُمَا مَعًا .

«المقتضب» (١) : المَبْنِيُّ عَلَى :

مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلِنُ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلِنُ

سِتَّةُ أَجْزَاءٍ ، اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ مَجْزُوعًا ، مَطْوِيَّ الْعَرُوضِ وَالضُّرُوبِ ، وَرُوقِبَ فِيهِ بَيْنَ «فَا» مَفْعُولَاتُ وَ «وَاوِهِ» .

«المجثث» (٢) : وَهُوَ مَبْنِيُّ عَلَى : مُسْ تَفْعُ لُنْ ، فَاعِلَاتِنُ فَاعِلَاتِنُ وَأَجْزَاؤُهُ سِتَّةٌ ، اسْتَعْمَلُوهُ «مَجْزُوعًا» .

(١) البحر المقتضب ومثاله مجزوعًا :

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ لَهَا عَارِضَانِ كَالسَّبْجِ

وتقطيعه :

أَقْبَلْتُ ف - لَاحَ لَهَا عَارِضَانِ - كَسَبَجِي

فاعلات مفتعلن فاعلات مفتعلن

(٢) البحر المجثث ومثاله مجزوعًا :

الْبَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ وَالْوَجْهَ مِثْلَ الْهِلَالِ

وتقطيعه :

الْبَطْنُ مِنْ - هَا خَمِيصِنُ وَالْوَجْهَ مِثْ - لُلهِلَالِي

مفتعلن فاعلاتن مفتعلن فاعلاتن



ثُمَّ «الْمُتْقَارِبِ» (١) : وَهُوَ مَبْنِي عَلَى : «فَعُولِن» ثَمَاتِيَّةٌ أَجْزَاءٌ .  
وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ مِنْ «الْمُتْقَارِبِ» جِنْسًا آخَرَ يُسَمَّى «الْمُخْتَرَعِ»  
و«الْخَيْبِ» (٢) وَ«رَكُضِ الْخَيْلِ» وَهُوَ : «فَاعِلُن» ثَمَانِي مَرَّاتٍ ، اسْتَعْمَلَ مَخْبُونًا .  
هَذِهِ أَبْحَرُ الشَّعْرِ بِأَسْرِهَا .

ثُمَّ إِنَّا نَذْكُرُ «الزَّحَافَ» (٣) فِي حُرُوفِهِ ، فَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ يَدْخُلُهُ «الْخَرْمُ» (٤)

(١) البحر المتقارب ومثاله :

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنِ مِرٍ فَالْفَاهِمِ الْقَوْمِ رُوبَى نِيَامَا  
وتقطيعه :

فَأَمَّا - تَمِيمِن - تَمِيمِب - نَمَرِن فَالْفَا - هُمَلِقَوُ - مُ رُوبَى - نِيَامَا  
فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن فَعُولِن

(٢) البحر المتدارك ويعرف أيضاً باسم «المخترع» و«الخبب» ومثاله :

جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِمًا صَالِحًا بَعْدَمَا كَانَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرٍ  
تقطيعه :

جَاءَنَا - عَامِرِن - سَالِمِن - صَالِحِن بَعْدَمَا - كَانَ مَا - كَانَ مِن - عَامِرِي  
فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن فَاعِلِن

(٣) الزحاف : هو تغيير يعتري ثواني الأسباب «أي الحرف الثاني من السبب»  
وهو غير لازم على الاغلب فإذا ما طرأ على سبب من الجزء فهو الزحاف  
المفرد وإذا ما طرأ على سببين من الجزء فهو الزحاف المزدوج .

(٤) «الخرم» : وهو حذف أول الوند المجموع «فَعُولِن» : عُولِن (فَعْلُن) .



وهو حذفه . و «الخزم» (١) وهو زيادة حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربعة فقط .  
 وأما الحرف الثاني فيجوز فيه «الخبن» (٢) وهو حذف الثاني الساكن ،  
 ويجوز فيه «الإضمار» (٣) وهو إسكان الثاني المتحرك ، ويجوز فيه «الوقص» (٤)  
 وهو إسقاط الثاني المتحرك .

والحرف الرابع : يجوز فيه «الطي» (٥) وهو حذف الرابع [الساكن] .  
 و الحرف الخامس أجازوا فيه «القبض» (٦) ، وهو إسقاط خامس الساكن ،  
 ويجوز فيه «العصب» (٧) وهو إسكان الخامس المتحرك ، ويجوز فيه  
 «العقل» (٨) وهو إسقاط الخامس المتحرك .

(١) من العلل غير اللازمة ، وهو زيادة حرف أو أكثر في أول صدر البيت  
 أو أول عجزه في بعض البحور ، وهو لا يخلو من نفرة . مثال ذلك في  
 البيت التالي :

اشدد حيازيمك للموت فإن الموت لاقيكا  
 زاد كلمة : (اشدد) .

- (٢) الخبن من الزحافات المفردة وهو حذف الثاني الساكن : فاعلن - فعلن  
 (٣) الاضمار من الزحافات المفردة وهو تسكين الثاني المتحرك : مُتَفَاعِلُنْ - مُتَفَاعِلُنْ .  
 (٤) الوقص : وهو حذف الثاني المتحرك ، متفاعلن - مفاعلن .  
 (٥) الطي حذف الرابع الساكن ، مستفعلن - مستعلن - مفتعلن وهذا الزحاف  
 يلحق الحرف الرابع من الجزء .  
 (٦) القبض : حذف الخامس الساكن ، مفاعيلن - مفاعلن .  
 (٧) العصب : تسكين الخامس المتحرك : مفاعِلْتُنْ : مفاعِلْتُنْ - مفاعيلن .  
 (٨) العقل : حذف الخامس المتحرك : مفاعِلْتُنْ : مفاعِلْتُنْ : مفاعلن .

وَأَمَّا الْحَرْفُ السَّابِعُ ، فَيَجُوزُ فِيهِ «الْكَفُّ» (١) ، وَهُوَ يَحْذِفُ سَابِعَ سَاكِنٍ ، وَيَجُوزُ فِيهِ «الْكَسْفُ» (٢) ، وَهُوَ إِسْقَاطُ السَّابِعِ الْمُتَحَرِّكِ وَ «الْوَقْفُ» (٣) وَهُوَ سَكُونُ السَّابِعِ الْمُتَحَرِّكِ وَإِسْكَانُ مَا يَلِيهِ

وَقَالَ : «تَنْذِيلٌ» (٤) : وَهُوَ زِيَادَةُ حَرْفِ سَاكِنٍ عَلَى «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ» وَ «الْتَّرْفِيلُ» (٥) : مَا أزدَادَ عَلَى «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ» فِي آخِرِهِ «سَبَبٌ خَفِيفٌ» وَ «الْتَّسْبِيعُ» (٦) : مَا زِيدَ عَلَى السَّبَبِ الْخَفِيفِ فِي آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ وَ «الْقَطْعُ» (٧) : حَذْفُ الْحَرْفِ السَّابِعِ مِنَ آخِرِ «الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ» وَإِسْكَانُ مَا بَقِيَ .

«الْقَصْرُ» (٨) : أَنْ يُحْذَفَ حَرْفٌ سَاكِنٌ مِنْ آخِرِ «السَّبَبِ الْخَفِيفِ» أَيْضاً وَأَنْ يُسَكَّنَ مَا بَقِيَ .

«الْحَذْفُ» (٩) : إِسْقَاطُ «السَّبَبِ الْخَفِيفِ» .

- 
- (١) الكسف : حذف السابع الساكن ، فاعلاتن ، فاعلات .  
(٢) الكسف : حذف آخر الوند المفروق ، مفعولات : مفعولا (مفعولن) .  
(٣) الوقف : تسكين آخر الوند المفروق : مفعولات : مفعولات  
(٤) التذليل : وهو زيادة حرف ساكن على وتد مجموع : مستفعلن : مستفعلان .  
(٥) الترفيل : وهو زيادة سبب خفيف على وتد مجموع : مستفعلن : مستفعلاتن .  
(٦) التسبيع : وهو زيادة حرف ساكن على سبب خفيف فاعلاتن : فاعلاتان .  
(٧) القطع : حذف آخر الوند المجموع وإسكان ثانيه : فاعلن : فاعل «فعلن» .  
(٨) القصر : إسقاط ثاني السبب الخفيف وإسكان أوله : مفاعيلن : مفاعيل .  
(٩) الحذف : إسقاط سبب خفيف من آخر الجزء : مفاعيلن : مفاعي «فعلون»

- و «الْقَطْفُ» (١) : إِسْقَاطُ «السَّبَبِ الثَّقِيلِ» .  
 و «الْحَذُّ» (٢) : الَّذِي ذَهَبَ مِنْ آخِرِهِ «وَتَدُّ مَجْمُوعٌ» .  
 و «الصَّلْمُ» (٣) : مَا قَدْ ذَهَبَ مِنْ آخِرِهِ «وَتَدُّ مَفْرُوقٌ» .  
 و «المَشْطُورُ» (٤) : مَا ذَهَبَ شَطْرُهُ .  
 و «الْمَنْهُوكُ» (٥) : مَا ذَهَبَ ثَلَاثًا .  
 و «التَّشْعِيثُ» (٦) : أَنْ يُقَطَعَ الْوَتْدُ الْمَجْمُوعُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي «الْخَفِيفِ»  
 و «الْمُجْتَثِ» .  
 و «المُعَاقِبَةُ» : بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ إِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ الْآخَرُ عَقِبَهُ ،  
 فَيَتَّصِرُ أَنْ يَكُونَ مَعًا ، وَلَا يَتَّفِقُ أَنْ يَسْقُطَا مَعًا .  
 و «المُرَاقِبَةُ» : أَنْ لَا يَذْهَبَا مَعًا ، وَلَا يَثْبَتَا مَعًا .  
 و «المُكَانِفَةُ» : أَنْ يَثْبَتَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، أَوْ يَذْهَبَ أَحَدُهُمَا  
 أَوْ كِلَاهُمَا .

- (١) القطف : هو مجموع العصب والحذف أي تسكين الخامس المتحرك ،  
 ثم حذف سبب خفيف من آخر الجزء مفاعلتن : فعولن .  
 (٢) الحذف : حذف الوند المجموع كله : متفاعلتن : متفاعلتن : متفاعلتن : متفاعلتن : متفاعلتن .  
 (٣) الصلْمُ : حذف الوند المفروق من آخر الجزء : مفعولات : مفعولات : مفعولات : مفعولات : مفعولات (فعلُن)  
 (٤) المشطور : هو البيت الذي حذف شطره وبقي على شطر واحد .  
 (٥) المنهوك : هو البيت الذي حذف ثلاثا شطريه .  
 (٦) التشعيث : حذف أول الوند المجموع أو ثانيه : فاعلتن : فاعلتن : فاعلتن : فاعلتن : فاعلتن .

ثُمَّ ما اجتمع به علتان :

- «الثَّرْمُ» (١) : وَهُوَ اجْتِمَاعُ «الخَرْمِ» وَ «الْقَبْضِ» .
- ثُمَّ «الْبِتْرُ» (٢) : وهو اجتماع «الحذف» و «الْقَطْعِ» .
- ثُمَّ «الشُّكْلُ» (٣) : وهو اجتماع «الخَبْنِ» و «الكَفِ» .
- ثُمَّ «النَّقْصُ» (٤) : اجتماع «العَصَبِ» و «الكَفِ» .
- ثُمَّ «القَصْمُ» (٥) : اجتماع «العَصَبِ» و «الخَرْمِ» .
- ثُمَّ «الجَمُّ» (٦) : وَهُوَ اجْتِمَاعُ «العَقْلِ» و «الخَرْمِ»

(١) الثرم : وهو (حذف أول الوجد المجموع وحذف الخامس الساكن) فعولن : حُولُ (فَعْلُ) .

(٢) البتر : وتتركب من الحذف والقطع ، فاعلاتن : فاعِلِ (فَعْلُن) .

(٣) الشُّكْلُ : مركب من الخبن والكف وحذف الثاني والسابع الساكنين من الجزء فاعلاتن : فعلاتُ .

(٤) النقص : مركب من العصب والكف «تسكين الخامس المتحرك ، وحذف السابع الساكن من الجزء» مفاعلتن : مفاعلتُ «مفاعيلُ»

(٥) القصم : وهو مركب من الخرم والعصب (حذف أول الوجد المجموع ، وتسكين الخامس المتحرك) مفاعلتن : فاعلتن (مفعولن) .

(٦) الجمم : وهو مركب من الخرم والعقل (حذف أول الوجد المجموع ، وحذف الخامس المتحرك) مفاعلتن : فاعتن (فاعلن) .

ثُمَّ «الْخَزْلُ» (١) : وهو اجتماع «الاضمار» و «الطِّي» .  
 ثُمَّ «الْخَرْبُ» (٢) : وهو اجتماع «الْخَرَمُ» و «الْكَفُّ» :  
 ثُمَّ «الشُّتْرُ» (٣) : إجْتِمَاعُ «الْخَرَمِ» و «الْقَبْضِ» .  
 ما اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ وَذَلِكَ :  
 «العَقْصُ» (٤) : وَهُوَ بِاجْتِمَاعِ «الْخَرَمِ» و «العَضْبِ» و «الْكَفِّ» .  
 وَاَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أفعالِ العَرُوضِ مَا يَتَّفِقُ الفَاظَةُ وَيَخْتَلِفُ القَابَةُ .  
 فَمِنْ ذَلِكَ «فَعِلْنُ» اسْمُهُ فِي «الْمُتَقَارِبِ» و «الطَّوِيلِ» : أثلَمَ ، وَفِي  
 «الْمَدِيدِ» : «أَبْتَرُ» ، وَفِي «الْبَسِيطِ» : «مَقْطُوعٌ» ، وَفِي «الْكَامِلِ» : «أَحَدٌ  
 مُضْمَرٌ» ، وَفِي «السَّرِيعِ» اسْمُهُ : «أَضْلَمُ» .  
 وَكَذَلِكَ «فَعُولُنُ» هُوَ فِي جِنْسِ «الطَّوِيلِ» و «الْمُتَقَارِبِ» : «سَالِمٌ»  
 وَفِي «الهِزْجِ» : «مَحذُوفٌ» ، وَفِي «الرَّجَزِ» : «مَخْبُونٌ مَقْطُوعٌ» .  
 وَبَعْدَهُ «فَاعِلُنُ» وَهُوَ فِي «الْمَدِيدِ» : «سَالِمٌ» وَإِذَا كَانَ عَرُوضاً مِنْهُ أَوْ  
 ضَرْباً «فَمَحذُوفٌ» ، وَفِي «الْبَسِيطِ» : «سَالِمٌ» . وَفِي «الْوَافِرِ» : «أَجْمٌ» ،  
 وَفِي «الْمُضَارِعِ» وَ «الهِزْجِ» : «أَشْتَرُ» ، وَفِي «السَّرِيعِ» : «مَطْوِيٌّ مَكشُوفٌ» .

- 
- (١) الخزل : مركب من الطي والاضمار «حذف الرابع الساكن ، وتسكين الثاني المتحرك من الجزء» متفاعلن : مفتعلن .  
 (٢) الخرب : وهو الخرم مع الكف ، مفاعيلن : فاعيل (مفعول) .  
 (٣) الشتر : وهو مثل الثرم ولكنه يلحق (مفاعيلن) خاصة فتصبح (فاعلن) .  
 (٤) العقص : وهو مركب من الخرم والنقص (حذف أول الوند المجموع ، وتسكين الخامس المتحرك ، وحذف السابع الساكن) مفاعلتن : فاعلت (مفعول) .

ثُمَّ «فَعَلُن» فِي حَشْوِ «الْمَدِيدِ» وَ «الْبَسِيطِ» وَ «الْخَبَبِ» «مَخْبُون» ،  
وَإِنْ كَانَ «عَرَوْضاً» أَوْ «ضَرْباً» فِي «الْمَدِيدِ» فَهُوَ «مَخْبُونٌ مَخْتُوفٌ» وَفِي  
«الْكَامِلِ» : «أَحَدٌ» ، وَفِي «السَّرِيعِ» «مَخْبُونٌ مَكْسُوفٌ» .

«مَفْعُولُن» : فِي «الْبَسِيطِ» وَ «الرَّجْزِ» ، «مَقْطُوعٌ» ، وَفِي «الْوَافِرِ» :  
«أَقْصَمٌ» ، وَفِي «الْكَامِلِ» : «مَضْمَرٌ مَقْطُوعٌ» ، وَفِي «الْخَفِيفِ» وَ «الْمَجْتَثِ» :  
«مَشَعَثٌ» ، وَفِي «الْهَزَجِ» : «أَخْرَمٌ» وَفِي «السَّرِيعِ» : «وَالْمَنْسَرَحِ» : «مَكْسُوفٌ» .

ثُمَّ «مَفَاعِلُن» : فِي «الْمُضَارِعِ» وَ «الْهَزَجِ» وَ «الطُّوِيلِ» : «مَقْبُوضٌ» ،  
وَفِي «الْبَسِيطِ» وَ «الرَّجْزِ» : «مَخْبُونٌ» ، وَفِي «الْوَافِرِ» : «مَعْقُولٌ» وَفِي «الْكَامِلِ» :  
«مَوْقُوسٌ» .

وَتَمَّ «العروض» وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً .



عَلَيْهِ السَّلَامُ  
دَوْلَةُ بَنِي رَسُولٍ  
فِي  
مُلُوكِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَبَعْدُ : فَهَذِهِ نُبَيِّنُ جَمْعَتُهَا ،  
وَطَرَفَةَ اخْتِرَعَتُهَا ، مُؤَرِّخًا دَوْلَةَ أَيْمَةِ الزَّمَنِ وَعُظْمَاءِ وَمُلُوكِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ  
«بني الرسول» ، أَفْضَلَ مُلُوكِ الْأَرْضِ .

«الأول» : السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْمَنْصُورُ نُورُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ الرَّسُولِيِّ .  
وَهُوَ بَابُ خَيْرٍ فَتَحَهُ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، تَوَاصَلَ بَعْدَهُ الْإِسْلَامُ ، وَتَوَاتَرَ  
عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْإِكْرَامُ ، خِلَافَتُهُ مِنْ سَنَةِ سِتِّ وَعِشْرِينَ وَسِتْمِائَةَ (٥٦٢٦م)  
(١٢٢٩م) . كَانَتْ لَهُ الْوَقَائِعُ الْمَشْهُورَةُ وَالْآثَارُ الْمَذْكُورَةُ ، وَلَمَّا دَانَتْ  
لِصَوْلَتِهِ الرَّقَابُ وَأَنْقَادَتْ لَهُ الْأَرْبَابُ مِنْ «حَضْرَمَوْت» إِلَى «حَرَمِ اللَّهِ» .  
اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ دِيَارِ مِصْرَ ، «الْمَلِكِ الْكَامِلِ» فَأَرْسَلَ إِلَى «لِبَلَدِ الْحَرَامِ»  
سَرَايَاهُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ الْعَهْدَةُ مِنْ رِجَالِهِ ، فَأَرْسَلَ أَهْلَ «مَكَّةَ» الْخَبَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ  
وَلَمَّا رُفِعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، جَدُّ سَائِرًا إِلَى أَنْ أَتَى إِلَى الرِّيَاضَةِ خَرَجَ الْمِصْرِيُّونَ  
مِنْهُ وَدَخَلَهَا مُحْرِمًا ، وَفَرَّقَ فِيهَا أَمْوَالًا عَظِيمَةً ، وَطَلَبَ جَمَاعَةً مِنَ الْأُمَرَاءِ  
الْأَمَانَ ، وَمِنْهُمْ كَبِيرُ الْأُمَرَاءِ «مُبَارِزُ الدِّينِ بْنِ بَرطَاس» فَأَمَنَهُ وَأَكْرَمَهُ ،  
وَلَمْ يَنْتَسِبْ بَعْدَهَا مِنْهُنَا أَحَدٌ لِمُقَاوَاتِهِ وَلَمْ تَزَلِ الْأَقْدَارُ مُسَاعِدَةً لَهُ  
فِيمَا يُقَدِّمُ وَيُؤَخِّرُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ عَامًا ، وَأَنْتَقَلَ إِلَى رِضَى اللَّهِ . مَاتَ يَوْمَ  
التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعِ وَأَرْبَعِينَ (٥٦٤٧ - ١٢٤٩م) شَهِيدًا قَتَلَهُ  
حَرَسٌ وَمَمَالِيكٌ لَهُ . وَكَانَ مُسْتَغْنِيًا بِهِمْ ، مُحْسِنًا ظَنَّهُ فِيهِمْ ، بِإِشَارَةِ جَاهِلٍ -  
قَدَّسَ اللَّهُ رَوْحَهُ فِي الْجَنَّةِ .

ثُمَّ لَحِقُوا «فَشَالَ» وَبَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ - وَلَدَ أَخِيهِ «الْحَسَنِ» وَحَاصَرَ «زَيْدًا»  
بَعْدَ ذَلِكَ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَلِكَ الْمُظْفَرَ قَدِمَ مِنْ «سُرُدَدَ» وَكَانَتْ لَهُ إِقْطَاعًا ، وَلَمَّا أَقْبَلَ  
وَعَلِمُوا بِهِ اخْتَلَفُوا ، وَكَاتَبُوهُ سِرًّا ، وَأَدَارَ الْعَمَلَ حَتَّى لَزِمَ «أَبَا بَكْرٍ»  
وَقَاتَلِي أَبِيهِ ، وَدَخَلَ «زَيْدًا» .

ثُمَّ فِي سَنَةِ ثَمَانَ وَأَرْبَعِينَ (٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م) حَطَّ عَلَيَّ «حِصْنِ تَعَزُّ» فِي  
رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَاسْتَوَى عَلَيَّ ، فِي جُمَادَى الْأُولَى .

ثُمَّ دَخَلَ «صَنْعَاءَ» فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَفِي سَنَةِ تِسْعِ وَأَرْبَعِينَ (٦٤٩ هـ - ١٢٥١ م) أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ «تَعَكْرَ» فِي  
الْمُحَرَّمِ ، وَفِي آخِرِهِ قَدِمَ عَمَّاهُ «أَبُو بَكْرٍ» وَ«الْحَسَنُ» مِنْ «مِصْرَ» ، فَأَدَارَ  
الْحِيلَةَ وَقَبِضَ عَلَيَّ أَيْدِيهِمَا ، وَأَوْدَعَ الْكُلَّ فِي «دَارِ الْأَدَبِ» وَهُوَ فِي «حِصْنِ  
تَعَزُّ» الْمَخْرُوسِ .

وَفِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةَ (٦٥٠ هـ - ١٢٥٢ م) أَخَذَ «الدُّمْلُوهَ» فِي التَّاسِعِ  
عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَفِيهَا إِخْوَتُهُ .

وَفِي سَنَةِ إِخْدَى وَخَمْسِينَ (٦٥١ هـ - ١٢٥٣ م) أَدَمَ عَلَيَّ «أَسَدِ الدِّينِ»  
- ابْنِ عَمِّهِ الْحَسَنِ - وَرَضِيَ عَنْهُ ، وَأَدَى فَرِيضَةَ الْحَجِّ ، وَخَرَجَ فِي شَوَّالٍ  
فِي الْبَرِّ ، وَالْمَرَآكِبُ تُسَافِرُهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ «مَكَّةَ»  
فِي عَسَاكِرِهِ مُحْرِمًا مُلَبِّيًا ، وَهُوَ عَارِي الْبَدَنِ حَتَّى آتَى بِالنُّسِكِ وَأَتَمَّ حَجَّهُ ،

ثُمَّ اجْتَمَعَ النَّاسُ ، خَطَبَ وَعَلَّمَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ الْمَنَاسِكَ وَدَخَلَ الْبَيْتَ ،  
وَحَمَلَ الْقُرْبَةَ عَلَيَّ يَدَيْهِ وَأَفَاضَ الْمَاءَ فِي جَوَانِبِهِ غَاسِلًا لَهُ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ ،

وَكَسَا «الْبَيْتَ» ، ثُمَّ عَادَ سَالِمًا غَانِمًا ، وَلَمْ يَزَلْ مُبَارَكًا أَيَّنَمَا كَانَ ، وَأَقَامَ فِي الْمُلْكِ قَدْرَ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ عَامًا . إِلَى أَنْ كَانَ اسْتِخْلَافُ وَلَدِهِ «الْأَشْرَفِ» سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةَ (٥٦٩٤هـ - ١٢٩٥م) فِي جُمَادَى الْأُولَى . وَتُوُفِيَ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرْيَحَهُ .

وَأَقَامَ «الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ» فِي الْخِلَافَةِ . وَلَمَّا عَلِمَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» بِوَفَاةِ وَالِدِهِ أَقْدَمَ عَلَى «عَدَنَ» وَأَخَذَهَا هِيَ وَ «أَبِينَ» .

وَفِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ (٥٦٩٥هـ - ١٢٩٦م) لُزِمَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» وَجُعِلَ فِي «حَبْسِ حِصْنِ تَعِزَ» وَأَقَامَ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ فِي الْمُلْكِ أَشْهُرًا بَعْدَ سَنَةٍ ، ثُمَّ مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ وَأَجْمَعَ كُبْرَاءُ الدَّوْلَةِ عَلَى إِخْرَاجِ «الْمُؤَيَّدِ» وَتَقْلِيدِهِ الْمُلْكَ وَالْأَمْرَ ، وَلَمَّا وُلِّيَ الْمُلْكُ جَعَلَ الْوِزَارَةَ إِلَى الْقَاضِي مُوَفَّقِ الدِّينِ الصَّاحِبِ وَسَارَ فِي عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى الْمَشْرِقِ وَأَخَذَ حُصُونَ «حَجَّةَ» .

ثُمَّ فِي عَامِ إِحْدَى وَسُبْعِمِائَةَ (٥٧٠١هـ - ١٣٠٢م) خَالَفَ أَشْرَافُ «جَازَانَ» فَاتَاهُ الْعُلَمَاءُ فَارْسَلُوا بَعْدَهُمُ الْأَتْرَاقَ وَالْأُمَرَاءَ إِلَى «اللُّؤْلُؤَةِ» فَأَذَمَّ فِيهِ عَلَيْهِمُ وَأَدَّوَا الطَّاعَةَ .

تُوُفِيَ فِي هَذَا الْعَامِ «الشَّرِيفُ أَبُو نَمَا» «صَاحِبُ مَكَّةَ» - وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ أَمَرَ أَنْ تُبْنَى «الْمُؤَيَّدِيَّةُ» فِي «تَعِزَ» .

وَفِي سَنَةِ ثَلَاثٍ (٥٧٠٣هـ - ١٣٠٤م) تُوُفِيَ وَلَدُهُ الْمَلِكُ «الظَّافِرُ» وَدَفِنُوهُ فِي «الْمُؤَيَّدِيَّةِ» مَدْرَسَةِ وَالِدِهِ وَكَانَ «الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ» رَجُلًا كَامِلًا وَأَقَامَ فِي الْمُلْكِ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ عَامًا وَأَشْهُرًا . وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِدَارِهِ فِي «الشَّجْرَةِ» فِي قُبَالَةِ «تَعِزَ» الْمَحْرُوسِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَسُبْعِمِائَةَ (٥٧٢١هـ - ١٣٢١م) وَكَانَ مُشَارِكًا فِي الْعُلُومِ ، وَكَانَ يَحْفَظُ «مُقَدِّمَةَ

طَاهِرًا ، و « كِفَايَةِ الْمُتَحَفِّظِ » و « التَّنْبِيهِ » فِي فِقْهِ « الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ » ، وَأَخَذَ الْحَدِيثَ مِنْ أَشْيَاحِ الْعِلْمِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ وَلَدُهُ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » فِي « قَلْعَةِ تَعِز » وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا سِوَاهُ ، فَاسْتَقَرَّ لَهُ الْأَمْرُ بَعْدَهُ وَكَانَ فِيهِ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْإِقْدَامِ ، مَا لَا يَكُونُ ، فَأَقَامَ هُنَاكَ شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ نَزَلَ دَارَ الشَّجَرَةِ ، وَكَانَ أَتَابِكُ الْأَجْنَادِ يَوْمَئِذٍ الْأَمِيرُ « شُجَاعُ الدِّينِ بْنِ مَنْصُورٍ » فَأَغْرَاهُ حَتَّى قَبِضَ عَلَى عَمِّهِ « الْمَلِكِ النَّاصِرِ » وَأَمَرَ بِهِ إِلَى « عَدَنَ » ، وَجَرَتْ مِنْ هَذَا الْأَمِيرِ أُمُورٌ غَيْرَتِ النَّاسَ وَحَصَلَتْ بَيْنَ الْمَنْصُورِ أَيُّوبَ - أَخِ الْمَلِكِ الْمُؤَيَّدِ وَبَيْنَ الْمَمَالِيكِ وَالْأُمَرَاءِ - مُرَاسَلَةٌ وَالزُّمُومَا « الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ » فِي جُمَادَى الْآخِرَى سَنَةَ إِحْدَى أَوْ إِثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ : ( ٥٧٢١ - أَوْ ٥٧٢٢ ) - ( ١٣٢١ أَوْ ١٣٢٢ م ) وَأَدْخَلُوهُ « حِصْنَ تَعِز » وَاسْتَقَرَّ أَمْرُ « الْمَنْصُورِ » وَأُخْرِجَ « النَّاصِرُ » مِنْ « عَدَنَ » ، وَوُقِفَ قَدْرَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ . وَحَصَلَتْ مُرَاسَلَةٌ بَيْنَ أَحَدِ غُلَمَانِ الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ وَبَعْضِ أَهْلِ الْقَلْعَةِ وَأَدْخَلُوا لَيْلًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ « الْمَنْصُورُ » حَتَّى دَخَلُوا عَلَيْهِ وَلَزِمَ ، وَظَهَرَ « الْمَلِكُ الْمُجَاهِدُ » وَنَفَّذَ أَمْرَهُ .

وَكَانَ « الظَّاهِرُ » وَلَدُ الْمَنْصُورِ فِي « الدُّمْلُوءَةِ » فَأَمَرَ وَالِدُهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى نَفْسِهِ وَأَجَابَهُ الْمَمَالِيكُ وَغَيْرُهُمْ وَظَهَرَتْ لَهُ شَوْكَةٌ . وَتُوُفِّيَ الْمَنْصُورُ فِي شَهْرِ صَفَرٍ عَامَ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ ( ٥٧٢٣ - ١٣٢٣ م ) وَفِي رَبِيعٍ مِنَ الْعَامِ الثَّانِي جَاءَ « ابْنُ الدَّوَيْدَارِ - غُلَامُ الظَّاهِرِ - وَحَاصِرَ « الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ » مُدَّةً ، ثُمَّ ارْتَفَعَ « الْمَمَالِيكُ » كَافَّةً إِلَى التَّهَانِمِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ الزَّعِيمُ بِالْأَشْرَافِ وَحَارَبَ « الْمَمَالِيكِ » فِي « جَاحِفِ سَهَامِ » وَطَرَدَ الْكُلَّ وَأَسَرَ وَأَهْلَكَ مِنَ الْمَمَالِيكِ طَائِفَةً ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي ذِي الْحِجَّةِ عَامَ أَرْبَعِ وَعِشْرِينَ ( ٥٧٢٤ - ١٣٢٤ م ) .

وفي العام الذي بعده ادعى «الناصر» ولد «الأشرف» الملك ووقف أياماً ، ونزل الملك «المجاهد» إلى «زبيد» وقبض على «الناصر» وطلعه «تعز» فلبث أياماً ومات ، وجعل في «الأشرفية» مدرسة والده ، وبقي الظاهر في ، الدملوة ، مدة ثم دخل «عدن» وخرج منها ، ونزل «الملك المجاهد» «عدن» وأخذها ، وأقام «الظاهر» إلى عام أربعة وثلاثين (٥٧٣٤هـ - ١٣٣٣ م) وسأل الأمان والذمة ، فأجابته إلى ذلك وأقام معتقلاً إلى أن مات في عامه ذلك ، وتم له الأمر بعد ذلك واستقر الحال .

وفي سنة ست وثلاثين (٥٧٣٦هـ - ١٣٣٥ م) أظهر الدراهم الرباصية ، وأجرى المالك «المجاهد» لرعاياه النواصيف فارتفقوا بذلك كثيراً ، وفرج ذلك عنهم .

ثم أمر بأن تبنى مدرسته «بالحرم الشريف» وجعل لها وقفاً وافرأ سنة أربعين (٥٧٤٠هـ - ١٣٣٩ م) ، وحجته بعد ذلك بعامين ثم ذهب إلى الحج الثانية سنة إحدى وخمسين (٥٧٥١هـ - ١٣٥٠ م) وبلغ إلى مصر في صعبة الحاج ، وأقام مدة ، ثم رجع منها سالماً .

وفي سنة اثنين وستين (٥٧٦٢هـ - ١٣٦١ م) توفيت والدته «جبهة صلاح» . ثم خالف ولده «المظفر» وقصد «عدن» ثم لاحقه إليها فولى عنه ، ودخلها الملك «المجاهد» فأقام أياماً وعاجل الأجل وتوفي آخر جمادى الأولى سنة أربع وستين (٥٧٦٤هـ - ١٣٦٣ م) وحمل إلى «تعز» ودفن في مدرسته - جعل الله جنات عدن مأواه .

ثم اتفق أهل العقد والحل على إقامة ولده «الملك الأفضل العباس» وكان من العلم والأدب والأفضل بمنزلة ثم بايعوه واستقر أمره ، وكانت

الأطراف مضطربة . وكان (ولد مكائيل) يومئذ استولى على «حرص» و «مور» ،  
و «سردد» وغيرها .

ثم أقبل «الملك الأفضل» وجرّد إليه الكتائب على مقدمتها «الأمير  
فخر الدين زياد» فقتل «أصحاب ابن ميكائيل» وكانت الموقعة في القحمة  
يوم الثاني والعشرين من سنة خمس وستين وسبعمائة في جمادى . وهرب  
ولد ميكائيل إلى «صعدة» واستولى «الملك الأفضل» على سائر «أقطار اليمن»  
وبنى في هذا العام «المدرسة الأفضلية» في «تعز»

وفي سنة ست وستين (٥٧٦٦-١٣٦٥ م) خرج عليه «المظفر» ودخل  
«حرص» وناصره «إمام الزيدية» ثم عاد من غير أن يُقاتل .

وفي عام إحدى وسبعين (٥٧٧١-١٣٦٩ م) جاء «ابن ميكائيل» و «إبراهيم  
السيد» وحصل بينهم وبين ولاية الجهات حرب فانكسر الولاة وقتل «القاضي  
جمال الدين الشريف» وكريم الأجل «فخر الدين زياد» ورجع ولد إياس بن  
معه إلى «زبيد» فوقع عليه «العوارين» فآخذوا روحه وماله واستولوا على  
«زبيد» وجاء «الأشرف» عند ذلك ولم يدخلوهم بل ثاوروهم ، في الحال  
حتى نفوهم . ثم مالوا إلى الجهات الشامية وأرسلوا «بالأمير فخر الدين  
زياد» طريق الجبل فأتى «القايد أحمد» وأطلقه وعاد سالماً .

ثم إن «الطواشي أهيف» وصل وأدار رأيه حتى دخل «زبيد» يوم الأربعاء  
الثالث من رجب من السنة وكان هلاك «العوارين» على يده .

ثم إن السلطان أرسل المقانب الرجال ، فلما علم الأشراف ولوا هاربين ،  
ثم وقفوا عامين وجاء «ابن ميكائيل» والأشراف فجاءهم فخر الدين زياد

في سُردَّد ، وَكَسَرَهُمْ ، وَأَهْلَكَ مُقَدَّمَةَ ابْنِ تَاجِ الدِّينِ ، فِي ربيعِ سَنَةِ الثَّانِينَ  
وَتِسْعِينَ (٨٧٩٢) .

ثُمَّ فِي عَامِ سَبْعِ (٨٧٩٧) بَعْدَهُ نَزَلَ «الإِمَامُ صَلَاحٌ» وَبَلَغَ إِلَى «بَابِ زَيْدٍ»  
وَوَقَفَ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، ثُمَّ تَرَاجَعَ هَارِباً مِنْ قَبْلِ رُصُولِ مَوَادِ السُّلْطَانِ . وَطَلَعَ  
عَلَى بِلَادِ «بَنِي شَاوَرٍ» وَوَجَّهَهُ الْفَقِيهُ «أَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ» وَنَظَرَهُ حَتَّى آغَبَا بِهِ .  
وَسَكَانَ لَدَيْهِ مِنْ «بَنِي شَاوَرٍ» نَحْوُ مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافٍ فَمَا اسْتَطَاعَ أَخْذَهُ فَأَسْرَمَهَا لَهُ .

ثُمَّ نَزَلَ «الْمَلِكُ الْأَفْضَلُ» «زَيْدٌ» وَدَخَلَهَا أَوَّلَ شَهْرِ رَجَبٍ وَأَقَامَ إِلَى  
يَوْمِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ عَامِ ثَمَانِيَةٍ وَسَبْعِينَ (٨٧٧٨-١٣٧٦ م) .

وَتُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ فَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَالدِّهِ الْبَاسِلِ وَصَفْوَتِهِ  
الْكَامِلِ «السُّلْطَانِ الْمَلِكِ الْأَشْرَفِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْعَبَّاسِ» مَنْ لَا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ  
فِي فَضْلِهِ ، وَلَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمَلِكٍ مِثْلِهِ إِلَّا مِنْ نَسْلِهِ ، وَتَمَّتْ لَهُ الْخِلَافَةُ فِي  
يَوْمِ وَقَاةِ وَالِدِهِ - رَحِمَهُ اللهُ - وَالْحَقُّ بِهِ إِلَى مَدْرَسَتِهِ فِي «تَعِزٍّ» وَدُفِنَ بِهَا  
يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ .

وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ خِلَافَتِهِ مَاتَ «ابْنُ مِيكَائِيلَ» الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَسَكَانَ  
مِنْ بَعْضِ أَمْرَاءِ السُّلْطَانِ الْمَلِكِ الْمُجَاهِدِ أَقْطَعَ إِيَّاهُ «حَرَضٌ» وَأَقَامَهُ بَعْدَ وَقَاةِ  
وَالِدِهِ مَقَامَهُ فِي الْأَمْرِ . ثُمَّ أَنَّهُ نَزَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَسَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ .

وَفِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ (٨٧٨١-١٣٧٩ م) تَقَدَّمَ السُّلْطَانُ وَالْمَلِكُ  
الْأَشْرَفُ ، إِلَى «سُرْدَدٍ» وَأَقَامَ بِهِ أَيَّاماً . وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدِمْتُ عَلَيْهِ - رَضِيَ اللهُ  
عَنْهُ - فَأَجَازَنِي وَأَمَرَ أَنْ أَتْبِعَ رِكَابَهُ الْعَالِي .

وَفِي هَذَا الْعَامِ حَجَّ الْمَحْمَلُ الْأَشْرَفِيُّ ، وَسَكَانَ أَمِيرُ الرُّكْبِ «فَخْرُ الدِّينِ  
السَّنْبَلِيُّ» .

وَفِي الْمُحَرَّمِ مِنَ السَّنَةِ هَذِهِ تُوَفِّيَ الْوَزِيرُ «تَقِيُّ الدِّينِ» وَوَلِيَّ الْوِزَارَةِ  
بَعْدَهُ وَوَلَدَهُ «نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ» .

وَفِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ (٥٧٨٤-١٣٨٢ م) اسْتَمَرَ الْقَاضِي وَجِيَهُ الدِّينِ  
النُّظَارِيُّ وَزِيْرًا ، ثُمَّ حَصَلَتْ زَلَّةٌ وَخَرَجَ لِأَجْلِ ذَلِكَ مِنَ الْبِلَادِ . ثُمَّ عَادَ  
نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ حَالَهُ إِلَى أَنْ هَلَكَ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْآخِرَى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ  
(٥٧٨٧-١٣٨٥ م) .

وَاسْتَمَرَ الْقَاضِي شَرَفُ الدِّينِ الْفَارِسِيُّ وَزِيْرًا شَهْرًا .  
وَاسْتَمَرَ الْقَاضِي «وَجِيَهُ الدِّينِ بْنِ عَبَّاسٍ» فِي رَمَضَانَ مِنْ عَامِهِ إِلَى أَنْ  
مَاتَ فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ فِي عَرَفَةَ سَنَةَ تِسْعِينَ (٥٧٩٠-١٣٨٨ م) .  
ثُمَّ اسْتَمَرَ الْقَاضِي الْأَجَلُ «شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ الْوَزِيرِ تَقِيُّ الدِّينِ»  
فِي الثَّانِي مِنْ صَفَرِ سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ (٥٧٩١-١٣٨٩ م) إِلَى الْآنِ .

وَلَمْ يَزَلْ «السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ» قَاصِدًا طَرِيقَ الْحَقِّ ، حَسَنَ الطَّرِيقَةِ ،  
أَمِينًا عَلَى الْخَلِيقَةِ إِلَى أَنْ تُوَفِّيَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَوْمَ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ  
الْأُولَى فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٣-١٤٠٠ م) وَدُفِنَ فِي مَدْرَسَتِهِ الْأَشْرَفِيَّةِ  
فِي تَعِزٍّ ، الْمَخْرُوسِ - بَرَّدَ اللَّهُ مَثْوَاهُ - وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُ - وَكَانَتْ نَفْسُهُ  
تُؤَثِّرُ الْعِلْمَ وَالْعُلَمَاءَ ، كَانَ مُتَقِنًا فِي الْعُلُومِ مَشْغُولًا بِهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَشَاهُ .

ثُمَّ ثَبَّتَ الْبَيْعَةَ يَوْمَئِذٍ لِوَلَدِهِ السَّيْفِ الْمَاضِي فِي أَعْدَائِهِ ، وَالْوَابِلِ الْهَاطِلِ  
عَلَى أَوْلِيَّائِهِ مَوْلَانَا «السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ أَحْمَدُ» فَجِيْنْتِدُ سَكَنَ الدَّهْرِ بَعْدَ  
اضْطِرَابِهِ ، وَصَارَ الْحَقُّ فِي نِصَابِهِ ، وَحُمِلَتْ رَايَاتُهُ الْبَيْضُ الْمَنْصُورَةُ وَزُفَّتْ  
يَوْمَ ثَامِنِ رَبِيعِ الْأُولَى مِنْ عَامِهِ وَكَانَ «السَّيْرِيُّ قَدْ حَطَّ عَلَى «حِصْنِ الْحَمْرَاءِ»  
فِي مُدَّةِ مَرَضٍ وَالِدِهِ السُّلْطَانِ وَسَاعَدَهُ «وَلَدُ مَهْدِيٍّ» - صَاحِبُ سَنَاجٍ .



ثُمَّ إِنَّ السُّلْطَانَ «الْمَلِكُ النَّاصِرُ» خَرَجَ يَوْمَ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِهِ ،  
فَأَخَذَ «سَنَاجَ» وَغَيْرَهُ ، وَرَفَعَ «السِّيْرِي» مِنْ مَكَانِهِ ، وَنَهَبَ مَا مَعَهُمْ ثُمَّ  
عَادَ مَنْصُورًا

وَيَوْمَ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ عَامِهِ قَصَدَ حَدَّ «بَيْتِ سَيْفِ»  
وَأَبَادَ الْأَقْرَانَ ، وَأَسَرَ الْأَعْيَانَ .

ثُمَّ خَرَجَ بِإِلَادِ الْأَسَاوِدَةِ يَوْمَ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِهِ وَاسْلَمُوا حُصُونَهُمْ  
بِالرُّضَا مِنْهُمْ ، ثُمَّ عَادَ «تَعِزًا» .

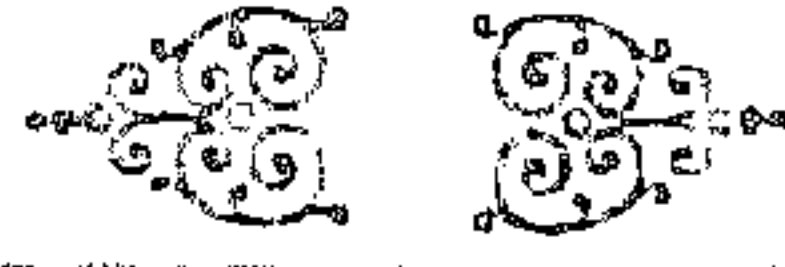
وَحَصَلَ مِنْهُمْ خِيَانَةٌ وَقَصَدَهُمْ لِأَجْلِهَا فِي الرَّابِعِ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَى  
فَأَخْرَبَ بِإِلَادِهِمْ وَحُصُونَهُمْ ، وَأَهْلَكَ مِنْهُمْ كَثِيرًا .

ثُمَّ سَارَ إِلَى «زَبِيدَ» يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ الشَّهْرِ فَأَقَامَ إِلَى  
الْيَوْمِ الْعَاشِرِ مِنْ رَجَبٍ بَعْدَهُ وَخَرَجَ إِلَى «الْمَعَارِزِيَّةِ» وَسَأَلُوا الذِّمَّةَ وَسِيرَ إِلَى  
«حَنْكَةَ» الْمُخَالِفِينَ فَأَخَذَ مَا مَعَهُمْ وَمَعَ الرُّمَاهِ مِنْ خَيْلٍ ، وَدَخَلَ «زَبِيدَ»  
فَوَقَفَ إِلَى أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَأَخَذَ «الْمَعَارِزِيَّةَ» لِإِبْلِ الْمُنَافِرَةِ فَأَغَارَ عَلَيْهِمْ  
يَوْمَ الثَّانِي وَأَبَادَ مِنْهُمْ أَمَّا ، وَقَتَلَ شَيْئًا كَثِيرًا . حَدَّثَ بَعْضُ الْعُدُولِ أَنَّهُ  
سَمِعَ «الْمَعَارِزِيَّةَ» . يَقُولُونَ : «مَرْتُوا هَذَا السُّلْطَانَ عَلَى الْخِلَافِ حَتَّى يَتَوَطَّأَ  
لَكُمْ جَنَابُهُ فَانْعَكَسَ الْأَمْرُ» .

وَفِي الثَّانِي مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ أَخَذَ السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ «الْمَهْوَرًا» وَهُوَ  
حِصْنٌ عَظِيمٌ بِهِ انْحَسَمَتْ مَادَّةُ الْخِلَافِ فِي مَخَالِفِ «سَهَامِ» ، وَتِلْكَ الْأَطْرَافِ .  
ثُمَّ طَلَعَ «تَعِزًا» يَوْمَ الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِمِائَةٍ .

وَفِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٤-١٤٠١م) أَخَذَ حِصْنَ  
رَيْمَةَ وَسَائِرَ مَا هُنَالِكَ . وَكَانَ افْتِتَاحُ هَذِهِ الْأَمَاكِينِ عَلَى يَدِ الْأَمِيرِ الْأَجَلِّ  
بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ الْكَامِلِيِّ ، وَمَا زَالَ مَوْلَانَا السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ  
قَائِمًا عَلَى قَدَمِ الْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ ، نَاهِضًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ ، قَائِمًا فِي إِصْلَاحِ  
فَاسِدِ الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ . نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْمَعَ الْخَلْقَ عَلَى طَاعَتِهِ ، وَأَنْ يَمِدَّ فِي أَيَّامِ  
دَوْلَتِهِ ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

كَمَّلَ هَذَا التَّارِيخُ وَبِتَمَامِهِ يَتِمُّ الْكِتَابُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ  
أَحَدِ أَشْهُرِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٤-١٤٠١م) فِي مَدِينَةِ «تَعَز» الْمَخْرُوسِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَصَلَّى يَا رَبِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .



عَلِيمٌ عَلِيمٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## النحو

بِحَمْدِ اللَّهِ اسْتَفْتِحُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ، وَبَعْدُ :

أقسام الكلام

فأقولُ : الكلامُ ثلاثةُ أشياء : وهي إسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

الاسم وعلاماته

والإسمُ : يُعرفُ بِدخولِ الألفِ وَاللَّامِ ، وَالإِضَافَةِ ، وَالإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَجَرِّهِ .

الفعل وعلاماته

وَالأَفْعَالُ : بِدخولِ التاءِ السَّاكِنَةِ ، وَلَمْ ، وَكَوْنُهُ أَمْرًا (١) ، وَهُوَ :

قَالَتْ ، وَلَمْ يَقُلْ ، وَالأَمْرُ : اتركْ ، اكتبْ ، وَمَا عَدَاهُمَا فَهُوَ حَرْفٌ (٢) .

أنواع الاسم

والاسمُ : نَكِرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ ، فَمَا صَحَّ فِيهِ «ال» مؤثرة (٣) فهو نَكِرَةٌ .

المعارف

وَجَمَلَةُ المَعَارِفِ خَمْسٌ : «المضمر» (٤) : مثل : «هُوَ» . و «العَلْمُ» :

مِثْلُ : «زَيْدٌ» ، وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ «ال» : مثل : «الإنسانُ والرَّجُلُ» وَ «اسمُ

الإشارة» : «ذَا» ، وَهَذِهِ» وَنَحْوَهُمَا . وَ «مَا أَضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ المَعَارِفِ» .

(٢) أي ماعدا الأسماء والأفعال .

(١) أي : كونه حدثًا .

(٤) أي : «الضمير» .

(٣)

## المعرب والمبني

وَ «المُعْرَبُ» : وَهُوَ شَيْئَانِ : «الإِسْمُ المُتَمَكِّنُ» وَ «الفِعْلُ المُضَارِعُ» .  
وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ «مَبْنِيٌّ»

## الاعراب وعلاماته

وَالإِعْرَابُ : وَالنَّصْبُ : «رَفْعٌ» وَ «نَصْبٌ» وَ «جَرٌّ» وَ «جَزْمٌ» .  
الرَّفْعُ بِالنَّصْبِ ، وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ ، وَالجَرُّ بِالكَسْرِ ، وَالجَزْمُ بِإِزَالَةِ الحَرَكَةِ .

## علامات إعراب الجمع المؤنث السالم

وَنَصْبُ الجَمِيعِ (١) فِي الإِنَاثِ كَسْرُهُ ، مِثْلُ : السَّجْدَاتِ .

الْأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ وَإِعْرَابُهَا وَعَلَامَاتُ إِعْرَابِهَا

وَ «أَبُوكَ» وَ «أَخُوكَ» وَ «حَمُوكَ» وَ «فُوكَ» وَ «ذُو مَالٍ» :

رَفَعُهَا بِأَوَاوٍ ، وَنَصَبُهَا بِالأَلِفِ وَجَرَّهَا بِأَلْيَاءٍ .

## إعراب المثنى وعلاماته

الرَّفْعُ بِالأَلِفِ ، وَالنَّصْبُ وَالخَفْضُ مِنْهُمَا بِأَلْيَاءٍ : رَكْعَتَانِ ، رَكْعَتَيْنِ ،  
سَجْدَتَانِ ، سَجْدَتَيْنِ .

## - الجمع المذكر السالم وعلامات إعرابه

وَالرَّفْعُ لِلجَمْعِ (٢) السَّالِمِ بِأَوَاوٍ ، وَفَتْحُهُ وَجَرُّهُ بِأَلْيَاءٍ : مِثْلُ : المَاشُونِ ،  
المَاشِينَ ، وَنُونُ الإِثْنَيْنِ مَكْسُورَةٌ ، وَنُونُ الجَمِيعِ (٣) جُعِلَتْ بِالفَتْحِ . وَإِذَا  
أَضِيفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا سَقَطَتْ .

(١) ، (٢) ، (٣) يعني بجمع

### الأفعال الخمسة وعلامات إعرابها رفهاً ونصباً وجزماً

وَرَفَعُ أَفْعَالِ الْإِثْنَيْنِ (١) ، وَالْجَمِيعِ بِالنُّونِ . مِثْلُ : يَقْتَرِعَانِ ، يَكْرَهُونَ  
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِحَذْفِ النُّونِ .

#### الأفعال - الماضي والمضارع والأمر

وَالْأَفْعَالُ (٢) : مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ، فَالْمَاضِي : مِثْلُ : «صَلَّى» وَ«وَشَكَ» وَالْمُسْتَقْبَلُ :  
«يَقْضِرُ» وَ«يُقَدِّمُ» وَ«يُؤَخِّرُ» ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ . ثُمَّ لَهُ أَحْرُفُ نَوَاصِبَ لَهُ .  
وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَجْزُومٌ (٣) .

#### الفاعل

وَالْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا .

#### المفعول به وإعرابه

وَالْمَفْعُولُ نَصْبٌ أَبَدًا ، مِثْلُ : «غَسَلَ الرَّجُلُ ثِيَابَهُ» ، رَفَعْتَ «الرَّجُلُ»  
لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ، وَنَصَبْتَ الثِّيَابَ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا ، وَضَرَبَ الزَّيْدَيْنِ الْعُمَرَانَ ،

#### حالات تقديم أو تأخير الفعل على الفاعل

إِذَا قَدِّمْتَ الْمَفْعُولَ ، وَأَخَّرْتَ الْفَاعِلَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : ضَرَبَ ، وَلَمْ نَقُلْ :  
ضَرَبُوا ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُدِّمَ وَحْدًا ، وَإِذَا تَأَخَّرَ تُنْيَى وَجُمِعَ .

(١) أي الأفعال المضارعة التي لحقتها ألف الاثنین .

(٢) أي الأفعال المضارعة التي لحقتها واو الجماعة

(٣) هذا وهم والمعروف بناء فعل الأمر .

### الابتداء والخبر

«الابتداء» كُلُّ اسْمٍ ابْتَدَأَتْ بِهِ ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ مِنَ الْعَوَامِلِ وَهُوَ رُفِعَ ،  
وَخَبْرُهُ مِثْلُهُ إِذَا كَانَ اسْمًا وَاحِدًا : تَقُولُ : زَيْدٌ سَائِرٌ ، تَرْفَعُ زَيْدًا بِالِابْتِدَاءِ ،  
وَسَائِرًا ، لِأَنَّهُ خَبْرُهُ .

### حروف الجر

وَ «حُرُوفُ الْجَرِّ» وَهِيَ : «مِنْ» وَ «فِي» وَ «عَلَى» «إِلَى» وَ «عَنْ» وَ «الْكَافُ»  
وَ «الْبَاءُ» وَ «تَا الْقَسَمِ» وَ «مُدُّ» وَ «مُنْدُ» «فَاللَّامُ» وَ «رُبُّ» هَذِهِ كُلُّهَا تَجْرُ  
مَا بَعْدَهَا : تَقُولُ : ظَهَرَ مِنَ الدَّارِ إِلَى الْعَرَصَةِ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

### المضاف والمضاف إليه

وَإِذَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَى اسْمٍ فَالثَّانِي مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ ، تَقُولُ : «ابْنُ فُلَانٍ»  
وَ «دَارُ زَيْدٍ» ، جَرَّرْتَ فُلَانًا وَزَيْدًا بِالِإِضَافَةِ .

### الحروف النواسخ وعملها

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ وَتَرْفَعُ الْأَخْبَارَ : «إِنَّ» وَ «أَنَّ» وَ «كَانَ»  
وَ «لَيْتَ» وَ «لَعَلَّ» وَ «لَكِنَّ» ، يَقُولُ : «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» نَصَبَ زَيْدًا بِإِنَّ  
وَرَفَعْتَ قَائِمًا لِأَنَّهُ الْخَبْرُ ، لِإِنَّ ، وَمِثْلُهُ : «لَعَلَّ» .

### الأفعال النواسخ وعملها

«أَصْبَحَ» وَ «أَضْحَى» وَ «بَاتَ» وَ «مَازَالَ» وَ «مَا بَرِحَ» وَ «مَا انْفَكَ»  
وَ «مَا فَتَى» وَ «مَا دَامَ» تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» ، رَفَعْتَ زَيْدًا لِأَنَّهُ  
اسْمٌ كَانَ ، وَنَصَبْتَ قَائِمًا لِأَنَّهُ خَبْرُهَا ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .



### الحروف التي تنصب الفعل المضارع

الحُرُوفُ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ : «أَنْ» و «لَنْ» و «إِذَنْ» و «كَيْ»  
وَمَا قُدِّرَ فِيهِ أَنْ نَقُولَ : أَرَى أَنْ يَطِيبَ « وَهَذَا لَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ » وَمَا أَشْبَهَهُ .

### جزم الفعل المضارع وأدوات جزمه

الحُرُوفُ الْجَازِمَةُ لِلْأَفْعَالِ : «لَمْ» و «لَا أَمْرٍ» و «لَا» فِي النَّهْيِ نَحْوَ :  
«لَمْ يَذْهَبْ» - بِإِسْكَانِ الْبَاءِ - فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ الْفِعْلِ حَرْفٌ عَلَّةٌ فَجَزَمَهُ  
بِإِسْقَاطِ آخِرِهِ . نَقُولُ : لَمْ تَكْفِ وَ «لَمْ يَبْقَ» وَكَذَلِكَ جَزَمُ : يَفْعَلَانِ ،  
وَيَفْعَلُونَ - بِإِسْقَاطِ النُّونِ .

### نائب الفاعل

«الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فَاعِلُهُ يُرْفَعُ أَبَدًا . يَقُولُ «ضَرَبَ الرَّجُلُ»  
يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ  
أَوْ أَكْثَرَ فَارْفَعِ الْأَوَّلَ وَانْصِبْ مَا عَدَاهُ . تَقُولُ : «أَعْطَى زَيْدٌ شَيْئًا» وَ «الزَّيْمَ عَمْرُو  
مَالًا» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

### النعت

«النَّعْتُ» يَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَغَيْرِهِ يَقُولُ : «قَامَ زَيْدٌ الْبَائِعُ»  
رَفَعْتُ زَيْدًا بِفِعْلِهِ ، وَرَفَعَ الْبَائِعُ لِأَنَّهُ نَعْتُ لَهُ .

### العطف وحروف العطف

وَ «حُرُوفُ الْعَطْفِ» : «الْوَاوُ» وَ «الْفَاءُ» وَ «ثُمَّ» وَ «أَوْ» وَ «لَا» وَ «بَلْ»  
وَ «أَمَّا» وَ «أَمْ» وَ «حَتَّى» . وَ «لَكِنْ» . هَذِهِ الْأَحْرُفُ يَصِيرُ بِهَا الثَّانِي كَالأَوَّلِ  
فِي الْإِعْرَابِ تَقُولُ : عَادَ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ رَفَعْتُ زَيْدًا لِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ  
عَلَيْهِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

### التوكيد

«التوكيدُ»: وأحرفُهُ: «عَيْنُهُ»، «نَفْسُهُ» و«كُلُّ» و«جَمِيعُ» و«أَجْمَعُ»  
وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهَا. نَقُولُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» يُرْفَعُ زَيْدٌ لِأَنَّ فَاعِلٌ، وَيُرْفَعُ  
«نَفْسُهُ» لِأَنَّهُ تَوَكِيدٌ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

### البدل

و«البدلُ»: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَيَجُوزُ إِبْدَالُ مَعْرِفَةٍ مِنْ نَكْرَةٍ،  
وَمَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَعَكْسَهُمَا: يَقُولُ: «جَاءَ أَبُوكَ زَيْدٌ» وَجَاءَ أَخُوكَ رَجُلٌ صَالِحٌ.

### الحال

و«الحالُ»: مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ جَاءَ بَعْدَ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ  
قَدْ تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ يَقُولُ مِنْ ذَلِكَ:  
«جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا» - نَصَبْتَ رَجُلًا عَلَى الْحَالِ، وَمِثْلُهُ «أَقْبَلَ زَيْدٌ ضَاحِكًا»  
و«هَذَا أَبُوكَ مُطْلَقًا»، و«فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا» و«عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِسًا»  
وَقَسْرٌ عَلَيْهِ.

### الظرف الزماني والظرف المكاني

وَاعْلَمْ أَنَّ «الظُّرُوفَ» عَلَى وَجْهَيْنِ: «ظَرْفُ زَمَانٍ» و«ظَرْفُ مَكَانٍ»،  
فَالزَّمَانِيُّ، مِثْلُ: «يَوْمٍ» و«سَاعَةٍ» و«بُكْرَةٍ» و«حِينَ» وَهَذَا الْأَشْهُرُ،  
و«عَامٍ» و«وَقْتٍ» و«قَبْلَ» و«بَعْدَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والمَكَانِيُّ فِي مِثْلِ: «حَيْثُ» و«أَمَامَ» و«فَوْقَ» و«تَحْتَ» و«عِنْدَ»  
و«حَوْلَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهُوَ يَكُونُ مَنْصُوبًا إِذَا أَتَى بِهِ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِهِ : نَقُولُ مِنْ ذَلِكَ :

«بِيعَ عِنْدَهُ الْيَوْمَ» نَصَبَ «عِنْدَهُ» وَ «الْيَوْمَ» عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ : «عِنْدَ» :  
مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ . وَ «الْيَوْمَ» : مِنْ الَّتِي لِلزَّمَانِ . وَمِثْلُهُ : «وَقَعْتُ أَمَامَ زَيْدٍ»  
وَ «خَرَجْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ» وَ «سَارَيْحُ بَعْدَ هَذَا» وَ «سِرْتُ فَرَسَحَيْنِ» .

#### الاعراء

وَإِذَا أَغْرَيْتَ بِشَيْءٍ أَوْ حَدَرْتَ مِنْهُ فَانصِبْهُ ، وَالْعَرَبُ لَا تُغْرِي إِلَّا بِثَلَاثَةِ  
أَحْرُفٍ وَهِيَ : «عِنْدَكَ» وَ «عَلَيْكَ» وَ «دُونَكَ» كَقَوْلِكَ : عَلَيْكَ زَيْدًا  
يَنْصَبُ زَيْدًا بِالْإِعْرَاءِ - وَمَعْنَاهُ : إِلْزَمَ أَوْ خُذْ زَيْدًا . وَمِثْلُهُ : «عِنْدَكَ بَكْرًا»  
وَ «دُونَكَ بِشْرًا» أَي : خُذْهُ .

#### التحذير

وَنَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ : «الْأَسَدَ الْأَسَدَ» وَ «إِيَّاكَ الْأَمَلَ» . يُرِيدُ : احْذَرِ الْأَمَلَ .

#### التمييز

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذَكَرْتَهُ مِمَّا يَحْتَمَلُ أَنْوَاعًا ، ثُمَّ مَيَّزْتَهُ بِنَوْعِ نِكْرَةٍ .  
كَانَ الْمُمَيَّزُ مَنْصُوبًا ، نَقُولُ مِنْ ذَلِكَ (خَمْسَةُ عَشَرَ دَارًا) . ، نَصَبَ الدَّارَ  
عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَكَذَلِكَ : «عِنْدِي أَرْطَالُ زَيْتًا سِتُونَ أَلْفًا» وَ «فُلَانٌ أَكْثَرُ النَّاسِ  
مَالًا ، وَأَحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا» .

#### التعجب

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا تُعْجَبُ مِنْهُ بِمَا فَهُوَ مَنْصُوبٌ ، نَقُولُ : مِنْ ذَلِكَ :  
«مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !» - انْتَصَبَ زَيْدٌ لِأَنَّهُ مُتَعَجَّبٌ مِنْهُ . وَإِذَا ثَنَيْتَ نَقُولُ :  
«مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ» وَإِذَا جَمَعْتَ نَقُولُ : «مَا أَشْرَّ الْقَاذِبِينَ» . وَنَقُولُ :  
«مَا أَقْدَمَ عَامِرًا» ، وَ «مَا أَغْلَى ثَوْبَهُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

### المنادي

ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا نَادَيْتَ اسْمًا مَعْرِفَةً مُتَفَرِّدًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِإِلَّا تَنْوِينِ ،  
 بِمِثْلِ : «يَا زَيْدُ!» و «يَا أَيُّهَا الدَّاخِلُ!» . وَإِذَا نَادَيْتَ نَكْرَةً فَانصِبْ وَنُونُ :  
 «يَا رَجُلًا» أَوْ «يَا أَهْبًا» أَوْ «يَا دَاهِبًا» أَوْ «يَا رَجُلًا مِنْ الرِّجَالِ» ، فَكُلُّ  
 مَنْ أَجَابَ فَهُوَ الَّذِي نَادَيْتَ . وَإِذَا نَادَى مُضَافًا انصَبْ ، مِثْلُ قَوْلِهِ :  
 «يَا عَبْدَ اللَّهِ!» و «يَا أَبَا بَكْرٍ!» و «يَا غُلْمَانَ دَوَابِي!» و «يَا صَاحِبَ الدَّارِ!»  
 و «يَا أَخَانَا!» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

### تذكير العدد وتأنيثه

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِدَّةَ الْمَذْكَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ - بِإِلْهَاءِ وَعِدَّةِ الْمُؤنَّثِ مِنَ  
 الثَّلَاثِ إِلَى عَشْرِ بغيرِ هَاءٍ . وَتَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» ، وَخَمْسَةُ  
 أَحْمَالٍ ، وَعَشْرَةُ أَصُولٍ .

وَفِي الْمُؤنَّثِ : «ثَلَاثُ نِسَاءٍ» ، و «خَمْسُ جَوَارٍ» ، و «عَشْرُ بَنَاتٍ» ،  
 وَإِذَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ قُلْتَ فِي الْمَذْكَرِ : «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا» ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ،  
 حَذَفْتَ الْهَاءَ مِنَ الْعَشْرَةِ ، مِنْ ذَلِكَ . وَفِي ضِدِّهِ يَقُولُ : «إِحْدَى عَشْرَةَ جَارِيَةً»  
 فَأَنْبَتَ الْهَاءَ فِي ذَلِكَ وَقَسَّ عَلَيْهِ .

### المستثنى وأدواته

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ الَّتِي يَسْتُثْنَى بِهَا : «إِلَّا» و «غَيْرُ» و «سِوَى» و «حَاشَى»  
 و «خَلَا» و «مَا عَدَا» و «مَا خَلَا» و «بَلْ» و «لَيْسَ» وَلَا يَكُونُ وَلَا أَنْ يَكُونُ .  
 وَإِذَا اسْتُثْنِيَ بِإِلَّا وَكَانَ أَوَّلُ الْكَلَامِ مُوجِبًا فَانصِبْ مَا اسْتُثْنِيَتْ . كَقَوْلِهِمْ :  
 «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» «مَرَرْتُ بِهَؤُلَاءِ إِلَّا وَلَدًا» و «هَذَا دِينَارٌ إِلَّا رُبْعًا» .

فَإِنْ كَانَ أَوَّلُ الْكَلَامِ إِنْكَارٌ أُجْرِيَتْ مَا بَعْدَ «إِلَّا» عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْإِعْرَابِ  
وَلَا عَلَى الْبَدَلِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : «مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا الْأُمُّ» . و «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا  
إِلَّا أَبَاهُ» و «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا أَبِيهِ» .

وَإِذَا اسْتثنَيْتَ : «بِغَيْرِ» و «سِوَى» و «حَاشَى» «خَلَا» فَانْخَفِضِ الْمُسْتثنَى  
مِثْلُ قَوْلِهِمْ : «قَامَ الْأَوْلِيَاءُ غَيْرُ الْهَاشِمِيِّ» و «سِوَى شَاهِدٍ» و «حَاشَى زَيْدٍ» ،  
و «خَلَا الرَّجُلُ» .

وَأَمَّا «بِمَا» «خَلَا» و «مَا عَدَا» و «لَيْسَ» و «لَا يَكُونُ» فإِنَّكَ فِي «الْمَوْجِبِ»  
و «الْمُنْفِي» يُنْصَبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَقُولُ : «قَامَ النَّاسُ مَا خَلَا زَيْدًا» ، و «مَا عَدَا  
زَيْدًا» و «لَيْسَ زَيْدٌ» أَوْ «لَا يَكُونُ زَيْدًا» ، و «مَا قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا» ،  
وَإِذَا كَانَ بِإِلَّا أَنْ يَكُونَ ، فإِنْ شَاءَ رَفَعَ ، وَإِنْ شَاءَ نَصَبَ . تَقُولُ : «إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ زَيْدٌ» و «إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدًا» .

وَإِذَا اسْتثنَى بـ «لَا سِيمًا» فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ ، وَإِنْ شَاءَ جَرَّ . مِنْ ذَلِكَ تَقُولُ :  
«جَاءَنِي الْقَوْمُ وَلَا سِيمًا زَيْدٌ» و «لَا سِيمًا زَيْدٍ» .

#### التأنيث وعلاماته

«التَّأْنِيثُ» : وَعَلَامَاتُهُ «الْهَاءُ» و «الْيَاءُ» و «الْهَمْزَةُ الْمَعْرُوفَةُ» فَالْهَاءُ  
لَا زِمَةَ لَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : «الْقَاعِدَةُ» و «الْمَفُوضَةُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ و «الْهَمْزُ»  
نَحْوُ : «سَوْدَا» و «بَيْضَاءُ» .

وَ «الْيَاءُ» نَحْوُ قَوْلِهِمْ : «إِخْدَى» و «أُخْرَى» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .  
وَقَدْ جَاءَتْ بِإِلَّا عَلَامَةٌ ، وَتُدْرِكُ بِالسَّمَاعِ ، مِثْلُ : «الْأَرْضُ» و «السَّمَاءُ»  
و «الرِّيَاحُ» و «الْيَدُ» و «الدَّارُ» و «الدَّلْوُ» و «الْكَأْسُ» و «الدَّرْعُ» و «الْفَرَسُ»

و «النَّفْسُ» و «الْحَرْبُ» و «الطَّرِيقُ» و «العَصَا» و «الرُّوحُ» و «السُّوقُ» و «الْحَانُوتُ» وكل ذلك يذكَرُ وَيؤنثُ ، وكذلك الْجَمَاعَاتُ ، وكلُّ شيءٍ في بَدَنِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ ، فَإِنَّهُ مؤنثٌ إِلا الْحَاجِبِينَ وَالْخَدَيْنِ وَالْجَنْبَيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ وكلُّ شيءٍ مِنْهُ في الْبَدَنِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ يذكَرُ إِلا «الْكِرْسِيَّ» و«الْإِسْتِ» .

### مواقع ألفات الوصل

«أَلِفَاتُ الْوَصْلِ» : اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَلِفَاتِ الَّتِي عَلَى أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ أَلِفَاتُ قَطْعٍ إِلا فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءٍ ، فَالَّذِي فِيهَا أَلِفٌ وَصَلٍ وَهِيَ : «ابْنٌ» و «ابْنَةٌ» و «امْرَأٌ» و «امْرَأَةٌ» و «اِثْنَتَانِ» وَإِنَّ «اسْمَ» و «اسْتِ» و «أَلِفَ التَّعْرِيفِ» و «أَلِفَ الْمَصْدَرِ» كَقَوْلِكَ : «اسْتِمْتَاعٌ» و «اسْتِرْجَاعٌ» و اخْتِلَافُهُمَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

### الأسماء التي لا تنصرف

«الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ» : اعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ عِشْرُونَ وَجْهًا . مِنْهَا عَشْرَةٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي مَعْرُوفٍ وَلَا نَكِرَةٍ فَأَحَدُهَا مَا كَانَ عَلَى مِثْلِ «أَفْعَلٌ» إِذَا كَانَ نَعْنَاءً مِثْلُ : آخِرٌ ، وَبِرٌ ، وَالزَّمُّ وَأَمَكْنٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَالثَّانِي : مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَانِ» الَّذِي أَنْشَأَهُ «فَعْلَى» مِثْلُ : «سَكْرَانٌ» فَإِنَّ أَنْشَأَهُ «سَكْرَى» ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالثَّلَاثُ : مَا كَانَ عَلَى أَفْعَلَاءٍ مِثْلُ : أَصْدِقَاءُ وَأَوْلِيَاءُ وَنَحْوُهُ .

الرَّابِعُ : مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَا» مِثْلُ : «عُلَمَاءُ» و «فُقَهَاءُ» وَنَحْوُهُ .

وَالْخَامِسُ : مَا كَانَ عَلَى فَعْلَا مِثْلُ : «سَوْدَا» و «عَذْرَا» و «زَهْرَا»

وَمِثْلَ ذَلِكَ .

السَّادِسُ : مَا كَانَ عَلَى «فَعْلَى» نَحْوُ : «مَرَضَى» و «أَسْرَى» وَنَحْوُهُ .

السابعُ : مَا يَكُونُ عَلَى «فِعْلِي» مثل : «بُشْرِي» و «عُمْرِي» و «رَبِّي» ونحوه .  
الثامنُ : مَا كَانَ عَلَى «فِعْلِي» مثل : «إِخْدَى» و «ذِكْرِي» ونحوه .  
والتاسِعُ : مَا يَكُونُ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمِيعِ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِثْلُ :  
«مَسَاجِدَ» و «دَرَاهِمَ» و «دَوَابَّ» و «شَوَابَّ» وما أشبه ذلك .  
العاشِرُ : مَا كَانَ مَعْتُولًا مِنَ الْعَدَدِ مِثْلُ «مِثَى» و «ثَلَاثَ» و «رُبَاعَ» ونحوه .  
وَأَمَّا الْعَشْرَةُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَنْصَرِفُ فِي «الْمُنْكَرِ» وَأَحَدُهَا :  
مَا هُوَ اسْمٌ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِثْلُ : «جِبْرَائِيلَ» و «بَابِكَ»  
و «إِسْرَائِيلَ» و «هَارُونَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .  
والثاني : كُلُّ اسْمٍ يَلِيقُ لِأُنْثَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا عَلَامَةَ فِيهِ  
لِتَأْنِيثٍ مِثْلُ : «سُعَادَ» ، و «مَرِيَمَ» وما أشبه ذلك .  
والثالث : كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ «هَا» الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ «حُدَيْبَةَ» و «فَاطِمَةَ»  
و «خَدِيجَةَ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .  
والرابعُ : كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ : «قَدَمِ» و «نَدْرِ»  
وما أشبه ذلك .  
والخامِسُ : كُلُّ اسْمٍ لِمَذْكَرٍ سَمِيَتْ بِهِ مُؤَنَّثًا أَوْ لِإِنَاثٍ وَجُعِلَ لِلْمَذْكَرِ ،  
إِذَا كَانَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَحْرَفٍ ثَلَاثَةٍ : مِثْلُ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ «مَرِيَمُ» أَوْ امْرَأَةٌ  
يُقَالُ لَهَا جَابِرُ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .  
والسادسُ : كُلُّ اسْمٍ عَلَى فِعْلٍ مِمَّا لَا يَحْسُنُ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، مِثْلُ :  
«عُمْرُ» و «زُفْرُ» مَا أَشْبَهَهُ ذَلِكَ .

والسابعُ : كلُّ اسمٍ عَلِيٍّ «فَاعُولٍ» مثل : «جَالُوتَ» و «طَالُوتَ» وكلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والثامنُ : وَهُوَ كُلُّ اسمٍ عَلِيٍّ مثالِ الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ والأَمْرِ مثل : «يَزِيدُ» و «أَوْجِبُ» ونحوه .

والتاسعُ : كلُّ اسمٍ عَلِيٍّ وزنِ «فَعْلَانِ» و «فَعْلَانِ» أو «فَعْلَانِ» ، إِذَا كَانَ النُّونُ مِنْهُ زَائِدَةً مثل : «سَعْدَانِ» و «زَيْدَانِ» و «بُرْهَانِ» ونحو ذلك .

والعاشرُ : كلُّ اسمينِ صُيِّرَا اسْمًا وَاحِدًا مثل : «حَضْرَمَوْتِ» و «مَعْدِيكَرِبِ» ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ إِلَّا سِتَّةً مِنْهُمْ ، «نُوحًا» و «دَاوُدَ» و «لُوطًا» و «صَالِحًا» و «شُعَيْبًا» و «مُحَمَّدًا» ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ .

وَأَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ : الْكُلُّ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ إِلَّا وَاسِطًا و «دَابِعًا» و «بَدْرًا» و «هَجْرًا» و «حُنَيْنًا» و «حِجْرًا» فَإِنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي صَرْفِ هَذِهِ ، وَتَرَكِ صَرْفَهَا ، فَافْهَمْ ذَلِكَ .

#### المصادر وعملها

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْمَصَادِرِ أَحْوَالَ فَمَا كَانَ مِنْهَا تَوْكِيدُ فِعْلٍ كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوَ ضَرْبَ ضَرْبًا ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ أَوْ انْفَعَلَ وَكَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعْلِ عَمِلَ مِثْلَ الفِعْلِ مِثْلَ :



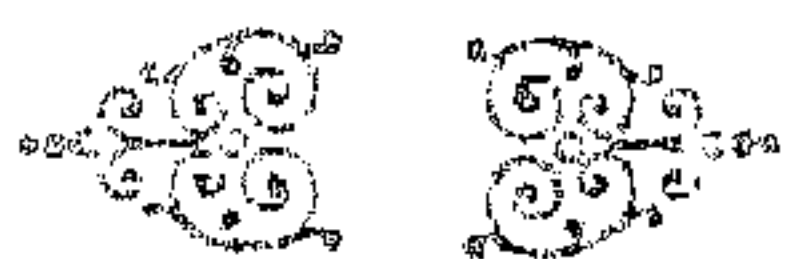
أَعْجَبَ ضَرْبُ زَيْدٍ (١) عَمْرًا وَخَالِدًا ، فَيَكُونُ زَيْدٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ  
لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ . فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ أَوْ نَوْنَتَ رَفَعْتَ الْفَاعِلَ وَنَصَبْتَ  
الْمَفْعُولَ . فَتَقُولُ أَعْجَبَ الضَّرْبُ زَيْدًا عَمْرًا خَالِدًا ، وَأَعْجَبَ ضَرْبُ زَيْدًا  
عَمْرًا وَخَالِدًا فَافْهَمْ ذَلِكَ .

هَذَا آخِرُ الْمَجْمُوعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِ ذَلِكَ فِي الثَّامِنِ  
مِنْ عَرَفَةَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِمِائَةٍ (٥٨٠٣) .

قَالَ مُؤَلَّفُهُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقْرِي الشَّوَرِي ،  
سَامَحَهُ اللَّهُ ، كَانَتْ هِجْرَتِي مِنَ الْمَوْطِنِ «بَيْتِ حُسَيْنٍ» إِلَى الْأَبْوَابِ الْأَشْرَفِيَّةِ  
عَامَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ فِي حَدَاثَةٍ مِنَ السَّنِّ وَقَدْ أَخَذْتُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ  
فِي الشَّرْعِ وَالْأَدَبِ ، وَنَظَّمْتُ الْقَافِيَةَ ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلْتُ «زَبِيدًا» أَخَذْتُ فِي  
الِاسْتِغَالِ بِطَلَبِ الْفِقْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ الرِّيمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالنَّظَرَ  
فِي عِلْمِ الْأَدَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَقَفْنَا إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ  
(٥٧٩٤) . وَتَعَرَّضْتُ لِمَعْرُوفِهِ ثَانِيًا ، فَأَفَاضَ عَلَيَّ سَحَابَ كَرَمِهِ ، وَمَلَأَ  
يَدَيَّ بِالْكَرَامَةِ وَالنُّعْمَةِ وَأَضَافَ إِلَيَّ تَدْرِيسَ الْمَدْرَسَةِ الْمُجَاهِدِيَّةِ وَنَظَرَهَا  
وَنَظَرَ مَدَارِسَ عِدَّةٍ ، وَجَعَلَ لِي جَامِعِيَّةً كُلَّ شَهْرِ ثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ وَمِائَةَ أَيْضًا  
لِغُلَّامَانِ مُضَافَيْنِ وَصَرَفَ إِلَيَّ دَارًا كَامِلَةَ الْمَرَافِقِ ، فِيهَا عَيْنُ مَاءٍ جَارِيَةٌ وَنَعْمٌ  
وَإِفِيَّةٌ فَأَقَمْتُ عِنْدَهُ ، كَرَمَهُ اللَّهُ فِي رَوْضِ أَرِيضٍ وَجُودِ فَائِضٍ عَرِيضٍ ، إِلَى  
أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ . قَابَلَهُ اللَّهُ بِرُضْوَانِهِ ، وَمَلَكَهُ أَعْلَى مَرْتَبَةٍ فِي جَنَّاتِهِ ، ثُمَّ انْتَقَلَ  
الْأَمْرُ فِي الْمُلْكِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَدِهِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ - مَدَّ اللَّهُ فِي أَيَّامِهِ -  
فَأَعْطَانِي أَلْفَ دِينَارٍ وَأَجْرِي لِي الْجَائِزَةَ وَالْجَامِعِيَّةَ ، وَشُغِلَ بِأَمْرِ الْجِهَادِ وَالْبِلَادِ

(١) منصوب على المفعول والإضافة غير حقيقية .

وَصَلْتُ إِلَى هَذَا التَّارِيخِ يَوْمَ الثَّامِنِ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِمِائَةٍ ،  
 وَقَدْ جَاءَنِي مِنْهُ وَعُودٌ صَادِقَةٌ فَأَنَا فِي رَجَا وَفَائِيهَا وَأَنْتِظَارِهَا ، وَعُودَةٌ صَادِقَةٌ  
 وَمَرُوءَةٌ سَابِقَةٌ وَلَا حِقَّةٌ وَمَعَارِفِهِ فِي عَوَارِفِهِ الْمُتَدَاغِقَةِ غَارِقَةٌ ، مَدَّ اللَّهُ مُلْكَهُ ،  
 وَجَعَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا مُلْكَهُ ، وَبَعْدَ هَذَا فَمَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ، وَوَجَدَ فِيهِ  
 سَهْوًا وَخَطَأً ، وَلَمْ يَجِدْ لَهُ تَأْوِيلًا فِيهِ قَدْ أَذِنْتُ لَهُ أَنْ يُصْلِحَ مَا وَجَدَ ،  
 وَكَانَ عُنْدِي عِنْدَهُ مَبْسُوطًا ، فَلَمَّا بَلَغْتُ فِيهِ مِنْ مُلَاقَاةِ الْعَوَارِضِ الْمَاتِعَةِ حَدًّا  
 حَصَلَ مَعَهُ الذُّهُولُ بِهِ عَلَيَّ . وَمَا فِي ضِمْنِ الْكِتَابِ هَذَا مِنَ التِّزَامِ مَا لَا يَلْزَمُ ،  
 وَسُئِلْتُ هَذِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي أَخَذْتُ مِنْهَا الْبَكَارَةَ ، وَشَرَعْتُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ  
 مِنْهَا جَاءَ بِقَتْفُونَ مَنَارَهُ ، جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَمُقَرَّبًا مِنْ  
 جَنَّاتِ النَّعِيمِ .



عَلِّمْنَا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## القَوَافِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ . وَهَدَانَا لِلنَّحْوِ هِيَ أَقْوَمُ . مِنْ  
سُنَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَبَعْدُ : فَيَنْبَغِي لِلنَّاطِرِ فِي عِلْمِ الْقَوَافِي أَنْ يَعْرِفَ الْمُقْبِدَ (١) وَالْمُطْلَقَ (٢)  
ثُمَّ الْمُرَدَّفَ مِنْهَا ثُمَّ الْمَوْسَسَ وَالْوَصْلَ وَالخُرُوجَ . ثُمَّ الْحُرُوفَ وَالْحَرَكَاتَ .  
وَالْعِلْلُ فِي الْحُرُوفِ سِتَّةٌ (٣) : «الرَّوِيُّ» ، و «الرَّدْفُ» و «التَّاسِيسُ»  
و «الدَّخِيلُ» و «الْوَصْلُ» و «الخُرُوجُ» .

(١) «الرَّوِيُّ» : (٤) هُوَ الْحَرْفُ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَصِيدَةُ .

(٢) و «الرَّدْفُ» (٥) : حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْسَ يَكُونُ قَبْلَ الرَّوِيِّ وَلَا شَيْءٌ بَيْنَهُمَا .

(١) «القَوَافِي الْمُقْبِدَةُ» وَهِيَ مَا كَانَ رَوِيهَا سَاكِنًا .

(٢) «القَوَافِي الْمُطْلَقَةُ» وَهِيَ مَا كَانَ رَوِيهَا مُتَحَرِّكًا .

(٣) الْمُقْصُودُ فِي حُرُوفِ الْقَافِيَةِ .

(٤) وَهُوَ أَثْبَتُ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَيَتَكَرَّرُ فِي قَوَافِي الْأَبْيَاتِ جَمِيعًا .

(٥) مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

مَاذَا لَقِيتُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَأَعْجَبَهَا أَنِّي بِمَا أَنَا بِكَ مِنْهُ مَحْسُودٌ

فَالْوَاوُ مِنْ : «مَحْسُودٌ» «رَدْفٌ»

(٣) و (٤) ثم «التأسيس» (١) وهو ألف ساكن بينه وبين الروي حرفٌ وذلك الحرف يُعرف «بالدخيل» (٢) .

(٥) و «الوصل» (٣) ها أو واو أو يا أو ألف يكون بعد الروي .

(٦) و «الخروج» (٤) أحد حروف المد واللين يكون بعد الوصل إذا تحرك

(١) «التأسيس» وهو ألف بينها وبين الروي حرفٌ متحركٌ يُسمى «الدخيل» مثاله قول المتنبي :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم  
فالألف من «المكارم» : «تأسيس» ، و «الميم» : «روي» و «الراء»  
بينهما دخيل .

(٢) «الدخيل» وهو الحرف الواقع بين التأسيس والروي .

(٣) «الوصل» هو حرف مد ناشئ عن اشباع حركة الروي ، أو هاء تليه ساكنة أو متحركة ، وقد يكون الوصل ضمير تشبیه مثل «اضربا» أو جمع مثل : «اضربوا» أو مخاطبة مثل : «اضربي» أو ياء متكلم مثل : «كتابي» أو لام الفعل الناقص مثل يرمي ، أو ألف الاسم المقصور ، مثل : «فتى» أو ألف التانيث مثل : «عليا» أو ياء المنقوص مثل : «بالي» .

(٤) «الخروج» وهو حرف لين ناشئ عن حركة هاء الوصل ، مثاله قول ابن زريق :

لا تعذليهِ فإنَّ العذلَ يُولِعُهُ قَدْ قُلْتِ حَقًّا ولكن لَيْسَ يَسْمَعُهُ  
فالواو الناشئة من إشباع حركة الهاء في قوله «يولعه» و «يسمعه» خروج .

وَأَمَّا الْحَرَكَاتُ فَبِهَا : «الرَّسُّ» و «الْحَدُو» و «التَّوْجِيهُ» و «الإشْبَاعُ»  
و «المَجْرَى» و «النَّفَادُ» .

«فَالرَّسُّ» (١) : حَرَكَةٌ مَا قَبْلَ «التَّاسِيسِ» .

و «الْحَدُو» (٢) : حَرَكَةٌ مَا قَبْلَ «الرَّدْفِ» .

و «التَّوْجِيهُ» (٣) : حَرَكَةٌ مَا قَبْلَ «الرُّوْيِ» فِي «المُقَيَّدِ» .

و «الإشْبَاعُ» (٤) : هُوَ حَرَكَةُ «الدَّخِيلِ» فِي «المَطْلُوقِ» .

(١) «الرَّسُّ» : وَهُوَ حَرْفٌ مَا قَبْلَ التَّاسِيسِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا فَتْحَةً .

(٢) «الحدو» ومثاله قول المتنبي :

لَوْلَا الْعُلَى لَمْ تُجِبْ بِي مَا أَجُوبُ بِهَا وَجِنَاءُ حَرْفٍ وَلَا جَرْدَاءُ قَيْدُودِ

فضمة الدال الأولى من «قَيْدُودِ» حلو

(٣) «التوجيه» : وَهُوَ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَ الرُّوْيِ المَقْيَدِ «أَي : السَّاكِنِ» . مثاله

قول المرار الفقمسي :

عَجِبُ خَوْلَاةُ إِذْ تَنْكُرُنِي أُمُّ رَأَتْ خَوْلَةَ شَيْخًا قَدْ كَبِرُ

فكسرة «الباء» من قوله «كَبِرُ» : توجيه

(٤) «الإشباع» : مثاله قول النابغة الذبياني .

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِبِيَّةً وَهَلْ يَأْتُمْنِ ذُو إِمَّةٍ وَهُوَ طَائِعُ

فكسرة الهمزة من قوله «طَائِعُ» إشباع .

ثم «المجرى» (١) : حركة «الرؤي» .  
 و «النفاذ» (٢) : حركة «الوصل» .  
 واعلم أن «النظم» «مطلق» و «مقيد» . «فالمقيد» : يكون «مجرداً»  
 و «مردفاً» و «مؤسأً» .  
 ثم «المجرد» (٣) لا يلزمه من الحركات إلا «التوجيه» كقولك :  
 «العجم» فاليم «رؤي» والحركة قبلها توجيه و المقيد المردف (٤) يلزمه حرفان :  
 «الرذف» و «الرؤي» .

(١) «المجرى» وهي حركة الرؤي المطلق «أي المتحرك» مثاله قول النابغة  
 اللبباني :

كليني لهم يا أميمة ناصبٍ      وليل أفايه بطيء الكواكب  
 فكسرة «الباء» من «الكواكب» هي «المجرى» .

(٢) «النفاذ» : وهو حركة هاء الوصل ، مثاله قول أبي فراس الحمداني :  
 يا أيها الراكبان هل لكمما      في حمل نجوى يخف محملها  
 ففتحة «الهاء» من قوله : «محملها» هي «النفاذ» .

(٣) «مقيد مجرد» مثل :

أتهجر غانية أم تلمم      أم الحبل وإي بها منجزم

(٤) «مقيد مردوف» مثل :

لا يفرن امرأ عيشه      كل عيش صائر للزوال



ومن الحركات «الْحَلْو» مثلُ : المقامُ ، الخيامُ . و «المُقَيَّدُ المُؤَسَّسُ» (١) ، يلزمه حركتان وثلاثة أحرف ، فالحركتان : «الرُّسُّ» و «الإشْبَاعُ» . والأحرف التَّاسِيسُ و «الدُّخَيْلُ» و «الرُّوِيُّ» ، مثل عاجل و قاتل .

وأما «المُطَلَّقُ» انقسم على سِتَّةِ أَصْرُبٍ ، إما «مُجَرَّدٌ» أو ملازِمُ «الخُرُوجِ» أو «مُرَدَّفٌ» أو ملازِمُ للرَّدْفِ أو «الخُرُوجِ» أو «مُؤَسَّسٌ» أو ملازِمُ «لِلتَّاسِيسِ» و «الخُرُوجِ» .

ثم «المطلقُ المُجرد» (٢) يَلْزَمُهُ حَرْفَانِ ، وهما : «الرُّوِيُّ» و «الْوَصْلُ» وحركةٌ واحدة هي «المجرى» كقوله : «أنا أعلم» . فالميم : «رويُّ» والواو بعدها وصل المطلق المردف يلزمه حركتان : «الحذو» و «المجرى» . وثلاثة أحرف : «الرَدْفُ» ، والرُّوِيُّ ، والْوَصْلُ» كقوله : «أبْلَغُ سَلَامَةً أَنْ الصَّبْرَ مَغْلُوبٌ» .

و «المطلق الذي بخروج يلزمه حركتان وثلاثة أحرف . فالحركتان : «المجرى» و «النفاذ» و «الأحرف» «الرُّوِيُّ» و «الْوَصْلُ» و «الخُرُوجِ» مثل قوله : وعقلك جهل إذا ما وثقت بمن ليس يؤمن من غدرة

(١) «مُقَيَّدَةٌ مُؤَسَّسَةٌ» مثل :

وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

(٢) «مُطَلَّقَةٌ مُجَرَّدَةٌ» - أي خَالِيَةٌ من التَّاسِيسِ والرَدْفِ - موصولة بلبين ،

مثل :

حَمَدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرُوءَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبِعَضِّ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

و «المطلق» الذي يلزمه الـردفُ» و «الخُروجُ» يلزمه أربعة أحرف وثلاث حركات . فالأحرف «الردفُ» و «الرّويُّ» و «الوصلُ» والخروجُ والحركات «الحَنَوُ» و «المجرى» و «النَّفَاذُ» كقوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ محلّها فمقامها .

و «المطلقُ المؤسسُ» يلزمه أربعة أحرف وثلاث حركات فالأحرف : «التأسيسُ» و «الدّخيلُ» و «الرّويُّ» و «الوصلُ» والحركات : «الرسُ» و «الإشباعُ» و «المجرى» كقوله :

وليس على الأيامِ والدَّهرِ سألِمُ

و «المطلقُ المؤسس الذي بخروجٍ يلزمه خمسة أحرف أو أربع حركات . فالأحرف : «التأسيسُ» و «الدّخيلُ» و «الرّويُّ» و «الوصلُ» و «الخُروجُ» و «الحركاتُ» «الرسُ» و «الإشباعُ» و «المجرى» و «النَّفَاذُ» كقوله :

ينحى عليّ بكلٍ من كَلَا كِلِه

القولُ في أحكامِ حروفِ الوصلِ

اعلم أنه إذا تحرك ما قبل الهاء وكانت من أصل الكلمة كانت «روياً» ولم تكن وضلاً بحالٍ كقوله :

أخبركم أنّي امرؤٌ شبهُ أخٍ لكم

من وجده مذلّةً

وإذا سکن ما قبل الهاء كانت «روياً» سواء كانت أصلية أم لا ، كقوله :

شلتُ بداً فاريةً فرتها وعميت عينُ التي رأتها

وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ هَاءُ الْوَصْلِ «رَوِيًا» وَهِيَ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ ، قَوْلُهُ :  
 هُوَ الْبَيْنُ لَا أَشْكُو الصَّبَابَةَ لَوْلَاهُ  
 وَمَا قَدَرْتُ مَا يُعْجِدِي عَلَى الْمَرْءِ شَكْوَاهُ  
 وَإِذَا سُكِّنَ مَا قَبَلَ الْهَاءُ وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ فَهِيَ «رَوِيٌّ» مِثْلُ : وَجْهُ وَشِبْهُ  
 وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ إِذَا سُكِّنَ مَا قَبَلَهَا وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ رَوِيًا ، كَقَوْلِهِ :  
 إِنِّي إِذَا مَا خَذَلْتَنِي دَلَوِي أَغْرِفُ مِنْ حَوْضِ غَرِيرِ الصَّفْوِ  
 وَإِذَا انْفَتَحَ مَا قَبَلَ الْوَاوَ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا «رَوِيًا» كَقَوْلِهِ :  
 حَدَّثَنَا الرَّأوُونَ فِيمَا رَوَوْا بِأَنَّ شَرَّ النَّاسِ قَوْمٌ عَصَوْا  
 وَإِذَا انْضَمَّ مَا قَبَلَ الْوَاوَ ، وَكَانَتْ أَصْلِيَّةً جَازَ أَنْ يَكُونَ رَوِيًا فِي مِثْلِ  
 تَخْفِيفٍ : «عُدُو» وَ «هُدُو» جَازَ أَنْ يَكُونَ «وَصْلًا» وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي قَوْلِكَ :  
 «يَغْزُو» وَ «يَدْعُو» يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ كِلَاهُمَا ، وَكَوْنُ الْوَاوِ وَصْلًا أَكْثَرُ  
 فِي أَشْعَارِ الْفُصْحَاءِ مِنْ كَوْنِهَا «رَوِيًا» فَأَمَّا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبَلَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ  
 أَصْلًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا «وَصْلًا» .

ثُمَّ «الْيَاءُ» فَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ فَإِنَّهَا تَكُونُ «رَوِيًا» وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ  
 «وَصْلًا» كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ :

رَمَيْتِهِ فَمَا قَصَدْتُ وَمَا أَخْطَأْتُ الرَّمِيَّةُ  
 بِسَهْمَيْنِ مَلِيحَيْنِ أَعَارَتْكُمَا الظَّبْيَةُ

وَإِذَا سُكِّنَتِ الْيَاءُ وَسُكِّنَ مَا قَبَلَهَا كَانَتْ «رَوِيًا» مِثْلُ أَنْ يَبْنِي الْقَصِيدَةَ  
 فِي التَّقْيِيدِ عَلَى مِثْلِ : عَصَايَ وَ هَوَايَ .



وَأِنْ سَكَّنَتِ الْيَاءَ وَإِنْ كَسِرَ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ «وَضَلًا» وَإِنْ كَانَتْ  
أَضْلًا ، وَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ «رَوِيًا» إِذَا كَانَتْ أَضْلًا أَوْ مُخَفَّفَةً مِنْ يَاءِ النَّسَبِ ،  
أَوْ جَاءَتْ لِلإِضَافَةِ تُشَبِّهُهَا بِأَلِفِ الْمُقْصُورَاتِ كَقَوْلِهِ :

إِنْ لَمْ يَكُنْ حَافِظًا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
أَنْ مَطَّأَيْبَاكَ لِمَنْ خَيْرَ الْمَطِيِّ

وَقِيلَ فِي يَاءِ النَّسَبِ الْخَفِيفَةِ :

بِنَجْدِيَّةٍ وَحَرُورِيَّةٍ وَأَزْرَقٍ يَدْعُو إِلَى أَزْرَقِي

فَمِلْتَنَا أَنَّنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ (١) .

وَقِيلَ فِي يَاءِ الإِضَافَةِ :

إِذَا تَغَدَّيْتُ وَطَابَتْ نَفْسِي فَلَيْسَ فِي الْحَيِّ غُلَامٌ مِثْلِي

إِلَّا أَنْ يَاءَ الأَضْلِ أَقْوَى مِنْ يَاءِ الإِضَافَةِ .

وَأَمَّا الأَلِفُ فَيَكُونُ رَوِيًا فِي القَافِيَةِ الْمُقْصُورَةِ وَذَلِكَ مَشْهُورٌ ، ثُمَّ يُذَكَّرُ  
اِخْتِلَافُ الحُرُوفِ وَالحَرَكَاتِ ، وَمَا يُعَابُ وَمَا يُعَابُ اِخْتِلَافُ التَّوْجِيهِ .  
لَا بَأْسَ بِهِ ، وَبَعْضُهُمْ يَكْرَهُهُ فِي المُقَيَّدِ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ :  
العُشْرُ - يَفْتَحُ الشَّيْنُ - القَطْرُ - يَضُمُّ العِطَاءُ .

وَقَالَ «أَبُو العَلَاءِ» وَهُوَ فِي المُقَيَّدِ المُؤَسَّسِ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي المُقَيَّدِ المُجَرَّدِ ،  
ذَكَرُ «الحَلْو» وَ«الرَّدْف» إِذَا كَانَ بَيْنَ مُرَدَّفٍ وَبَيْنَ لا رَدْفَ فِيهِ ، فَذَلِكَ  
مِنَ «السَّنَادِ» وَهُوَ مِنْ عُيُوبِ الشَّعْرِ ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ قَوْلِ «الكُسَيْمِي» فِي قَافِيَتِهِ  
الأُولَى خَمْسِي وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْسِي .

(١) الصلتان العبدى الكامل باب من أخبار الخوارج ٢٣٠ .

وَيَجُوزُ فِي الرَّذْفِ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْيَاءِ وَالْبَاءِ عَلَى الْوَاوِ وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ  
الْأَلِفِ عَلَيْهِمَا ، وَيَجُوزُ دُخُولُ الضَّمَّةِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَالْكَسْرُ عَلَى الضَّمَّةِ  
لأنَّهُمَا اخْتَانٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْفَتْحَةُ عَلَيْهِمَا فَإِنْ دَخَلَتْهُ فَهُوَ سِنَادٌ  
انتهى . وَلنَذَكِّرُ الرَّسَّ وَالتَّاسِيْسَ بَعْدَهُ لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ الرَّسِّ وَلَا اخْتِلَافُ  
التَّاسِيْسِ ، لِأَنَّ التَّاسِيْسَ أَلِفٌ سَاكِنَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَا قَبْلَهَا ، فَإِذَا انْكَسَرَ  
أَوْ انضَمَّ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا أَلِفًا ، وَمَهْمَا وَقَعَ ذَلِكَ عُدَّ سِنَادًا .

و « التَّاسِيْسِ » لَا يَكُونُ إِلَّا أَحَدَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا « الرَّوْيُ »  
فَإِنْ كَانَتْ الْأَلِفُ مِنْ كَلِمَةٍ غَيْرِهَا فَلَيْسَ تَأْسِيْسٌ ، كَمَا إِذَا كَانَتْ  
الْقَافِيَةُ مُدْمَجًا ، فَقَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي إِذَا حَجَا فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ أَلِفِ التَّاسِيْسِ  
كَلِمَةٌ مُضْمَرَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا أَوْ مُتَّصِلَةٌ بِحَرْفٍ كَانَ الْبَيْتُ مُؤَسَّسًا ، كَمَا  
إِذَا بُنِيَتْ الْقَصِيدَةُ قَوَافِيهَا : مَعَانِيًا ، وَتَوَالِيًا ، وَأَتَى فِيهَا بَدَالِيًا ، كَانَ  
جَائِزًا ، وَيَجُوزُ اخْتِلَافُ الدَّخِيلِ فِي ذَاتِهِ لَا فِي حَرَكَتِهِ ، وَاسْتَعْمَلُوا الضَّمَّةَ  
مَعَ الْكَسْرِ ، وَشَدَّتْ الْفَتْحَةُ مَعَهَا ، فَإِذَا كَانَتْ الْقَافِيَةُ هَاءَ مَعَ يَاءٍ ،  
ثُمَّ قَلَّتْ دَافِعًا بِالْفَتْحِ كَانَ شَاذًا وَالرُّوْيُ وَالْمَجْرَى لَا يَجُوزُ الْاِخْتِلَافُ فِيهِمَا ،  
وَإِعَادَةُ الْقَافِيَةِ عَيْبٌ يُسَمَّى « الْإِبْطَاءُ » وَ « التَّضْمِينُ » عَيْبٌ أَيْضًا .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . تَمَّ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## قَطْرٌ

وقال أبو علي محمد بن الميرزا النحوي اللغوي البصري المعروف بقطرب وقد أخذ الأدب عن سيويه وعن جماعة من العلماء البصريين - في اللغة المثلثة والمقصود بالمثلثة في مكان أول حرف من الكلمة رحمه الله .

يا مولعاً بالقصب	والهجر والتجنب	هَجْرُكَ قد برح بي	في جِدِّه واللَّعب
إنَّ دُموعي غَمْرٌ	وليسَ عندي غَمْرٌ	فقلت يا ذا الغَمْرِ	أَقصر عَن التَّعَبِ
بالفتح ماء كَثُرَا	والكسر حِقْدٌ سُتْرَا	والضمُّ . شخصٌ ما درى	شيئاً ولم يُجْرَبِ
بدا فحياً بالسَّلام	رمى صلولي بالسَّلام	أشار نحوي بالسَّلام	بَكْفٍ المُخْطَبِ
بالفتح لفظُ المبتدي	والكسر صخرُ الجَلدِ	والضمُّ عرقٌ في اليدِ	قد جاء في قولِ النبي
تَيْم قلبي بالكَّلام	وفي الحشامه كِلام	فصرتُ في أرضِ كُلام	لكي أنالَ مطلبي
بالفتح قولٌ يُفهم	والكسر جرح مؤلِّمٌ	والضمُّ أرضٌ تُبْرَم	لشِدَّةِ التَّصَلُّبِ
قَبَّتْ بأرضٍ حَرَّة	معروفةٍ بالجرَّة	فقلت يا ابن الحَرَّة	إِزْث لما قَد حلُّ بي
بالفتح للجِجَارَه	وَالكُتْر للحرارة	والضمُّ للمختارة	من النَّسَاءِ في الحُجْبِ
جُدُّ فالأديمُ حَلْمٌ	وما بقي لي حِلْمٌ	وما هناني حَلْمٌ	مُدَّ غبتَ يا مُعذِّبي
بالفتح جلدٌ نُقبا	وَالكُتْر عَفْوُ الأُدبَا	والضمُّ في النومِ هَبَا	حِلْمٌ كَثِيرُ الكَلْبِ
حَمَدْتُ يَوْمَ السَّبْتِ	إذ جاء مُخْلِدي السَّبْتِ	عل نَبَاتِ السَّبْتِ	في المَهْمِ المُسْتَصْعَبِ
بالفتح يومٌ وإذا	كسوته فهو الجِدَا	والضمُّ نبتٌ وغدَا	إذا نشأ في الرُّبْرَبِ
خَدَّدَ في يومِ سَهَامِ	قلبي بأمثالِ السَّهَامِ	كَالثَّنَسِ ترمى بالسَّهَامِ	بضروبها واللَّهَبِ
بالفتح حَرٌ قويا	وَالكسر سَهْمٌ رِيَا	والضمُّ نورٌ وضيَا	للشمسِ عندَ المغربِ
دعوت ربي دعوة	لما أتى بالدُّعْوَةِ	فَقَلْتُ عندي دُعْوَةٌ	إن زُرْتَنِي في رَجَبِ
بالفتح لله دَعَا	والكسر في الأصلِ الدُّعَا	والضمُّ شيءٌ صُنِعَا	للاَكْمَلِ عندَ الطُّرْبِ

كَمَا نَ مَا بِي لَمَهُ  
 بِالْفَتْحِ خَوْفُ الْبَاسِ  
 لَمَّا أَصَابَ مَسْكَي  
 بِالْفَتْحِ ظَهْرُ الْجُنْدِ  
 نَلَّتْ دُمُوعِي حَجْرِي  
 بِالْفَتْحِ حَجْرُ الرَّجُلِ  
 نَاولَ بَرْدَ السَّقَطِ  
 بِالْفَتْحِ نَلَجُ وَبَرْدُ  
 وَجَدْتُهُ كَالْقَمَةِ  
 بِالْفَتْحِ أَخَذُ النَّاسِ  
 هَدَى عِلَامَاتُ الرَّقَاقِ  
 بِالْفَتْحِ رَجُلٌ مُتَّصِلٌ  
 لَا تَرُكُنَّ لِأَصْلِ  
 صَوْتِ الْخَلِيدِ صَرَّصَرًا  
 يُسْفِرُ عَنْ عَيْنِ الطَّلَا  
 بِالْفَتْحِ أَوْلَادُ الطُّبَا  
 أَتَيْتُهُ وَهُوَ لَقَا  
 بِالْفَتْحِ كُنْتُ الْمَنْزُولِ  
 دِيَارُهُ قَدْ عَمَّرَتْ  
 بِالْفَتْحِ فِيهِ سَكَنًا  
 سَاحِبِي وَهُوَ رَشَا  
 بِالْفَتْحِ لِلْفَزَالِ  
 الرِّيقُ مِنْهُ كَالزُّجَاجِ  
 بِالْفَتْحِ لِلقَرْنُقُلِ  
 لِلذُّعُ الْفِ مَنَّهُ  
 بِنْتِجِيهَا لِلحَيَّةِ

وَمَا بَقِيَ لِي لُئِمَةٌ  
 وَالضَّمُّ جَمْعُ النَّاسِ  
 فَكَانَ مِنْهُ مَسْكَي  
 وَالضَّمُّ مَا لَا يُبْدِي  
 لَوْ كُنْتُ كَابَنِ حُجْرٍ  
 وَالضَّمُّ اسْمُ النَّقْلِ  
 فَالْحَاحَ رَمِي السَّقَطِ  
 وَالسَّقَطِ بِالضَّمِّ الْوَلَدُ  
 مُطْرَحٌ كَالْقَمَةِ  
 وَالضَّمُّ لِإِنْكَاسِ  
 هَلْ يَنْطِقُوا قَبْلَ الرَّقَاقِ  
 وَالضَّمُّ أَرْضٌ تَنْفَصِلُ  
 وَأَخَذْتُ طَعَامَ الصُّلِ  
 وَالْمَاءُ إِنْ تَغَيَّرَا  
 وَجِيدهُ مِنَ الطَّلَا  
 وَالضَّمُّ جِيْدٌ ضَرْبًا  
 وَقَالَ أَطْعَمَنِي لُقَا  
 وَالضَّمُّ مَاءُ الْعَسَلِ  
 وَرَأْسُهُ قَدْ عَمَّرَتْ  
 وَالضَّمُّ مَهْمًا أَمَعْنَا  
 حَاشَاهُ مِنْ أَخَذِ الرُّشَا  
 وَالضَّمُّ بَدَلُ الْمَالِ  
 وَالْقَلْبُ مِنْهُ كَالزُّجَاجِ  
 وَالضَّمُّ ذَاتُ الشُّغْلِ  
 مَنْ كَانَ فِيهِ مِنْهُ  
 وَضَمَّهَا لِلقُوَّةِ

وَلَا لَقِيَ مِنْ نَصَبِ  
 مَا بَيْنَ شَيْخٍ وَصَبِي  
 وَرَاحَتِي مِنْ تَعَبِ  
 مِنْ رَاحَةِ الْمُسْتَوْهَبِ  
 لَفْصَاقٌ فِيهِ أَدَبِي  
 لِرَجُلٍ مُتَّسِبِ  
 وَمِيضُهُ كَالشُّهْبِ  
 قَبْلَ تَمَامِ الْإِرْبِ  
 فَقُلْتُ هَذَا مَطْلَبِي  
 مِنَ الْمَكَانِ الْخَرِبِ  
 بِالصُّدُقِ أَمْ بِالكَذِبِ  
 عَلَى أَمَانِ النَّصَبِ  
 وَأَنْهَضُ نَهْرَضَ الْمُجْدِبِ  
 بِضَمِّهَا لَمْ يُشْرَبِ  
 غَيْدًا وَتَمَّ تَحْتَجِبِ  
 بِحُسْنِهِ جِيْدُ الظُّبِي  
 فَذَلِكَ أَقْصَى إِرْبِي  
 عَقْدَتُهُ بِاللَّهَبِ  
 مِنْ بَعْدِ رَسْمِ خَرِبِ  
 فِي حَسْرَتِهِ الْمُجْرَبِ  
 فِي الْحُكْمِ أَوْ مِنْ رَبِّ  
 لِلْحَاكِمِ الْمُسْتَكْلِبِ  
 وَإِ سَرِيْعُ الْعَطَبِ  
 مِنَ الزُّجَاجِ الْحَلَبِ  
 فَلْيَسْتَرِحْ بِالْهَرَبِ  
 وَهُوَ دَلِيلُ الْقَلَبِ





ذَلَفْتُ نَحْوَ الشَّرْبِ      فَلَمْ أَدِرْ عَنِ شَرْبِ  
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْأَشْرِبَةِ      وَالكَرْمِ مَاءٌ شَرِبَهُ  
رَامَ سَلُوكَ الْخَرْقِ      مَعَ الطَّرِيقِ الْخَرْقِ  
بِالْفَتْحِ أَرْضٌ وَسِعَهُ      وَالكَرْمُ كَفٌّ هَامِيَةٌ  
زَادَ كَثِيرًا فِي اللَّحَا      مِنْ بَعْدِ تَفْشِيرِ اللَّحَا  
بِالْفَتْحِ قَوْلُ الْعَذْلِ      وَالكَرْمِ لِخِي الرَّجُلِ  
سَارَ مُجَدًّا فِي التَّلَا      وَأَبْحُرَ الشُّوقِ وَلَا  
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْبَشْرِ      وَالكَرْمُ مَاءُ الْأَبْحُرِ  
شَاكَلَنِي بِالشُّكْلِ      تَبَيَّنِي بِالشُّكْلِ  
بِالْفَتْحِ يَثُلُ الْيَثَلُ      وَالكَرْمُ حُنُّ الدَّلِّ  
صَاحِبِي فِي صِرَّةٍ      فِي لَيْلَةٍ ذِي صِرَّةٍ  
بِالْفَتْحِ جَمْعُ الْوَفْدِ      وَالكَرْمُ كَثْرُ الْبَرْدِ  
ضَمَّنْتُهُ نَيْتَ الْكَلَا      بِالْحِفْظِ مِثْيَ الْكَلَا  
بِالْفَتْحِ نَيْتُ لِكَلَا      وَالكَرْمُ حِفْظُ لِلْوَلَا  
طَارَحَنِي بِالْفَتْحِ      وَلَمْ يَزِنْ بِالْقِنْطِ  
بِالْفَتْحِ جَوْرٌ فِي الْقَضَا      وَالكَرْمُ عَدْلٌ يُرْتَضَى  
طَبِيٌّ ذِكِيُّ الْعَرَفِ      وَآجِدُ بِالْعَرَفِ  
بِالْفَتْحِ عَرَفٌ طَبِيبٌ      وَالكَرْمُ صَبْرٌ يُنْدَبُ  
عَالٍ رَفِيعُ الْجَدِّ      أَفْعَالُهُ بِالْجَدِّ  
بِفَتْحِهَا أَبُو الْأَبِ      وَالكَرْمُ ضِدُّ اللَّيْبِ  
غَنَى وَغَنَّنَهُ الْجَوَارُ      بِالْقُرْبِ مِثْيَ الْجَوَارِ  
بِالْفَتْحِ جَمْعُ جَارِيَةٍ      وَالكَرْمُ جَارٌ دَارِيَةٍ  
فَأَمَّ قَلْبِي أُمُّهُ      عِنْدَ زَوَالِ الْأُمِّهِ  
بِالْفَتْحِ شَيْبُ الرَّأْسِ      وَالكَرْمُ ضِدُّ الْبَاسِ  
قُولُوا لِأَطْبَارِ الْحَمَامِ      يَبْكِيَنِي حَتَّى الْجِمَامِ  
بِالْفَتْحِ طَيْرٌ يَهْدُرُ      وَالكَرْمُ مَوْتُ يُفْدَرُ

وَلَمْ يَخَافُوا غَضَبِي      فَانْقَلَبُوا بِالشَّرْبِ  
عِنْدَ حُضُورِ الْعَيْبِ      وَالضَّمُّ مَاءُ الْعَيْبِ  
عِنْدَ رُكُوبِ السَّبِّ      إِنَّ بِيَانَ الْخَرْقِ  
شَيْءٌ مِنْ التَّهْدُبِ      وَالضَّمُّ شَخْصٌ مَا مَعَهُ  
صَرَمَ حَيْلَ النَّسْبِ      لِمَا رَأَى شَيْبَ اللَّحَا  
لِحَى الْفَتَى وَالْأَشِيبِ      وَالضَّمُّ شِعْرَاتٌ تَلَى  
فَقُلْتُ يَا لِعَجَبِ      وَلَيْسَهُ لَيْنَ التُّمْلَا  
مُرْصَعٍ بِالذَّقَبِ      وَالضَّمُّ ثَوْبُ الْعَبْقَرِيِّ  
فِي حُبِّهِ وَالْحَزَبِ      وَعَلَيْنِي بِالشُّكْلِ  
خَوْفًا مِنَ التَّوْبِ      وَالضَّمُّ قَيْدُ الْبَغْلِ  
خَرَدَلَةٌ مِنْ ذَهَبِ      وَمَا بَقِيَ فِي صُرْتِي  
فِي ثَوْبِهِ بِالْهَدُبِ      وَالضَّمُّ صَرُّ التَّقْدِ  
عِنْدًا وَلَمْ يُرَاقِبِ      فَتَجَّ قَلْبِي وَالْكَلَا  
مِنْ كُلِّ حَيٍّ ذِي أَبِ      وَالضَّمُّ جَمْعُ لِكَلَا  
وَالْعَنْبَرِ الْمُطِيبِ      فِي فِيهِ عِرْقُ الْقُسْطِ  
رَحَاوَةً لِلْعَصَبِ      وَالضَّمُّ عُدٌّ قُبْصَا  
سَامِ رَفِيعِ الرَّبِّ      وَآمِرٌ بِالْعَرَفِ  
عِنْدَ ارْتِكَابِ الرَّبِّ      وَالضَّمُّ قَوْلٌ يَجِبُ  
كَالْمُعْطَلِ الْمُخْرَبِ      لَقَيْنُهُ بِالْجَدِّ  
كَانَ لِيَغْضُ الْعَرَبِ      وَالضَّمُّ بَغْضُ الْقَلْبِ  
ثُمَّ انْتَنَزَا بِالطَّرَبِ      فَاسْتَمَعُوا صَوْتَ الْجَوَارِ  
بِوَيْلِهَنَا وَالْحَرْبِ      وَالضَّمُّ صَوْتُ الدَّاعِيَةِ  
بِحَقِّكُمْ مَا حَلَّ بِي      فَاسْتَمِعُوا يَا أُمَّهُ  
مِنْ عَجْمٍ أَوْ عَرَبِ      وَالضَّمُّ جَمْعُ النَّاسِ  
مَا فِي الْهَرَمِيِّ وَنُ طَرَبِ      أَمَا تَرَى يَا ابْنَ الْحَمَامِ  
بِالْإِسْمِ لَا بِاللَّقَبِ      وَالضَّمُّ شَخْصٌ يُذَكَّرُ



وَرثَ ضَعْفًا فِي الْقَرَا  
بِالْفَتْحِ ظَهَرَ الْوَهْدِ  
مَنْ لِي بِرَشْفِ الظُّلْمِ  
بِالْفَتْحِ مَا الْأَسْنَانِ  
فَالْقَطْرُ جُودٌ كَفُّهُ  
بِالْفَتْحِ غَيْثٌ سَكَبًا  
لَمَّا رَأَيْتُ دَلَّهُ  
وَابْنُ ذُرَيْقٍ نَظْمًا  
أَدَيْتُ فِيهِ وَاجِبِي  
مَنْ جَاءَهُ وَأَمَلَهُ  
لِمَا بِيَحْتِ بِحَدِّهِ  
مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا  
مِنْهَا مَعَانٍ بِالْقِرَا  
وَالْكَسْرِ طَعْمُ الْوَقْدِ  
أَوْ اضْطِیَادِ الظُّلْمِ  
وَاللُّنْعَامِ الثَّانِي  
وَالْقَطْرُ سَيْلٌ حَنْفِيهِ  
وَالْكَسْرِ صُفْرٌ ذُوبًا  
وَهَجْرُهُ وَمَطْلَعُهُ  
شَرْحًا لِمَا تَقَدَّمَ  
فِي خِدْمَةِ الْمَخَالِبِي  
يَسْأَلُ مِنْهُ أَمَلَهُ  
أَوْ بِاخْتِرَاعِ أَخْدَتِهِ  
عَلَى النَّبِيِّ كُلَّمَا  
وَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْقُرَى  
وَالضَّمِّ جَمْعُ الْبَلَدِ  
مَا عِنْدَهُ مِنْ ظُلْمِ  
وَالظُّلْمِ لِلْإِنْسَانِ  
وَالْقَطْرُ مَاءٌ أَنْفِيهِ  
وَالضَّمُّ عُودٌ جَلِيًّا  
رَبَّيْتُ مِنْ حُبِّي لَهُ  
قَرُبًا تَرَحُّمًا  
أَحْمَدُ ذِي الْمَوَاهِبِ  
يَأْسَعُدُّ مَنْ قَدْ وَصَلَهُ  
فِي شَرْحِ ذِي الْمُثَلَّثَةِ  
رَفَرَقَ بَرَقٌ أَوْ هَمَّا  
فَكَيْفَ عِنْدَ الْعَرَبِ  
كَمَكَّةٍ أَوْ يَنْسَرِبِ  
وَلَا مَقَالِ الْكَذِبِ  
مَجَلَبَةً لِلْغَضَبِ  
وَخَدُّهُ مِنْ ذَهَبِ  
مِنْ عَدَنِ فِي الْمَرْكَبِ  
مُتَلَسِّمًا لِقَطْرِبِ  
عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَبِ  
وَذِي النَّجَارِ الطَّيِّبِ  
مِنْ أَهْلِ عِلْمِ الْأَدَبِ  
بِنَظْمِهِ الْمُهَدَّبِ  
بِالْوَدْقِ مُزُونِ السُّحْبِ



فهرس  
أبواب وكتب وفضول علم الفقه



**فهرس**  
**أبواب وكتب وفصول علم الفقه**  
 لكتاب عنوان الشرف الوافي  
 في علوم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(٣٩)	باب الاستقبال	(٣٤)	كتاب الطهارة
(٤٠)	باب صفة الصلاة	(٣٤)	باب الآنية
(٤١)	باب صلاة التطوع	(٣٥)	باب السواك
(٤١)	باب سجدة التلاوة	(٣٥)	باب الوضوء
(٤١)	باب ما يفسد الصلاة	(٣٥)	باب مسح الخف
(٤٢)	باب سجود السهو	(٣٥)	باب ما ينقض الوضوء
	باب أوقات نهي عن الفتح	(٣٦)	باب الاستطابة
(٤٢)	لباب الصلاة فيها	(٣٦)	باب ما يوجب الغسل
(٤٢)	باب صلاة الجماعة	(٣٦)	باب وصف الغسل
(٤٣)	باب صفة الأئمة	(٣٧)	باب التيمم
(٤٣)	باب	(٣٧)	باب الحيض
(٤٣)	باب صلاة المريض	(٣٨)	باب النجاسة
(٤٣)	باب صلاة المسافر	(٣٨)	باب الصلاة وما يوجبها
(٤٤)	باب صلاة الخوف	(٣٨)	باب الأذان
(٤٤)	باب صلاة الجمعة	(٣٩)	باب ستر العورة
(٤٥)	باب هيئة الجمعة		باب طهارة البدن وما يصل فيه
(٤٥)	باب صلاة العيدين	(٣٩)	وعليه

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(٥٥)	باب كفارة الإحرام	(٤٦)	باب الكسوف
(٥٦)	باب صفة الحج	(٤٦)	باب الاستسقاء
(٥٧)	باب العمرة	(٤٦)	باب صلاة الجنائز
(٥٧)	فصل	(٤٧)	باب الكفن
(٥٧)	باب الإحصار	(٤٧)	باب ذكر صلاة الجنائز
(٥٨)	باب الأضحية	(٤٨)	باب الدفن
(٥٨)	باب الصيد والذبائح	(٤٨)	باب الزكاة
(٥٩)	باب الأطعمة	(٤٩)	باب صدقة المواشي
(٥٩)	باب النذر	(٤٩)	باب زكاة النبات
(٦٠)	كتاب البيوع		باب زكاة الدراهم والدنانير
(٦٠)	باب	(٥٠)	والذهب والفضة
(٦١)	باب الربا	(٥٠)	باب زكاة العروض
(٦٢)	باب بيع الأصول وما يتبعها	(٥٠)	باب زكاة المعدن والركاز
(٦٢)	باب الخيار الثابت بالعيب	(٥٠)	باب زكاة الفطر
(٦٣)	باب إذا ملك شيئاً بعوض	(٥١)	باب قسم الصدقات
(٦٤)	باب إذا اختلف المتبايعان	(٥٢)	باب صدقات التطوع
(٦٤)	باب السلم	(٥٢)	باب الصيام
(٦٥)	باب القرض	(٥٣)	باب الاعتكاف
(٦٥)	باب الرهن	(٥٣)	باب الحج
(٦٦)	باب التفليس	(٥٤)	باب المواقيت
(٦٦)	باب الحجر	(٥٤)	باب الإحرام

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(٨٦)	باب العتق	(٦٧)	باب الصلح
(٨٧)	باب التدبير	(٦٧)	باب الحوالة
(٨٧)	باب الكتابة	(٦٨)	باب الضمان
(٨٨)	باب عتق أم الولد	(٦٨)	باب الشركة
(٨٩)	باب الولاء	(٦٩)	باب الوكالة
(٨٩)	كتاب الفرائض	(٧٠)	باب الوديعة
(٩٠)	باب أهل الفرض	(٧١)	باب العارية
(٩١)	باب العصبة	(٧١)	باب الغضب
(٩١)	باب الجد والاختوة	(٧٣)	باب الشفعة
(٩٢)	كتاب النكاح	(٧٤)	باب القراض
(٩٣)	باب ما يحرم من النكاح	(٧٥)	باب
(٩٥)	باب الخيار في النكاح	(٧٥)	باب المساقاة
(٩٦)	باب من تحته كتابية	(٧٦)	باب المزارعة
(٩٧)	كتاب الصداق	(٧٦)	باب الإجارة
(٩٨)	باب المتعة	(٧٨)	باب الجعالة
(٩٨)	باب الولائم	(٧٨)	باب المسابقة
(٩٨)	باب عشرة النساء	(٧٩)	باب الموات
(٩٩)	باب الخلع	(٨٠)	باب اللقيطة
(١٠٠)	كتاب الطلاق	(٨١)	باب اللقيط
(١٠١)	باب التعديد	(٨٢)	باب الوقف
(١٠٤)	باب الشرط	(٨٣)	باب الهبة
		(٨٤)	باب الوصية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(١٢٤)	باب البغاة	(١٠٤)	باب الشك في الطلاق
(١٢٥)	باب المرتد	(١٠٥)	باب الرجعة
(١٢٦)	باب الجهاد	(١٠٥)	باب الإيلاء
(١٢٧)	باب قسم الفيء والغنيمة	(١٠٦)	باب الظهار
(١٢٨)	باب عقد الذمة	(١٠٧)	باب اللعان
(١٢٩)	باب الهدنة والأمان	(١٠٨)	باب النسب
(١٣٠)	فصل	(١٠٩)	كتاب الإيمان
(١٣٠)	باب حد الزاني	(١٠٩)	باب جامع الإيمان
(١٣١)	باب حد القذف	(١١١)	باب كفارة اليمين
(١٣١)	باب السرقة	(١١١)	باب العد
(١٣٣)	باب المحاربة	(١١٣)	باب الاستبراء
(١٣٣)	باب حد الخمر	(١١٤)	باب الرضاع
(١٣٣)	فصل	(١١٤)	باب النفقات وما تجب به
(١٣٣)	كتاب القضاء	(١١٦)	باب نفقة القريب
(١٣٥)	باب صفات القضاء	(١١٦)	باب الحضانة
(١٣٦)	باب القسمة	(١١٧)	كتاب الجنائيات
(١٣٧)	باب الدعاوي والبيئات	(١١٩)	باب عفو المقتصر
(١٣٩)	باب اليمين في الدعاوي	(١٢٠)	باب موجبات الدية
(١٤٠)	باب الشهادات	(١٢١)	باب الديات
(١٤٢)	فصل	(١٢٣)	باب العاقلة
(١٤٢)	باب الإقرار		



فهرس  
المؤصؤعات الئؤؤؤة  
لكتاب عنؤان الشرف الوافئ  
فئ علوم الفقه والعروض والتارئخ والنحو والقوافئ

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(١٧٩)	الفاعل	(١٧٧)	أقسام الكلام
(١٧٩)	المفعول به وإعرابه	(١٧٧)	الإسم وعلاماته
	حالات تقديم أو تأخير الفعل	(١٧٧)	الفعل وعلاماته
(١٧٩)	على الفاعل	(١٧٧)	أنواع الإسم
(١٨٠)	المبتدأ والخبر	(١٧٧)	المعارف وأنواعها
(١٨٠)	حروف الجر	(١٧٨)	المعرب والمبني
(١٨٠)	المضاف والمضاف إليه	(١٧٨)	الإعراب وعلاماته
(١٨٠)	الحروف النواسخ وعملها		علامات إعراب الجمع المؤنث
(١٨٠)	الأفعال النواسخ وعملها	(١٠ )	السالم
	الحروف التي تنصب الفعل	(١٧٨)	الأسماء الخمسة وإعرابها
(١٨١)	المضارع	(١٧٨)	إعراب المثني وعلاماته
(١٨١)	الحروف الجازمة للأفعال		الجمع المذكر السالم وعلامات
(١٨١)	نائب الفاعل	(١٧٨)	إعرابه
(١٨١)	النعته		الأفعال الخمسة وعلامات
(١٨١)	حروف العطف	(١٧٩)	إعرابها رفعاً ونصباً وجزماً
		(١٧٩)	الأفعال - أنواعها

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(١٨٤)	المنادى	(١٨٢)	التوكيد
(١٨٤)	تذكير العدد وتأنيثه	(١٨٢)	البدل
(١٨٤)	المستثنى وأدواته	(١٨٢)	الحال
(١٨٥)	التأنيث وعلاماته	(١٨٢)	الظرف الزماني والظرف المكاني
(١٨٦)	مواقع ألفات الوصل	(١٨٣)	الإغراء
(١٨٦)	الأسماء التي لا تنصرف	(١٨٣)	التحذير
(١٨٨)	المصادر وعملها	(١٨٣)	التمييز
(١٨٩)	الختم	(١٨٣)	التعجب

## الفهرس العام

الرقم	الموضوع
٥	المقدمة . . . . .
٧	التعريف بمؤلف الكتاب . . . . .
٢٣	شجرة بنو رسول . . . . .
٢٥	بنو رسول في اليمن . . . . .
٢٩	صورة من طبعة حاب . . . . .
٣١	صورة من طبعة مصر . . . . .
٣٤	علم الفقه . . . . .
١٤٩	علم العروض . . . . .
١٦٣	علم التاريخ . . . . .
١٧٥	علم النحو . . . . .
١٩١	علم القوافي . . . . .
٢٠٣	قطرب . . . . .
٢٠٩	فهرس الفقه . . . . .
٢١٣	فهرس النحو . . . . .









